

nesemat.com

نسيمات

للدراستات الاجتماعية والحضارية

- محاولة انقلاب يوليو 2016 في تركيا حقيقة أم ذريعة؟
- مقصلة مراسيم الطوارئ في تركيا
- انهيار دولة القانون في تركيا
- تركيا أكبر سجن للصحفيين



محتويات

١ الفاتورة باهظة الثمن / نسومات

٢ محاولة انقلاب يوليو ٢٠١٦ في تركيا حقيقة أم ذريعة؟ / يافوز أجار

٤٦ مقصلة مراسيم الطوارئ في تركيا

٧٨ انهيار دولة القانون في تركيا

١١١ تركيا أكبر سجن للصحفيين

الفاتورة باهظة الثمن

أناس كانوا يرفعون عقيرتهم بالأمس منددين بالظلم الذي يتعرضون له، ومحذرين من الاستمرار في تجاهل حقوق الإنسان وتغييب الحريات، ثم أبانوا عن وجههم الفاشي المستبد عندما آلت الأمور إليهم فاعتقلوا وشدوا ونفوا كل من خالفهم، وعزلوا مئات الآلاف من وظائفهم في مختلف قطاعات الدولة. وقد كانوا في حاجة إلى عدو يشرعنون من خلاله كل هذه التصرفات المروعة؛ فوقع اختيارهم على "حركة الخدمة" لسببين، الأول: رفض حركة الخدمة أن تكون أداة لهم في تحقيق طموحاتهم، لذلك أعلنوا خصمًا لهم وعدوًا، وراحوا يشحنون الشعب ويلهبون حماسه من خلال هذا العداء. والثاني: معرفتهم الجيدة بالطبيعة السلمية لأفراد حركة الخدمة، وتأكدتهم أنهم مهما شوّهو سمعة الخدمة ورجالها، ومهما بلغوا في ظلمهم وتعذيبهم، فإنهم لن يفعلوا مثلهم ولن يقابلوهم بمبدأ "الرد بالمثل"، ولن يرفعوا أيديهم بلكمة أو حتى وكزة، لذا كان اختيارهم حركة الخدمة كبش فداء لكل هذه الانتهاكات اختيارًا مناسبًا بالنسبة لهم. ولكن فاتهم أن كل هذه الانتهاكات التي ارتكبوها، كانت وسيلة لشيء لم يكن في حسابهم قط؛ فقد تعرّف العالم على "الخدمة" بشكل أفضل، ورأى أن الخدمة ليست في خط واحد مع أولئك الذين يستخدمون الإسلام أداة لمصالحهم السياسية. وأثار ذلك فضول المهتمين والمتابعين لمعرفة المزيد عن الخدمة، نتج عنه حصول نوع من التعاطف والمساندة في بعض الأماكن بعد رحلة المعرفة هذه. هذا بحد ذاته لطف من الله تعالى وإن كانت فاتورته باهظة الثمن. ■

يرصد هذا العدد بالأدلة والوثائق، التشوه الذي تعرض له النموذج التركي في مساره الديمقراطي، إذ إن النظام الذي يحكم تركيا اليوم، والذي تسلم الحكم بوعود تطوير الديمقراطية وتوسيع الحريات، ألقى بجميع وعوده الديمقراطية عرض الحائط عندما تمكن من مقاليد السلطة؛ فقد جنح بمؤسسات الدولة التركية إلى مجرد أدوات تخدم مصالحه وطموحاته السياسية. ولم يكتف بهذا، بل مرّق الشعب إلى معسكرات وطوائف متنازعة، فحصلت انشقاقات لم نر لها مثيلاً في التاريخ القريب. لقد تذرّع بمسرحية 15 يوليو/ تموز 2016 وعرض القوات المسلحة لأكبر ضرر يمكن أن تتعرض له في تاريخ تركيا الحديث، وفرض وصايته عليها. واستغل مقصلة مراسيم الطوارئ للقضاء على معارضيه من كافة الاتجاهات في مخالفة لكل المبادئ والأعراف القانونية المعتمدة داخليًا وخارجيًا. كما هوى بتركيا من موقع صفر أعداء إلى صفر أصدقاء، بسبب تدخله في الشؤون الداخلية لدول المنطقة رغبة في إعادة هيكلتها حسب أهوائه.

وبعد تحقيقات الفساد الكبرى التي حدثت في ديسمبر/ كانون الأول 2013 وتورط فيها بعض وزرائه، سعى لتسييس منظومة القضاء حتى باتت شبه منعدمة، وشردّ جهاز الأمن وضباطه الخبراء حتى بات جهاز الأمن عاطلاً. كما أحكم قبضته على وسائل الإعلام تمامًا بوسائل شتى، وبذلك أسكت جميع الوسائل التي يمكن أن تعبّر عن الحقائق، وباتت تركيا أكبر سجن للصحفيين في العالم.

والذي يثير الأسى، أن كل هذا يتم على أيدي

محاولة انقلاب يوليو 2016 في تركيا حقيقة أم ذريعة؟



يافوز أجار

تؤكد هذه الدراسة بالمعلومات والوثائق أن استهداف النظام التركي الحالي بقيادة أردوغان لحركة الخدمة يأتي في إطار خطة مدروسة وممنهجة يرجع تاريخها إلى 21 عامًا وتحديداً إلى ما سمي بـ"انقلاب 28 فبراير/شباط 1997 الناعم"، وأن ما فعله أردوغان من خلال تدبير انقلاب صوري على ذاته في 15 يوليو/تموز 2016 ثم اتهام حركة الخدمة بتدبيره ليس إلا "تتمة دموية" لذلك الانقلاب في 1997. كما يبين أيضا على لسان رئيس الأركان الأسبق "إلكر باشبوغ" المتهم في قضية أرجنكون سبب قيام أردوغان "الإسلامي" بهذا العمل بقوله: "أردوغان كان أفضل شخصية لمكافحة تنظيم فتح الله كولن، ولولاه لما قطعنا شوطاً بعيداً في هذا الصدد". يسرد التقرير تفاصيل هذه الخطة من الألف إلى الياء، ويوضح سبب استهداف الخدمة دون غيرها من سائر الحركات. التقرير أعده صحفي مخضرم عاصر معظم الأحداث وتحدث عنها في حينها، وكأنه شاهد عصر على كل ما ورد في سياق هذا التقرير من وثائق وحقائق ومعلومات.

ولد في مدينة أرزنجان شرق تركيا عام 1977. تخرج في كلية أصول الدين قسم أصول الدعوة من جامعة العلوم الإسلامية العالمية بـ"الأردن" عام 2003. عمل مدرساً للعربية بالمدينة المنورة (2009-2010). أصبح رئيس تحرير القسم العربي لوكالة جيهان للأبناء في تركيا (2011-2014)، وعمل محرراً في النسخة العربية لصحيفة زمان التركية (2014-2016)، ثم أصبح رئيس تحرير صحيفة "زمان التركية" في عام 2016.



"لو لم يكن أردوغانُ الحاكمَ في تركيا اليوم لكانت هناك دعاية بأن الهدف معاينة النساء المحجبات (القابعات في السجون بالآلاف). الطريقة التي يتبعها مهمة للغاية للنجاح في تصفية تنظيم كولن". (صباح الدين أونكباز)

www.nesemat.com

هذه الدراسة محاولة لإزاحة الستار عن خيوط الانقلاب الفاشل الذي شهدته تركيا في 15 يوليو/تموز 2016 وأسفر عن خضوع 402.000 شخص لتحقيقات جنائية، واعتقال ما يقارب 80.000 فردًا، بينهم 319 صحفيًا، وإغلاق 189 مؤسسة إعلامية، وفصل 172.000 من وظائفهم، ومصادرة 3.003 جامعة ومدرسة خاصة ومساكن طلابية، بالإضافة إلى وفاة نحو 100 شخص في ظروف مشبوهة أو تحت التعذيب أو بسبب المرض جراء ظروف السجون السيئة، وفرار عشرات الآلاف من المواطنين إلى خارج البلاد، وفق التقارير الأخيرة التي نشرتها المنظمات الدولية ومنها تقرير منظمة العفو الدولية مطلع شهر مايو/أيار 2018، علمًا بأن هذه الأرقام قابلة للتغيير نظرًا لاستمرار العمليات الأمنية بتهمة المشاركة في الانقلاب على الرغم من مرور عامين كاملين على وقوعها.

أولاً: الخدمة في مرمى الانقلابيين منذ 1997

عديد من الباحثين والكتاب يعيدون جذور انقلاب 15 يوليو/تموز 2016 إلى ما سمي بـ"انقلاب 28 فبراير/شباط 1997 الناعم"، أو بشكل مختصر "عملية 28 فبراير/شباط الانقلابية" قبل 21 سنة⁽¹⁾، التي استهدفت الحكومة الائتلافية بين حزب الرفاه "الإسلامي" وحزب الطريق القويم "اليميني" في الظاهر وإن كان المجتمع المدني هو هدفها الأساسي. قد يبدو الأمر نوعاً من المبالغة، لكن إذا تابعنا بدقة التصريحات التي أدلى بها القائمون على هذا الانقلاب قديماً وحديثاً فسندرك صحة هذا

التشخيص، ويتبين لنا أن ما فعله أردوغان من خلال تدبير انقلاب صوري على ذاته ليس إلا "تنمة دموية" لذلك الانقلاب في 1997.

1. بعض التصريحات التي تؤكد ذلك

لقد أعلن رئيس الأركان عام 1997 "حسين كفيك أوغلو" أن "عملية 28 فبراير/شباط (الانقلابية) ستستمر لألف سنة قادمة"⁽²⁾.

إن حجم الضرر الذي تعرض له المجتمع المدني بكل أطرافه من انقلاب 1997 أكثر بكثير من الضرر الذي تعرضت له الحكومة آنذاك والتي خضعت للضغوطات العسكرية ووافقت على تطبيق ما سمي حينها "قوانين مكافحة الرجعية الدينية"⁽³⁾، وهي ذاتها القوانين التي أعلن زعيم حزب الوطن اليساري العلماني المتطرف "دوغو برينتشاك" أنه من حرر نصوص 11 مادة من مواد هذه القرارات ووقع عليها رئيس الحكومة آنذاك نجم الدين أربكان بإرادته المحضة⁽⁴⁾، على حد قوله.

كما صرح "دورسون تيتشاك"، رئيس دائرة "الحرب النفسية" في الجيش سابقاً، وأحد المتهمين في إطار قضية أرجنكون، لصحيفة (حرية) في شهر مارس/أذار من عام 2016 أن "الهدف الأساسي من انقلاب 28 فبراير/شباط 1997 كان الرجعية الدينية

مع أربكان) وحليفها تنظيم فتح الله كولن...⁽⁸⁾. ويعزز هذا أيضاً رئيس الأركان العامة السابق "إيلكار باشوغ" الذي سبق أن سجن في إطار قضية أرجنكون فقد قال: "أردوغان كان أفضل شخصية لمكافحة تنظيم فتح الله، لولاه لما قطعنا شوطاً بعيداً في هذا الصدد"⁽⁹⁾. وسبب ذلك يفسره الكاتب الصحفي من جريدة آيدينليك "صباح الدين أونكبار" بقوله: "بغض النظر عن حكم أو كراهيتكم للرجل، فإن أردوغان كان الترياق الشافي لسّم تنظيم فتح الله كولن... ولا يمكن لأحد إطلاقاً أن يحل محله في هذا الأمر. تخيلوا أن الآلاف من النساء المحجبات من هذا التنظيم قابعات في السجون! لو لم يكن أردوغانُ الحاكمَ في تركيا اليوم لكانت هناك دعاية بأن هذه الخطوة هدفها معاقبة النساء المحجبات. لذا فإن الطريقة التي يتبعها أردوغان مهمة للغاية للنجاح في تصفية تنظيم كولن...!"⁽¹⁰⁾.

وإذا علمنا أن القوى التي حرضت ونفذت انقلاب 1997 هي عينها التي تقود اليوم الحرب الشاملة ضد حركة الخدمة مع حليفها أردوغان من خلال "حالة الطوارئ" التي أعلنت بعد الانقلاب المزعوم، ثم اكتسبت صفة دائمة في البلاد، فإنه من السهولة بمكان أن نستنتج أن انقلاب 2016 ليس إلا امتداداً لانقلاب 1997 وأن حركة الخدمة هدف هذين الانقلابين الغاشمين.

2. من وراء الانقلابين؟

لا يمكن استيعاب حقيقة الانقلاب الفاشل من دون معرفة "العصابة" التي تقدم نفسها وكأنها "الدولة العميقة" في تركيا. هذه العصابة تولدت من رحم "دائرة العمليات الخاصة" التي شكّلها حلف

عديد من الباحثين والكتاب يعيدون جذور انقلاب يوليو/تموز 2016 إلى "انقلاب 28 فبراير/شباط 1997 الناعم"، أو بشكل مختصر "عملية 28 فبراير الانقلابية" قبل 21 سنة.

والمقصود بها 80% حركة الخدمة وباقي النسبة للحركات والجماعات الدينية الأخرى⁽⁵⁾. وما كتبه برينتشاك الذي كان أكبر الداعمين لانقلاب 1997 في صحيفة "آيدينليك" في 25 يناير/كانون الثاني 2017 يؤكد ما قاله الجنرال تيتشاك من أن: "عملية 28 فبراير/شباط (الانقلابية) استهدفت تحالف تنظيم فتح الله كولن وحكومة تيشلر (الائتلافية مع أربكان)، وأن تشخيص خطورة هذا التنظيم للجمهورية التركية لعب دوراً مهماً في هذه العملية"⁽⁶⁾.

ومن ثم ينتقل برينتشاك إلى هذه الأيام ويؤكد أن "تركيا عادت بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 2016 إلى برنامج عملية 28 فبراير/شباط (الانقلابية) عقب تعرضها للانقطاع"⁽⁷⁾. ويعني برينتشاك "بعد محاولة الانقلاب الفاشلة" حركة التصفية الشاملة التي انطلقت في صفوف الجيش والأمن والقضاء وكل فصائل الحياة المدنية، والتي أكد برينتشاك أنه هو ورفاقه من أعدوا قائمة الأسماء الواجب تصفيتها. ويصب في هذا الاتجاه أيضاً تصريحات نائب رئيس حزب الوطن "نُصرتُ سنيم" حيث قال: "قرارات 28 فبراير/شباط (الانقلابية) لم تتخذ ضد نجم الدين أربكان. بل كان هدفها الحقيقي هو تانسو تيشلر (زعيمة حزب الطريق القويم شريكة الحكومة الائتلافية

حركة الخدمة تلتزم بمعارف الوحي الأصلية،
وتتفاعل مع الحداثة والديمقراطية وتقبل
الاجتهادات والتفسيرات الجديدة، وتتبنى
"الانفتاح" و"الحوار" مع "الآخر".

www.nesemat.com

العداء والكراهية لبعضها البعض مع أنها إنتاج مصنع واحد. وعندما زال خطر الشيوعية بعد الحرب الباردة في تسعينات القرن الماضي احتاجت هذه العصابة إلى ذريعة جديدة لكي تستمر في عملية تصميم الدولة والمجتمع، فوجدت ضالتها فيما وصفته بـ "الرجعية الدينية" تزامناً مع الموجة الإسلامية التي أثارها الثورة الإيرانية "الإسلاموية" في طول العالم الإسلامي وعرضه وفي المقدمة تركيا⁽¹¹⁾.

لكن بالتزامن مع زيادة أنشطة العصابة عقب خروجها عن الإطار القانوني بالكلية، خاصة بعد الاغتيالات الصاخبة وآلاف الجنايات مجهولة الفاعل في شرق تركيا ذات الأغلبية الكردية، أبدى كثير من السياسيين والعسكريين والبيروقراطيين انزعاجهم منها، وعلى رأسهم رئيس حكومة حزب اليسار الديمقراطي "بولنت أجاويد"، ورئيس حكومة حزب الوطن الأم "طرغوت أوزال" الذي قتل مسموماً، والقائد العام لقوات الدرك الجنرال "أشرف بتليس" الذي اغتيل في تسعينات القرن الماضي، ورئيس شعبة مكافحة الإرهاب في جهاز المخابرات "هرم عباس" الذي كان يقود مشروع "إضفاء الطابع المدني على المخابرات" بأمر من أوزال، وقضى نحبه إثر عملية اغتيال أيضاً على يد هذه العصابة. بل أبدى رئيس الأركان العامة

شمال الأطلسي ضمن وحدة القوات الخاصة للجيش التركي بشكل سري، مثلما شكل نظائرها في جميع الدول الأعضاء أثناء الحرب الباردة (1991/1947) لتكون سداً منيعاً أمام أطماع الاتحاد السوفيتي التوسعية. فلما اتخذ الناتو قراراً بتصفية هذه الدائرة وأمثالها في الدول الأعضاء في سبعينات القرن الماضي قاوم ذلك بعض عناصر "الفريق" الذي أشرف على عمل هذه الدائرة وألقى بنفسه في أحضان المعسكر الأوراسي، وجعل من عناصر تلك الدائرة المدربين على الحرب غير النظامية وأموالها ونفوذها عصابة أو تنظيمًا سرياً يمسك بزمام الأمور من وراء الحجب. وقد ذكرت هذه العصابة السرية بأسماء مختلفة كـ"الكيان العميق" و"كونتر غريلا" قبل تسعينات القرن الماضي، وعصابة "أرجنكون" بعد هذا التاريخ حتى اليوم. تسللت هذه العصابة إلى مواقع حساسة في أجهزة الدولة، خاصة في المؤسسة العسكرية، من أجل تكوين قوة تمكنها من الانفلات من قيود الدستور والقانون" و"الحصول على امتيازات خاصة"، و"تبرير أعمالها المارقة"، من خلال استخدام أساليب مافيوية من قبيل التهديد والوعيد والقتل والاغتيال والابتزاز والضغط والفوضى والبلبلة وغيرها.

هذه العصابة التي تضم أذرعاً كثيرة كـ"الأخطبوط" خلقت "خطر الشيوعية واليسارية" ووظيفته في إعادة تصميم أجهزة الدولة وشرائح المجتمع المدني، كما كانت عاملاً رئيسياً في دفع المؤسسة العسكرية إلى القيام بانقلابات عسكرية في سبعينات وثمانينيات القرن الماضي للقضاء على الصراعات التي كانت تحدث بين تنظيمات ومجموعات تابعة لها تبدي

أسس الدولة العلمانية"، محاولةً تجسيدها في "حركة الخدمة".

أما لماذا وقع اختيارها على الخدمة بالذات لتمثل هذه الفزاعة التي يحتاجونها فيمكن أن نرجع ذلك للأسباب التالية:

1. انتشار الخدمة الواسع داخليًا وخارجيًا

لقد وقع اختيار عصابة أرجنكون على الخدمة بالذات دون غيرها من سائر الحركات نظرًا لانتشارها الواسع في الداخل والخارج وتناسبها مع حجم "الخطر" و"التهديد" الذي صوره وضخمه في أذهان الرأي العام من أجل اختلاق الذريعة اللازمة لتصفية كل العسكريين ورجال الأمن والبيروقراطيين الذين حملتهم مسئولية الكشف عن "سريتها" من خلال حادثة سوسوروك المذكورة، كما كانت تستغل خطر الشيوعية في أيام الحرب الباردة للسيطرة على الحكم. أو بعبارة أكثر دقة إنها كانت تخطط للقضاء على "المنافس الديمقراطي" و"السلم السياسي" الذي حاول الرئيس الراحل طرغوت أوزال خاصة، والحكومات اليمينية واليسارية "المعتدلة" عامة، تأسيسه بين الدولة والجمهورية العريضة من جانب؛ ومن جانب آخر "السلم المجتمعي" الذي حاولت حركة الخدمة مع شقيقاتها الأخرى من منظمات المجتمع المدني إقامته بين أصحاب الديانات والأفكار والأعراف والمذاهب المختلفة في البلاد⁽¹⁴⁾.

2. الطبيعة الحضارية لحركة الخدمة

رغم عزم عصابة أرجنكون استهداف حركة الخدمة وجعلها فزاعة تتذرع بها لإجراء عملية جراحية في الدولة والمجتمع على حد سواء، فقد

الأسبق كنعان أفارين الذي انقلب على الحكومة في 1980 استياءه من أنشطتها كذلك، إذ كتب في مذكراته أنه بعد أن تسلّم رئاسة الأركان العامة وجه دائرة العمليات الخاصة المذكورة للقيام بوظيفتها الأصلية، وأكد للمشرفين عليها أنه لا يريد أن يسمع مرة أخرى حديثاً عن تنظيم "كنتر غيريلا"، الاسم الذي كان أطلق في ذلك الوقت على هذه العصابة⁽¹²⁾.

في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 1996، أي قبل سنة واحدة من انقلاب 1997 الناعم على حكومة حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان، وقعت فضيحة "سوسوروك" المرورية الشهيرة التي أظهرت إلى العلن لأول مرة العلاقات القذرة بين ثلاثي "الدولة-السياسة-المافيا"، أو بعبارة أخرى "عصابة أرجنكون"⁽¹³⁾، الأمر الذي أثار قلقاً كبيراً لدى قادتها من العسكريين والمدنيين ودفعهم إلى التفكير في إعادة هيكلة الدولة والمجتمع لكي يستمر حكمهم في البلاد من وراء الستار وإن كانت في الواجهة حكومات منتخبة ديمقراطياً.

ثانياً: لماذا الخدمة؟

لم يكن هدف عصابة أرجنكون التي دبرت وحررت على انقلاب 1997 هو القضاء على حكومة "أربكان"، كما ذكرنا أعلاه، بل دأبت على استغلال الصراع بين ممثلي "الإسلام السياسي" و"العلمانيين" لقمع ما يمكن التعبير عنه بـ"الإسلام المدني" طيلة تاريخ الجمهورية الوليدة. فهذه العصابة كانت تضع أمام القيادات المتنفذة في الجيش وأجهزة الدولة الحساسة فزاعة "الرجعية الدينية الساعية إلى هدم

كانت الخدمة تتعرض على الدوام لانتقاد كل من العلمانيين "المتطرفين" والإسلاميين "المتشددين" المنحصرين داخل منظومة ضيقة مغلقة رافضة للانفتاح والحوار.

nesemat.com

كانت هناك مشكلتان رئيستان تحولان دون إصاق تهمتي "الرجعية" و"هدم العلمانية" بهذه الحركة، إذ كانت تتميز عن الحركات ذات المرجعية الدينية التقليدية بوصفين مهمين وهما:

أ- الأصالة الإسلامية الوسطية من حيث الروح والمعنى.

ب- المعاصرة من حيث الشكل والصورة والأدوات فهي حركة تلتزم بمعارف الوحي الأصلية، وفي الوقت ذاته تتفاعل مع الحداثة والديمقراطية وتقبل الاجتهادات والتفسيرات الجديدة، وتتبنى "الانفتاح" و"الحوار" مع "الآخر" من أصحاب الأفكار والأديان والثقافات الأخرى في "تركيا" و"العالم" كله. لذلك جعلها الوصف الأول تلتقي في نقطة مشتركة مع المذاهب والحركات الفكرية الإسلامية التقليدية، لكنه في الوقت نفسه حمل "العلمانيين المتطرفين" على اتهامها بـ"الرجعية والتخلف"، و"السعي لهدم العلمانية" و"تأسيس دولة الشريعة" على حد تعبيرهم. وفي حين أن الوصف الثاني جعلها تتقارب من "العلمانيين المعتدلين" وتلتقي معهم على أساس قبول كل طرفٍ للآخر كما يعرّف نفسه دون أي إملاءٍ من الطرفين، فإن ذلك الوصف أيضاً دفع أنصار "الإسلام السياسي" إلى اتهامها بـ"العلمانية" و"العمالة للولايات المتحدة والغرب وإسرائيل" ولو بصوتٍ خافت في البداية خشية خسارة أصوات الحركة في الانتخابات. وقد صار مواجهة الخدمة لهذين النوعين المتناقضين من الاتهام قدرها المحتوم خاصة في ظل تمسكها بهذين الوصفين وعدم تخليها عن أيٍّ منهما. ومن ثم كانت تتعرض على الدوام لانتقاد كل من

العلمانيين "المتطرفين" والإسلاميين "المتشددين" المنحصرين داخل منظومة ضيقة مغلقة رافضة للانفتاح والحوار. فالعلمانيون المتطرفون هاجموا بحجة "الحفاظ على علمانية الدولة"؛ بينما الإسلاميون استهدفوها بحجة دعم بعض المتعاطفين معها للأحزاب اليمينية بدلاً من حزبهم "الإسلامي" واختلاف منهج الطرفين في الفكر والعمل.

وفي المقابل كانت الخدمة تأخذ على الفريقين احتكارهما العلمانية والإسلام في أنفسهما، واستغلالهما "الأيديولوجي" و"المصلحي" لهما، وتحويلهما تصورهما عن العلمانية والإسلام إلى "طغمائية" غير قابلة للتغيير والتفسير والزيادة والنقص، ورفضهما أي فكر معتدل بديلاً عنهما، واتخاذهما من العلمانية أو الإسلام "أداة" لشيطنة الآخر، و"درعاً" للحيلولة دون أي نقد قد يوجه إليهما ولو كان بناءً إيجابياً

3. لغة جديدة في المجتمع

امتدت نشاطات الخدمة التعليمية والإنسانية إقليمياً ودولياً، خاصة في الجمهوريات التركية المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي في أعقاب انهياره، ونجحت في تقديم حلول ناجعة لإقامة جسور ورأب الصدع المجتمعي بين العلمانيين والإسلاميين،

عصابة أرنجكون كانت تضع أمام قيادات الجيش وأجهزة الدولة الحساسة فزاعة "الرجعية الدينية الساعية إلى تقويض العلمانية"، محاولةً تجسيدها في "الخدمة".

www.nesemat.com

والأثراك والأكراد، والعلويين والسنة، والقوميين والأقليات الأجنبية، وأطلقت حركة حوار شاملة مع كل مكونات المجتمع، داعية الجميع إلى نبذ العنف والتخلي عن الصراع والنزاع، وإيثار لغة الحوار ونشر ثقافة التعايش السلمي. ونتيجة لهذه الجهود الحثيثة استجابت فئات كثيرة من الشعب لهذه الدعوات، وبدأت لغة جديدة تسري في المجتمع وهي لغة الحب والاحترام والقبول بين المختلفين فكرياً وثقافياً وعرقياً ودينيّاً، واتفقوا ضمناً دون تسمية على احترام أي فكر أو اتجاه أو دين" و"التخلي عن التوظيف السياسي للعلمانية والدين"، وكانت أنظار الرأي العام تتركز على سنّ دستور جديد بمقاييس عالمية تحمي وتحترم حقوق كل إنسان بغض النظر عن فكره ومذهبه وعرقه ودينه.

والأثراك والأكراد، والعلويين والسنة، والقوميين والأقليات الأجنبية، وأطلقت حركة حوار شاملة مع كل مكونات المجتمع، داعية الجميع إلى نبذ العنف والتخلي عن الصراع والنزاع، وإيثار لغة الحوار ونشر ثقافة التعايش السلمي. ونتيجة لهذه الجهود الحثيثة استجابت فئات كثيرة من الشعب لهذه الدعوات، وبدأت لغة جديدة تسري في المجتمع وهي لغة الحب والاحترام والقبول بين المختلفين فكرياً وثقافياً وعرقياً ودينيّاً، واتفقوا ضمناً دون تسمية على احترام أي فكر أو اتجاه أو دين" و"التخلي عن التوظيف السياسي للعلمانية والدين"، وكانت أنظار الرأي العام تتركز على سنّ دستور جديد بمقاييس عالمية تحمي وتحترم حقوق كل إنسان بغض النظر عن فكره ومذهبه وعرقه ودينه.

- 1- دعاية سوداء للحطّ من قيمة مؤسسات الخدمة وأنشطتها، واغتيالها معنوياً في المجتمع.
- 2- إعلان الخدمة حركة إرهابية "غير مسلحة" أولاً.
- 3- ثم إعلانها حركة إرهابية "مسلحة".

1. التشويه المنظم

لترجمة هذه الخطة على أرض الواقع أطلقت العصابة دعاية سوداء ضد الحركة أثناء عملية 28 فبراير/شباط الانقلابية من خلال مجموعتين متناقضتين في الظاهر متعاونتين في الخفاء:

- مجموعة معادية لأي مظهر من مظاهر الإسلام في القطاع العام والخاص.
- مجموعات إسلامية متطرفة، تتبنى نهجاً راديكالياً معادياً للدولة.

فالمجموعة الأولى كان يقودها دوغو برينتشاك⁽¹⁵⁾ الذي استطاع بعد 2012 استقطاب أردوغان إلى صفه بشكل أو بآخر وعقد معه تحالفاً استراتيجياً لا يزال مستمراً إلى اليوم.

حاولت المجموعة الأولى بقيادة برينتشاك تشكيل رأي عام عن الخدمة يصنفها بأنها "حركة إسلامية متطرفة" تسعى لقلب النظام من العلماني إلى الشريعة؛ في حين روجت المجموعة الثانية -التي

وبهذه اللوحة الجديدة التي عملت حركة الخدمة ومن لف لفيها من منظمات المجتمع المدني الأخرى على رسمها وتشكيلها تم حرمان عصابة أرنجكون من الأرضية الخصبة التي كانت تستثمرها لصالحها وهي أرضية الاستقطاب المجتمعي الحاد الذي يخلق بؤراً متنوعة من الصراعات والنزاعات.

ثالثاً: خطة أرنجكون للقضاء على الخدمة

اكتسبت الخدمة شعبية كبيرة في الداخل والخارج

إن حجم الضرر الذي تعرض له المجتمع المدني بكل أطيافه من انقلاب 1997 أكثر من الذي تعرضت له الحكومة آنذاك والتي خضعت للضغوطات العسكرية ووافقت على تطبيق ما سمي بـ "قوانين مكافحة الرجعية الدينية".

www.nesemat.com

الإسلامية وتتبنى المنهج العلماني لتشوه صورتها لدى الملتزمين دينياً وتشكل رأياً عامّاً سلبياً عنها.

2. تهمة اختراق مؤسسات الدولة

سعى هذا التنظيم لاثام الخدمة بأنها تعمل على اختراق مؤيديها لمؤسسات الدولة وهي التهمة القديمة الجديدة الذي حاول كل نظام سواء أكان علمانياً أم "إسلامياً" إلصاقها بالخدمة أو معارضيه، وقد رد الأستاذ كولن على هذا الاتهام بنفسه قائلاً: إن تشجيع أي إنسان لأفراد شعبه على دخول بعض مؤسسات بلاده في إطار القانون لا يمكن تسميته بـ"الاختراق"، لأن الملتحقين بهذه المؤسسات مواطنون أتراك، والمؤسسات تركية، وبالتالي فالمؤسسات ملك هذا الشعب وهذه الدولة". ثم أشار إلى نقطة مهمة بقوله: "إن الاختراق الحقيقي في تركيا جرى فعلاً في فترة معينة على أيدي فئة قليلة لا تنتمي إلى الأمة التركية. فالذين يهتمون اليوم أبناء الأمة التركية باختراق دولتهم ربما يسعون للتستر على اختراقهم الحقيقي للدولة التركية. ولعل قلقهم نابع من أن أبناء هذه الأمة لاحظوا اختراق هذه المجموعات لمؤسسات دولتهم. فالأتراك لا يخترقون مؤسسات دولتهم، بل الدخول إليها والتوظيف فيها حق قانوني ومشروع لهم، فهم يستطيعون أن يدخلوا إلى السلك

ضمّت حزب الله "التركي" وتنظيم "السلام والتوحيد" المواليين لإيران، وجماعات "عجزي مندي" و"تحشية" المرتبطتين بـ"تنظيم القاعدة" و"حيدر باش" المتطرفة- شائعات تتضمن اتهام حركة الخدمة بأنها "حركة تظهر الإسلام وتبطن اليهودية أو المسيحية وتعمل لصالح أمريكا وإسرائيل"، بل وصمت هذه المجموعة فتح الله كولن رائد حركة الخدمة، بأنه "جاسوس الفاتيكان" لمجرد أنه التقى البابا في إطار جهود حوار الأديان. كما عملت هذه المجموعات "الإسلامية" على إعداد فيديوهات ومنشورات تحتوي على آراء لكتاب و"علماء دين" متطرفين تكفّر وتضللّ كولن وأفراد حركة الخدمة وتتهمهم بالعمالة للغرب⁽¹⁶⁾.

كانت مؤسسات الخدمة التعليمية من مدارس وجامعات ومعاهد للتخضير الجامعي وصلات للقراءة والمدارس الهدف الأول لعصابة أرنجكون، لأنها كانت ترى أن تلك المؤسسات مسؤولة عن انفلات "المجالات العلمية والاقتصادية والبيروقراطية" في البلاد من أيدي أقلية نخبوية قديمة ومهيمنة إلى الطبقات الشعبية العريضة، الأمر الذي جعلها تتهم الحركة باختراق الدولة والتوغل في مؤسساتها. لذلك نشر إعلامها "العلماني" المؤدلج أخباراً مفبركة تزعم أن حركة الخدمة تدرّس "الشريعة" في مؤسساتها التعليمية، لإثارة حفيظة العلمانيين في الجيش وأجهزة الدولة الأخرى والمجتمع، مع أن كافة البرامج في مؤسسات الخدمة التعليمية هي عينها البرامج الرسمية السائدة في البلاد؛ وفي المقابل اشتغل الإعلام "الإسلامي" الموجه على إشاعة أبناء مفادها أن الخدمة لا تدرّس العلوم

مندي" و"تحشية" و"حيدار باش" المتطرفة، وسعت إلى خلق علاقات وصلات بينها وبين الخدمة، بهدف الدعاية أنها لا تختلف كثيراً عن هذه الحركات الإسلامية المتطرفة أو المسلحة. بل إنها بادرت إلى وضع أسلحة في مؤسسات الخدمة خفية لتجسيد هذه الصورة في نظر الرأي العام، كما يفعل اليوم نظام أردوغان. لكن رغم هذه الدعاية السوداء التي تهدف إلى النيل من سمعة مؤسسات الخدمة فإنها لم تنجح في ترويح هذا الاتهام بين السواد الأعظم من العلمانيين والمسلمين "المعتدلين"⁽¹⁸⁾.

ويمكن القول إن انفتاح حركة الخدمة بمؤسساتها التعليمية على جمهوريات وسط آسيا، ونجاحات الطلبة الدارسين فيها في المسابقات العلمية العالمية، وحسن سلوكهم وأخلاقهم بشهادة الجميع، قد أسهم في فشل ترويح مثل هذه الدعايات المغرضة وقضى عليها في مهدها.

ورغم هذا الكم الهائل من التضليل والتشويه الإعلامي في حق الخدمة وتسليط شتى أجهزة الدولة عليها فإنها التزمت بالأطر والأعراف القانونية ولم تحاول الخروج عنها قط كما هو الحال في الوقت الراهن، واكتفت بتسليط الأضواء على الحقائق عبر وسائل إعلامها من جهة، والاحتكام إلى القضاء للدفاع عن نفسها من جهة أخرى.

وإذا كانت عصابة أرنجكون قد فشلت في إقناع الرأي العام باختراق الخدمة لأجهزة الدولة، فإنها نجحت في تصفية الآلاف من العسكريين وأعضاء الأمن والقضاء والسلك البيروقراطي منذ بدايات انقلاب 1997 حتى 2002 بتهمة ممارسة "الرجعية

السياسي والقضائي والجيش والاستخبارات والخارجية في إطار القوانين واللوائح الخاصة بتلك المؤسسات الرسمية دون أي مانع"⁽¹⁷⁾.

كانت عصابة أرنجكون تسعى إلى توفير الحصانة القانونية لأعضائها وأعمالها المارقة ومن ثم فقد كانت ترى في كل مسئول سياسي ملتزم بالديمقراطية أو موظف إداري ملتزم بالدستور والقانون خطراً يهددها، وتسعى إلى تصفية هذا النوع من السياسيين أو الموظفين بأي ذريعة. لذلك لم يتوقف هذا النوع من الأخبار الساعية إلى تشويه سمعة الخدمة وشيطنتها وإقناع الشعب بضرورة إغلاق مؤسساتها، ومنع تسلل المتخرجين فيها من الطلبة إلى أجهزة الدولة المختلفة حتى اليوم.

في ظل هذه الأجواء الخانقة، اتخذ كولن قراراً بمغادرة تركيا إلى أمريكا عام 1999، لكن السلطات القضائية -بتحريض من عصابة أرنجكون- فتحت ضده دعوى في 22 أغسطس/آب 2000 تتهمة فيها بـ"التحريض على هدم الدولة العلمانية لتأسيس دولة الشريعة" و"تشكيل منظمة إرهابية غير مسلحة".

3 فشل وصم الخدمة بالإرهاب

كانت عبارة "منظمة إرهابية غير مسلحة" تدل أساساً على دراية أرنجكون بأنها لن تجد لمزاعمها مؤيدين سواء في تركيا أو العالم الخارجي لو ادعت على الخدمة بأنها حركة إرهابية "مسلحة"، فسيرة الخدمة النزيهة الممتدة لأكثر من 40 عاماً كانت ستدحض كل هذه المزاعم على الفور، ومن ثم لجأت إلى تشكيل تنظيمات وجماعات إسلامية متطرفة كتنظيم "حزب الله" المسلح، ومجموعات "عجزي

عداء أردوغان للخدمة لم يكن وليد الأحداث بل كانت نيته مبيته للقضاء عليها منذ أن قرر تأسيس حزب العدالة والتنمية "إذا تمكن من السلطة" في حال لم تخضع الحركة له.

www.nesemat.com

أرجنكون لأول مرة في انقلاب 1997.

هذا المقترح جاء في أعقاب طلب تقدم به محامي فتح الله كولن لإعادة النظر في اتهام النيابة العامة موكله في فترة انقلاب 1997 بتأسيس منظمة إرهابية "غير مسلحة"، التي كانت الدعوى فيها مؤجلة، وقد وافقت محكمة الجنايات في أنقرة على طلب الدفاع فأعدت النظر في القضية وقضت بتبرئة كولن في 5 مايو/أيار 2006. وقد حاول تنظيم أرجنكون إجراء تعديل في قانون مكافحة الإرهاب وإضافة عبارة "منظمة إرهابية غير مسلحة" إليه، تمهيداً لإعلان الخدمة -وأمثالها من الحركات- تنظيمياً إرهابياً غير مسلح، ذلك أن حكم البراءة بحق كولن المذكور كان قابلاً للنقض من قبل المحكمة العليا في حال إدراج عبارة "منظمة إرهابية غير مسلحة" ضمن تعديلات قانون مكافحة الإرهاب.

لكن قبل ليلة واحدة من مناقشة مشروع القانون في اللجنة المعنية اجتمع أردوغان مع أركان حكومته لبحث الموضوع وتحديد اللمسات الأخيرة عليه، وفي ختام الاجتماع وضع أردوغان نهاية للجدل المنثار حول هذا الموضوع والذي استمر أكثر من شهر بقوله: "هل يمكن أن يكون هناك تنظيم إرهابي غير مسلح؟! يجب تغيير هذه العبارة". وفي

الدينية" أو "الانتماء إلى حركة الخدمة"، رغم أن جميع المفصولين لم يكونوا من الخدمة بل كانوا ينتمون إلى شتى المجموعات والحركات الفكرية. ومن المثير أن هذه العصابة كانت تقود دعاية سوداء ضد المطرودين من هذه المؤسسات حتى لا يتوظفوا في القطاع العام، تماماً مثلما يفعل اليوم نظام أردوغان بل يتجاوز ما كان في تلك الفترة بخطوات، حيث لا يسمح للمفصولين بقانون الطوارئ بالعمل ليس في القطاع الحكومي فحسب وإنما في القطاع الخاص أيضاً.

رابعاً: استهداف أردوغان لحركة الخدمة

1. التوقيع على قرار مكافحة الخدمة

لم تتوقف أنشطة أرجنكون الرامية إلى تدمير الأرضية الديمقراطية في تركيا من خلال استخدام ذريعة "الانتماء إلى حركة الخدمة الرجعية" حتى في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، فقد مارست ضغوطها على أعضاء مجلس الأمن القومي من العسكريين والمدنيين حتى وقّع كثير منهم، وعلى رأسهم رئيس الحكومة أردوغان -مختاراً كان أو مكرهاً- على قرار "مكافحة حركة الخدمة وعرقلة أنشطتها في الداخل والخارج" عام 2004. وأوكلت مهمة تطبيق القرارات المتخذة ومتابعة نتائجها إلى لجنة متابعة التنفيذ والتنسيق التابعة لرئاسة الوزراء⁽¹⁹⁾. ثم قامت العصابة بتوظيف امتداداتها في السلكين السياسي والقضائي لترجمة هذا القرار على أرض الواقع في 2006، إذ عمدت وزارة العدل حينها إلى إعداد مشروع قانون يقترح إدراج عبارة "منظمة إرهابية غير مسلحة" في قانون مكافحة الإرهاب المراد تعديله، بعد أن طرحها

"روح أرنجكون" انتقلت إلى "جسد أردوغان" بعد تسممه بالقوة والسلطة، وشرع يستخدم الأساليب التي كانت تستخدمها قديماً تلك العصاة المارقة". (علي بولاج)

nesemat.com

نجم الدين أربكان أبي "الإسلام السياسي" في تركيا، أنه يتبنى منهجاً توافقياً يضم جميع الأطراف ويعمل على نزع فتيل الصراعات والنزاعات من خلال تبني رؤية مشتركة ينطلق منها الجميع، لكنه ما لبث أن تراجع عن هذا النهج بعدما شعر بتمكنه من السلطة تزامناً مع كسر شوكة عصاة أرنجكون، واعتقاله معظم عناصرها الفعالة، وإعادة تصميم البيت الداخلي لحزبه، والأحزاب اليمينية الأخرى، والجماعات الإسلامية، والمجتمع المدني، والمجالين الاقتصادي والإعلامي، من خلال تصفية منافسيه المحتملين أو جذبهم إلى صفه، باستخدام سياسة الجزرة والعصا.

وبدأ أردوغان يطالب كل شرائح المجتمع وخاصة ذوي المرجعيات الدينية منهم بمبايعته، وإلا سيتم التنكيل بهم، فوفقاً لما كتب موقع "خبر 7" الموالي للسلطة فإن أردوغان كان يردد: "إما أن يبائعوني أو يُقضى عليهم"⁽²³⁾. وبالفعل خضعت لرغبته حركات وجماعات مختلفة طمعا في مكاسب السلطة ودعمها أو خوفاً من بطش أردوغان وتنكيله بها.

لكن حركة الخدمة رفضت الخضوع لمطالب أردوغان بـ"المبايعة" لأنها ترى دائماً أن أهم ما يميزها عن غيرها هو استقلاليتها، واعتمادها على نفسها مالياً وبشرياً. كما تعتبر أن فقدان هذه الميزة يمثل أكبر خطر يهدد وجودها ويعرقل أنشطتها ويحولها إلى أداة لتحقيق مصالح آنية ضيقة. لقد أراد أردوغان إخضاع الخدمة لإرادته، واستثمار زخمها المجتمعي لصالح مشروعه السياسي، وتدجين قوتها بحيث لا تقف أمام طموحاته المحلية والإقليمية، كما كان يريد أن يستغل مؤسساتها التعليمية المنتشرة حول

نهاية المطاف تحقق ما طلبه أردوغان، ولم توضع عبارة "منظمة إرهابية غير مسلحة" ضمن "قانون مكافحة الإرهاب"⁽²⁰⁾. وكان وزير العدل آنذاك "جميل تشيتشاك" المعروف بأنه رجل أرنجكون في الحكومة أكثر المنزعجين من هذا التطور، بحسب ما كتبه كل من الكاتب الصحفي "أحمد خاقان" من صحيفة "حرية" و"ميسر يلديز" من موقع "أودا تي في" الإخباري المقرب من أرنجكون⁽²¹⁾. وبعد سنتين تقريباً من هذا التغيير، وافقت هيئة الدائرة التاسعة للمحكمة العليا بالإجماع على قرار براءة كولن في 5 مارس/أذار 2008، ووافقت عليه بعدها الجمعية العامة للمحكمة العليا بموافقة 17 عضواً مقابل رفض 6 أعضاء.

والمفارقة أن الكاتبة ميسر يلديز الموالية لتنظيم أرنجكون أكدت أن التعديلات التي حاولت وزارة العدل لحكومة العدالة والتنمية إجراؤها على قانون مكافحة الإرهاب كانت محاولة لتطبيق القرار المتخذ في اجتماع مجلس الأمن القومي عام 2004، ومن ثم اتهمت أردوغان بالحيلولة دون تنفيذ هذا القرار ومنع إعلان حركة الخدمة تنظيمياً إرهابياً غير مسلح⁽²²⁾.

2. شعور أردوغان بالقوة

لقد أعلن أردوغان عقب انشقاقه عن أستاذه

أراد أردوغان إخضاع الخدمة لإرادته، واستثمار زخمها المجتمعي لصالح مشروعه السياسي، وتدجين قوتها بحيث لا تقف أمام طموحاته المحلية والإقليمية.

www.nesemat.com

الاجتماع سيبقى سرّاً حتى الموت، إن لم يكشف عنه الطرف الآخر!"⁽²⁵⁾ هذه الجملة الشرطية من الطرفين كانت تشير إلى "ليّ ذراع" و"مساومة" وقعت بين رئيس المؤسسة العسكرية ورئيس السلطة السياسية خلف الستار. وهناك تسريبات دولية تؤيد ذلك⁽²⁶⁾.

أول من تكلم عن هذا الاجتماع التاريخي هو النائب من حزب الشعب الجمهوري "فكري ساغلار"، حيث زعم أن أردوغان وضع أمام بويوك أنيط ملفات تتضمن معلومات مكتوبة ومصورة عن أفراد عائلته⁽²⁷⁾.

في حين زعم كل من "إدريس بال"، النائب السابق من حزب أردوغان، ووزير الداخلية الأسبق "إدريس نعيم شاهين"، رفيق درب أردوغان منذ أيام رئاسته لبلدية إسطنبول، أن بويوك أنيط هو الآخر أظهر لأردوغان عديداً من الملفات الخاصة به وبأفراد من عائلته وبعض وزرائه، ثم هدده وطالبه بتنفيذ "المشروع" الذي يقترحه تحت إشراف "فريق خاص" مكون من الخبراء⁽²⁸⁾.

ويلفت مستشار رئيس الوزراء المذكور إلى أنه: "كان من المخطط إطلاق عمليات ضد حركة الخدمة في 2007، لكن لما انطلقت الحملات الأمنية في إطار قضية أرجنكون بعد شهرٍ من هذا الاجتماع تأجلت تلك العمليات بالضرورة إلى وقت لاحق"⁽²⁹⁾. وهذا

العالم ويجعل منها أداة لتلميع صورته في الداخل التركي وتسويقه في العالم الإسلامي كله بوصفه زعيماً إسلامياً، بل خليفة لكل المسلمين، لكن حركة الخدمة رفضت أن تكون أداة لأي أغراض سياسية تحت أي شعار كان، فهي تعارض تسييس الإسلام واتخاذها وسيلة لتحقيق مآرب شخصية ومصالح حزبية رخيصة، وتؤمن بضرورة النشاط الحر للمجتمع المدني.

3. بين السيطرة على الخدمة أو القضاء عليها

لم يصرح أردوغان بأي اتهامات للخدمة قبل فضيحة الفساد التي تورط فيها أعضاء بارزون من حكومته وأفراد من عائلته في نهاية 2013، وقد ذكر الأستاذ كولن في مقابلة متلفزة أن عداء أردوغان للخدمة لم يكن وليد الأحداث بل كانت نيته مبينه للقضاء عليها منذ أن قرر تأسيس حزب العدالة والتنمية "إذا تمكن من السلطة" في حال لم تخضع الحركة له⁽²⁴⁾.

ونظراً لأن أردوغان زعيم سياسي براجماتي محترف ينتهز الفرص جيداً لخدمة أغراضه ومصالحه، والقضاء على منافسيه فقد اعتبر إقدام مؤسسة القضاء وأجهزة الأمن على اتهامه بالفساد والرشوة فرصة ذهبية للشروع في تنفيذ خطة مدروسة جيداً للقضاء على الخدمة بصورة تدريجية كان بدأ التمهيد لها بالفعل قبل سبع سنوات من بدء تحقيقات الفساد. فقد اعترف "عبد القدير أوزكان" مستشار رئيس الوزراء "بن علي يلدريم" بأن رئيس الأركان العامة "ياشار بويوك أنيط" أقنع أردوغان بخطر الخدمة وضرورة القضاء عليها في اجتماع عقده الطرفان في 4 مايو/ أيار 2007، وأكدوا للصحفيين في ختامه "أن مضمون

لكنه كان يلاحظ أن الأولى تهديدها أخطر من الثانية؛ نظراً لامتلاكها قوة تحرك بها شتى أجهزة الدولة ضد حكومته، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية التي حذرت، والقضاء الأعلى الذي حاول إغلاق حزبه عبر المحكمة الدستورية في 2008، فانتهاز مبادرة أجهزة الأمن والقضاء إلى إطلاق تحقيقات أرجنكون بعد شهر من ذلك الاجتماع فرصة مواتية لكسر أجنحة العصابة التي ترى نفسها "الدولة العميقة"، مؤجلاً تنفيذ خطة القضاء على الثانية إلى وقت لاحق منتظراً الفرصة السانحة.

4. التحالف مع أرجنكون

تحالف أردوغان في البداية مع القوى المحلية والغربية "الناجحة" في الديمقراطية لـ"الوصول إلى السلطة"، ثم نقض هذا التحالف وتحول إلى التحالف مع كل من "الإسلاميين" الذين لا يؤمنون بالديمقراطية أصلاً ويعتبرونها "قطاراً" يجب النزول منه في أول محطة بعد "التمكين"، والقوى الشرقية الراسبة أو الضعيفة في الديمقراطية كإيران وروسيا والصين، وذلك لـ"ضمان بقائه في السلطة حتى الأبد". لذا نرى أن أردوغان بدأ يتخلى عن "القوة الناعمة" في الداخل والخارج بعد حصوله على دعم نصف الشعب التركي في الانتخابات البرلمانية عام 2011 وبدأ يتوجه إلى استخدام "القوة الغاشمة" مثل عصابة أرجنكون لزيادة شعبيته وتطبيق مشاريعه في الداخل والمنطقة، لدرجة أن كثيراً من المحليين، منهم الصحفي المخضرم "علي بولاج"، كانوا يرون أن "روح أرجنكون" انتقلت إلى "جسد أردوغان" أو حلت في جسده عن طريق "التناسخ" بعد تسممه

ما أيده "بلجين بالانلي"، أحد الجزالات المحكوم عليهم في قضية أرجنكون⁽³⁰⁾.

فيما زعم المدون التركي المشهور على تويتر "فؤاد عوني" أن أردوغان كان واثقاً من نفسه عندما ذهب إلى قصر "دولما باهتشة" للاجتماع مع رئيس الأركان، إذ كان بحوزته ملفات كفيلة بالقضاء على بويوك آنيط، لكنه أكد أن بويوك آنيط كان قد توصل إلى معلومات ووثائق صادمة في الغرفة السرية لرئاسة الأركان العامة حول الشجرة العائلية لأردوغان، وعلاقاته بالتنظيمات الراديكالية في أيام شبابه، وشبكة الرشوة والفساد التي أسسها عندما كان رئيساً لبلدية إسطنبول⁽³¹⁾.

ومن المعلوم أن ملاحقة الأجهزة الأمنية والقضائية لفساد أردوغان يعود تاريخها إلى بدايات الألفية الثالثة، وقبل أن يخطر على بال أحد حتى شبح "الكيان الموازي". فهناك كثيرٌ من القضايا المرفوعة ضد بلدية إسطنبول بتهمة الفساد في المناقصات والعطاءات الرسمية وقت رئاسة أردوغان لها. واتهمت السلطات القضائية أردوغان آنذاك باستغلال وظيفته في أثناء هذه المناقصات. لكن هذه الملفات -كما هو الحال اليوم- أغلقت بشكل مؤقت مع حصول أردوغان على الحصانة القانونية بعد أن أصبح رئيس الوزراء⁽³²⁾.

تدل اعترافات مستشار رئيس الوزراء -وهو ما أيده الأحداث اللاحقة- على أن أردوغان كان يصنف كلاً من عصابة أرجنكون وحركة الخدمة ضمن التهديدات التي تواجهه في طريق تأسيس نظامه الشخصي تحت مسمى "النظام الرئاسي بنكهة تركية"،

رفضت حركة الخدمة الخضوع لمطالب أردوغان
بـ "المبايعة" لأنها ترى دائماً أن أهم ما يميزها
عن غيرها هو استقلاليتها، واعتمادها على
نفسها مالياً وبشرياً.

www.nesemat.com

المجتمعات الكردستاني؛ الهيئة الإدارية المدنية العليا
لحزب العمال الكردستاني المسلح، الذي تصنفه تركيا
ضمن التنظيمات الإرهابية، فبدأ يفرج عن المحكومين
من قياداتهم واحداً تلو آخر حتى قبل الإفراج عن
جنرالات أرجنكون. ومن ثم أعلن في نهاية 2012
أنه أمر منذ فترة رئيس الاستخبارات "هاكان فيدان"
بالتفاوض مع زعيم حزب العمال الكردستاني المحكوم
عليه بالحبس مدى الحياة "عبد الله أوجلان" من
أجل تأسيس السلام وحل المسألة الكردية. وكشفت
"سجلات مفاوضات الاستخبارات مع أوجلان" التي
حصلت عليها جريدة "مليت" ونشرت في 28 فبراير/
شباط 2013 أن هذا التحالف كان قائماً على أساس
دعم الأكراد لأردوغان في تحقيق حلمه الخاص بنقل
تركيا إلى النظام الرئاسي مقابل العفو العام عن العناصر
المسلحة وفرض إقامة جبرية على أوجلان بدلاً من
الحبس أولاً، ومن ثم الإفراج عنه تماماً ومنح الحكم
الذاتي للأكراد في شرق تركيا⁽³⁴⁾. وهذا ما أكد صحته
زعيم حزب الشعوب الديمقراطي الكردي "صلاح الدين
دميرتاش" في تصريحات أدلى بها للمحكمة بعد اعتقاله
من قبل أردوغان عقب الانقلاب الفاشل في 2016.
من اللافت جداً أن أوجلان كان يشير إلى وجود
مشكلتين أساسيتين لهما ويطالب أردوغان بحلها

بالقوة والسلطة، وشرع يستخدم الأساليب التي
كانت تستخدمها قديماً تلك العصاة المارقة.
لذلك لما بدأت تحقيقات الفساد والرشوة في
2013 كان أردوغان قد انتهى من وضع الإطار العام
لمشروعه الكفيل بإخراجه من هذا المأزق؛ حيث
أظهرت التسجيلات الصوتية لجنرالات أرجنكون
المسجونين أن أردوغان وعدهم عام 2012 بإخراجهم
من السجن شريطة تحالفهم معه في الفترة الجديدة.
كما ذكر الجنرال "جيم عزيز تشاكماك" في المكاملة
الهاتفية المسربة مع زميله الجنرال "فاتح إيلغار"
أن حكومة أردوغان في صدد إعداد مشروع سيتم
تنفيذه قريباً جداً سيخرجون بموجبه من السجن
ومن ثم سينتقمون من الذين أودعهم السجن
حتى أطفالهم ونسائهم وشيوخهم. ومن اللافت أنه
كان يقول: "تركيا ستعود إلى رشدها وصوابها عبر
حرب أهلية. وسترون أننا سنخرج من هذا السجن
خلال عام بفضل تعديلات قانونية يجري إعدادها
حالياً من قبل الحكومة. وبعد ذلك سيكون ثأرنا
شديداً من الذين حاكمونا وسجنونا، إنهم سيدخلون
السجن مكاننا. فنحن سنضعهم في السجن ذاته الذي
وضعونا فيه"، وكل ما ورد في هذا التسجيل الصوتي
تحول إلى حقيقة بعد سنة، إذ اتهم أردوغان أعضاء
الأمن والقضاء المشرفين على تحقيقات أرجنكون
بالانتماء إلى "الكيان الموازي" وأقالهم من وظائفهم
أولاً ثم اعتقلهم جميعاً في فترات مختلفة.

5. التحالف مع أرجنكون النسخة الكردية

من جانب آخر قوى أردوغان هذا التحالف بتحالف
آخر عقده مع النسخة الكردية لأرجنكون⁽³³⁾ اتحاد

سعى أردوغان لإدراج الخدمة ضمن التنظيمات الإرهابية المسلحة، تمهيداً للاستيلاء على المؤسسات الإعلامية والاقتصادية والتعليمية المحسوبة عليها .

nesemat.com

تسوية المشكلة الكردية عن طريق الحوار. وكذلك أعلن رئيس حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش وقتها أن حزبه لن يوافق على إسقاط حكومة أردوغان يمثل هذه المحاولة الانقلابية⁽³⁷⁾. ورغم إظهار أوجلان فتح الله كولن وكأنه ضد مفاوضات السلام التي أطلقها أردوغان إلا أن الأخير كان قد أعلن دعمه للمفاوضات في أحد دروسه مستشهداً بالآية الكريمة ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ وبقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾⁽³⁸⁾.

6. معاهد التحضير الجامعي فتيل الأزمة

لقد لاقت مطالبة أوجلان بإغلاق مؤسسات الخدمة التعليمية صدى إيجابياً في نفس أردوغان الذي كان يخطط لإغلاق معاهد التحضير الجامعي منذ سنوات حكمه الأولى؛ إذ إن هذه المعاهد كانت تحقق نجاحات كبيرة في عملها التعليمي وكان الدارسون فيها يجتازون الامتحانات العامة بسهولة مقارنة بالآخرين، لذلك لم يستطع واحد من وزراء التعليم في حكومة أردوغان المتعاقبين الإقدام على تنفيذ هذا المخطط حتى عام 2013 لمخالفته واقع المنظومة التعليمية في تركيا وتقييده لحرية المبادرات الاستثمارية الخاصة.

وقد تعمد أردوغان إثارة نقاش حاد حول قضية إغلاق معاهد التحضير الجامعي بقوة قبيل بدء تحقیقات الفساد والرشوة، ليبدأ تطبيق خطته التي تستهدف القضاء على الخدمة وليشوش على أي ملفات فساد يمكن أن تكتشف لاحقاً.

فقد اعترف أردوغان بأن جهاز الاستخبارات التركي أرسل إليه تقريراً قبل 6 أشهر من بدء تحقیقات الفساد

بمقتضى هذا التحالف، الأول: الأنشطة التعليمية لجامعات ومدارس ومعاهد التحضير الجامعي وصلات القراءة والمطالعة لحركة الخدمة، متهماً إياها بالحيلولة دون انضمام كوادر جديدة إلى صفوفه وعودة المنضمين إليه في أول فرصة للاستفادة من الفرص التعليمية والاقتصادية التي كانت توفرها الخدمة لزملائهم⁽³⁵⁾. وهذا يفسر سبب مبادرة عناصر العمال الكردستاني إلى إحراق بيوت الطلبة التابعة للخدمة في الولايات الشرقية خاصة.

والثاني: العمليات الأمنية التي كان ينفذها أمن ديار بكر بصورة ناجحة ضد عناصر حزب العمال الكردستاني المسلحة.

من اللافت جداً أن أوجلان كان يستخدم مصطلح "الكيان الموازي" قبل ثلاثة أشهر من إطلاق أردوغان هذا الوصف على حركة الخدمة، إذ قال أوجلان في 15 سبتمبر/ أيلول 2013: "جهاز أمن ديار بكر يعمل مثل الدولة الموازية. والجماعة (حركة الخدمة) هي التي تدير هذه الدولة الموازية..."⁽³⁶⁾.

ومن اللافت للانتباه أيضاً أن أوجلان كان قد وصف تحقیقات الفساد والرشوة في 2013 بأنها "ضربة موجّهة لمفاوضات السلام الكردية"، وزعم أن "الكيان الموازي" يريد الإطاحة بأردوغان بسبب مبادرته إلى

حذا أردوغان "الإسلامي" حذو أرنجكون تمامًا
وتسلم مهمة تنفيذ مشروعها في القضاء
على الخدمة من خلال خطة مؤلفة من ثلاث
خطوات.

nesemat.com

حالة من الارتباك وانقسام الشعب تبعًا لذلك
بين مؤيد لأردوغان في أطروحته ومعتبر الكيان
الموازي "حقيقة"، ومعارض له ومعتبر إياه "تمويهًا"
يصدره أردوغان لشعبه ليتستر على فساد حكومته
ويستخدمه ذريعة لتصفية معارضيه.

7. وقفة مع مصطلح "الكيان الموازي"

كان "يالتشين أكدوغان" كبير مستشاري أردوغان
هو من استعار مصطلح الكيان الموازي من مخترعه
لأول مرة عبد الله أوجلان، وأعاد طرحه مجددًا بعد
بدء تحقيقات الفساد، ليصف به حركة الخدمة، نظرًا
لأنه كان ضمن مهندسي مفاوضات السلام مع العمال
الكرديستانيين. فقد زعم قائلًا: "هناك كيان مواز توغل في
أعمق الدولة خطط للانقلاب على حكومة أردوغان
من خلال تزوير أدلة إدانة وإصاقها بالوزراء، تمامًا
مثلما نصب مؤامرة للجيش التركي لاعتقال كبار
الجنرالات في إطار قضية أرنجكون"، وذلك على الرغم
من إقالة أردوغان كل الوزراء المتهمين بالفساد.
ومن المفارقة أن أكدوغان ذاته هو الذي اعترض
بشدة على إصاق مصطلح الكيان الموازي بحركة
الخدمة قبل عام كامل من بدء تحقيقات الفساد.
فبعدما استدعت النيابة العامة في 7 فبراير/شباط
2012 رئيس الاستخبارات التركية هاكان فيدان

حذره فيه من الأضرار التي يمكن أن تلحق بحكومته
بسبب علاقات بعض الوزراء مع رجل الأعمال التركي
الإيراني الأصل رضا ضراب⁽³⁹⁾، الذي نشرت المعارضة
وثائق تثبت أنه "جاسوس إيراني". وإذا أضفنا إلى ذلك
طبيعة الملفات السرية التي أظهرها رئيس الأركان
بويوك أنيط لأردوغان خلال الاجتماع الذي ذكرنا
أعلاه يتبين صحة ما نقول.

ومما يعزز ذلك أيضًا ما تسرب من تسجيلات
صوتية حصلت عليها الشرطة الألمانية في إطار
تحقيقات جواسيس أردوغان على الأراضي الألمانية
عام 2014، فقد تساءل المدعو "دهونكار" مع
المتهم "أحمد دوران يوكسل" في مكالمة هاتفية
جرت بينهما بعد 3 أيام من بدء عمليات الفساد
والرشوة في 17 ديسمبر/كانون الأول 2013: "ما الذي
يجب أن نفعله؟ لا بد من وجود كبش فداء للتخلص
من هذه الاتهامات"، فرد عليه يوكسل قائلًا: "كبش
الفداء موجود. لقد تم اختيار فتح الله كولن. إنه
سيتعب كثيرًا. وسيتم تصفية وفصل 17 ألفًا من
رجال الشرطة في هذا الإطار"⁽⁴⁰⁾.

وبعد تكشف فضائح الفساد والرشوة في نهاية
2013 بدأ أردوغان يهاجم الخدمة بشراسة في جميع
خطاباته معبرًا عنها بمصطلح "الكيان الموازي" أو
"الدولة الموازية"، وقد بدا هذا الاصطلاح غريبًا
على الشارع التركي، فأردوغان لم يستخدمه من قبل
في حق حركة الخدمة، بل لم يتخذ موقفًا سلبيًا
-في العلن على الأقل- من هذه الحركة طيلة عقد
كامل من حكمه، إن استثنينا الخلاف المصطنع حول
إغلاق "معاهد التحضير الجامعي"، مما تسبب في

الإطلاق، ولن يكون الطريق معبداً أمام الحاقدين والحاسدين لتنفيذ مخططاتهم المنحوسة⁽⁴²⁾. ويبدو أن هذا الانفعال الذي أبداه أكدوغان متمثلاً في نفي ما رددته هؤلاء الصحفيون كان محاولة لحجب تكشف السيناريو الذي حاكوه خلف الأبواب المغلقة مع حليفهم الجديدين أرجنكون وحزب العمال الكردستاني قبل أوأنه.

8. ذريعة "الكيان الموازي"

بعدما استتبت لأردوغان الأمور وصار الأمر والناهي في تركيا وجد نفسه وريثاً لعصابة أرجنكون وأساليبها المارقة، وعثر في مصنعها على مادة زاخرة جاهزة، ولم يبق له إلا تحديث مخططاتها القديمة واستخدام مخلفاتها في أجهزة الدولة لتنفيذ خطة القضاء على "تركيا الديمقراطية" وبناء نظامه الذي يرنو إليه باستخدام ذريعة الكيان الموازي. لذا حذا أردوغان "الإسلامي" حذو أرجنكون تماماً وتسلم مهمة تنفيذ مشروعها من خلال خطة مؤلفة من ثلاث خطوات أشرنا إليها فيما سبق وهي:

1- تشويه الخدمة عبر وسائل الإعلام

2- إعلانها تنظيمياً غير شرعي أولاً

3- ثم إعلانها تنظيمياً إرهابياً "مسلحاً"

وكما خلقت عصابة أرجنكون "خطر الشيوعية" ووظفته في إعادة تصميم أجهزة الدولة وفصائل المجتمع المدني وتصفية خصومها وتعيين الموالين لها أيام الحرب الباردة، وخلقت أيضاً "خطر الرجعية الدينية" ووظفته في تحقيق الغرض نفسه في ثمانينات القرن المنصرم، كذلك سار أردوغان على درب نفسه وخلق خطراً تحت مسمى "الكيان الموازي" ووظفه

للتشاور حول انخراط بعض عناصر الاستخبارات في صفوف حزب العمال الكردستاني والمشاركة معهم في أعمال إرهابية، إضافة إلى إطلاق سراح رجال تم اعتقالهم على أنهم إرهابيون بحجة أنهم "رجال الاستخبارات" صرح قائلاً: "لن أسمح بتشكيل دولة موازية داخل الدولة"، وهنا علق بعض الكتاب الصحفيين من أمثال "أمرة أوسلو" و"أرزو يلديز" على هذا التصريح بالقول: "إنه يقصد بالدولة الموازية حركة الخدمة"⁽⁴¹⁾. فانبرى أكدوغان مدافعاً عن الخدمة وكتب حينها مقالاً باسمه المستعار "ياسين دوغان" بعنوان "نحن مدركون للعبة" نفى فيه وقوف الخدمة وراء هذه الحادثة التي اعتبرها إعلاماً أردوغان "تدخلًا في سياسة الحكومة الخاصة بمفاوضات السلام الكردية مع أوجلان". ففي المقال الذي نشرته صحيفة "يني شفق" الموالية للحكومة في صفحتها الرئيسية تحت عنوان "بالتأكيد ستفشل هذه اللعبة"، أكد على "عدم وجود أي صراع بين حزب العدالة والتنمية وحركة فتح الله كولن، كما تصوّره بعض الأطراف ووسائل الإعلام في أعقاب استدعاء رئيس جهاز المخابرات فيدان". وأضاف "من غير الممكن أن يسود صراع أو نزاع في مجال السلطة والإدارة بين مجموعتين تسعيان إلى تقديم خدمات إلى شعبهما في مجالين مختلفين"، ثم لفت إلى أهمية "الأخوة والتضامن بين المجموعتين اللتين تجمع بينهما المثل العليا الخالدة وليس المنافع والمصالح العابرة". كما شدد على أن آمال من يسعون إلى "إثارة الفتنة والبغضاء والعداوة بين الحكومة برئاسة أردوغان ومؤيدي حركة الخدمة بقيادة كولن لن تتحقق على

"إن تشجيع أي إنسان لأفراد شعبه على دخول بعض مؤسسات بلاده في إطار القانون لا يمكن تسميته بـ"اللاختراق". (فتح الله كولن)

www.nesemat.com

في تصفية أجهزة الأمن والقضاء التي كشفت عن جرائمه وفضائح الفساد التي تورط فيها هو وعائلته وحكومته، كما استغل هذه الذريعة أيضاً لتعيين "موالين له"، للتستر على جرائمه، والتخلص من القيود الدستورية والقانونية.

حركة الخدمة، وهو من تذر من أنشطة الجواسيس الإيرانيين طيلة عامي 2011 - 2012. وقال "فهمني كورو" الكاتب الصحفي المقرب من أردوغان في مقاله بصحيفة "يني شفق": "إنني أعتقد وجود علاقة بين الاجتماع الذي عقده أردوغان مع جورج بوش في البيت الأبيض في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 وانطلاق تحقيقات أرجنكون"⁽⁴⁴⁾.

ومن الطبيعي وبعد كل ما ذكر ألا يجد أردوغان مؤيدين لادعاءات أن حركة الخدمة هي من تقف وراء كل هذه العمليات حتى من قاعدته الشعبية التي تواليه، لذلك لجأ إلى فكرة التغير به والانخداع من قبل الخدمة ليبرر تراجعها عن كل هذه التصريحات والمواقف السابقة حيث قال: "إن الكيان الموازي خدعني بشأن قضية أرجنكون" وهذا أيضاً مناقض لما كان يردده دائماً في مناسبات عديدة من أنه لم ينخدع قط ولا يمكن أن ينخدع أبداً"⁽⁴⁵⁾.

إن نظرية التعرض للخداع قد تنطلي إلى حد ما على عوام الناس لكنها لا يمكن أن تنطلي على جنرالات أرجنكون الذين يتمتعون بالذكاء العسكري ويعلمون أن أردوغان هو المسئول السياسي عن قضية أرجنكون على أقل تقدير لكنهم كانوا يبدون اقتناعهم بهذه المقولة بموجب تحالفهم معه "حتى حين".

بدأ أردوغان يروج لمصطلح "الكيان الموازي" من خلال الادعاء بأنهم متغلغلون في أجهزة الدولة وأنهم من وراء تحقيقات "أرجنكون" و"اتحاد المجتمعات الكردستاني" و"تنظيم السلام والتوحيد التابع للحرس الثوري الإيراني" الناشط في تركيا، في تناقض فج مع تصريحاته السابقة التي أعلنها تزامناً مع عمليات التحقيق في قضايا أرجنكون؛ حيث كان يردد دائماً: "أنا المدعي العام المحقق في قضية أرجنكون" رداً على الاعتراضات التي كانت توجهها المعارضة لهذه التحقيقات، كما خصص سيارته الخاصة المدرعة لقاضي التحقيق "زكريا أوز"، وهو (أردوغان) من هاجم الدائرة المختصة في محكمة التمييز العليا عندما قررت إطلاق سراح جميع المعتقلين في هذه القضية متهماً إياها بـ"انتهاك الدستور والتدخل في قرارات ليست من صلاحياتها"، لافتاً إلى أن المحكمة تدخلت في قضايا تنظيم أرجنكون المعروضة أمام المحاكم الجزائية، ووصف قرارها بـ"السياسي"، ومن شأنه أن يفقد ثقة الشعب بالقضاء، كما ورد في خبر نشره موقع الجزيرة عام 2010⁽⁴³⁾. كما كانت كل وسائل الإعلام المصنفة ضمن التيار الإسلامي داعمة لهذه التحقيقات؛ وكذلك أردوغان هو من وصف اتحاد المجتمعات الكردستاني بـ"الكيان الموازي" قبل أن يطلقه على

أوجلان كان يستخدم مصطلح "الكيان الموازي" قبل ثلاثة أشهر من إطلاق أردوغان هذا الوصف على حركة الخدمة.

www.nesemat.com

والإسلاميين المواليين لإيران، ثم أعاد هيكله مجلس القضاء الأعلى التي ألغى على إثرها المحاكم الجنائية العاملة في البلاد منذ عقود وأسس بدلاً منها محاكم أسماها "محاكم الصلح الجزائية". ثم أغلق القضاء ومدعو العموم المعينون في هذه المحاكم كل ملفات الفساد والرشوة المتعلقة بالحكومة؛ وفي المقابل فتحوا تحقيقات مضادة انتهت باعتقال كل ضباط الشرطة والقضاة المقالين من وظائفهم ممن أشرفوا على تحقيقات الفساد والرشوة، بل طالت حتى كل من يمكن ألا يتجاوز عن هذه الملفات لو أوكلت إليهم من أعضاء الأمن والقضاء تزامناً مع حملة إعلامية روجت لفكرة أن أعضاء الكيان الموازي في الأمن والقضاء تنصتوا بشكل غير قانوني على آلاف الجنرالات العسكريين في إطار قضية أرجنكون، وعلى الإسلاميين في إطار قضية السلام والتوحيد، وأعادوا إنتاج مكالماتهم وحرفوها ولفقوا جرائم بحقهم ليودعهم السجون مثلما تنصتوا على أبناء الوزراء الأربعة والآخرين المتهمين بالفساد.

بعد هذه الدعاية السوداء بدأ جهاز القضاء الجديد منذ بداية عام 2014 يخلي سبيل جنرالات أرجنكون الذين ما زالوا قيد المحاكمة رغم أن القرارات الصادرة بحقهم وافقت عليها كل من المحكمة الدستورية والمحكمة العليا ومجلس الدولة والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد تذرّم أردوغان لاحقاً من هؤلاء الجنرالات لعدم تقديمهم الشكر له رغم خروجهم من السجن بفضل⁽⁴⁶⁾.

كما صدرت قرارات بإيقاف ملاحقة المتهمين في كل من قضيتي الفساد والرشوة ومنظمة السلام

وقمادياً في تشويه الخدمة في نظر الرأي العام ادعى أردوغان أنها كانت تنصت على آلاف المكالمات، وأنها سرقت أسئلة امتحانات التوظيف العام لسنة 2010، ليثير حفيظة الرأي العام ضدها. ومع أن امتحانات ذلك العام ألغيت وأعيدت مجدداً، إلا أنه اتهم الخدمة بأنها دأبت على سرقة تلك الأسئلة منذ سنوات، ليبرر تمكن أعضائها من النجاح في الامتحانات بسهولة. لكن هذا الادعاء لم يلق قبولا لدى الشعب؛ نظرا لأن مدارس الخدمة كانت تحصل على المراكز الأولى في المسابقات العلمية العالمية التي لا مكان فيها للحيلة والخداع، كما استمرت نجاحاتها في الداخل التركي بعد هذه التصريحات أيضا إلى أن أغلق النظام جميع مؤسساتها عقب انقلاب 2016 المزعوم.

9. السيطرة على القضاء بذريعة الكيان الموازي

بعد حملة التشويه والتضليل غير المسبوقة التي قام بها الإعلام الموالي للسلطة، انتهز أردوغان هذه الفرصة وبدأ يعيد ترتيب أوراقه لتأسيس نظامه الذي يحلم به، فبدأ بإقالة ضباط الشرطة والقضاة الذين كشفوا ملفات الفساد والرشوة بتهمة انتمائهم إلى "الكيان الموازي"، وعين بدلاً منهم عناصر من المواليين له أو المتحالفين معه من بقايا عناصر أرجنكون المواليين للمعسكر الأوراسي

"الأترك لا يخترقون مؤسسات دولتهم، بل الدخول إليها والتوظيف فيها حق مشروع.. في إطار القوانين واللوائح الخاصة بتلك المؤسسات دون أي مانع". (فتح الله كولن)

www.nesemat.com

ولأن حركة الخدمة تخاطب نفس الكتلة المحافظة التي يتوجه أردوغان إليها أيضا بالخطاب تدرج في تشويه حركة الخدمة من خلال اتهام قيادات الحركة بالخيانة والإجرام وتبرئة القاعدة العريضة من المنتمين للخدمة حتى يحافظ على دعمهم له، حتى كان يكتفي باستخدام وصف الكيان الموازي ونادراً ما يصرح باسم حركة الخدمة في البداية. لكن بعد الانقلاب المزعوم طال الاعتقال والتنكيل الجميع دون تمييز بين قاعدة وقيادات، بل لم يسلم من هذه الاعتقالات حتى الشيوخ والنساء والأطفال.

وبعد حملات الدعاية المكثفة التي بدأت بوصفهم بالكيان الموازي المخترق لمؤسسات الدولة، ثم اتهامهم بكل جريمة ينفر منها الشعب، ووصفهم بالإجرام والخيانة الوطنية، سنّ أردوغان كل أسلحته ليجردهم بعد ذلك من المرجعية الدينية السنية، فبدأت سلسلة من الاتهامات تمس العقيدة الدينية من خلال وصفهم بأنهم حركة باطنية لا دينية أو حركة منحرفة اعتقادياً وسلوكياً، واستغل مؤسسة الشؤون الدينية وأمرها بإعداد تقارير دينية تتضمن هذا المحتوى؛ والعجيب في هذا الإطار أنه كان يلجأ لدعاية مضادة لهذه الدعاية عند الحديث عن الخدمة لدى الغرب حيث كان يصفها بأنها

والتوحيد التي كانت تتجسس لصالح إيران. علماً بأن إعلام أردوغان عام 2012 قد دأب على نشر عشرات الأخبار لأشهر طويلة تتحدث عن تسلل الجواسيس الإيرانيين إلى تركيا في صورة رجال أعمال وأطباء وممرضات، وصدرت "ثلاثة قرارات إلزامية من ثلاث محاكم عليا في أزمناة مختلفة (2002 و2006 و2014) وصفت هذه المنظمة بأنها "منظمة إرهابية تراول أنشطة مخبرانية وتجسسية لصالح إيران"، وأدرجت رئاسة شعبة مكافحة الإرهاب اسم هذه المنظمة في المرتبة الحادية عشرة في قائمة المنظمات الإرهابية الناشطة في تركيا⁽⁴⁷⁾. ورغم هذا كله صدرت قرارات إخلاء سبيلهم بلا أي ضمانات في موقف غريب لم تشهد تركيا له مثيلاً من قبل.

10. حملة انتقامية واسعة

بعد هيكله أردوغان لهذه القطاعات المختلفة في الدولة من خلال عملية الإحلال والتبديل التي بسطت نفوذها على السلطة القضائية وجهاز الأمن والاستخبارات قاد أردوغان من خلال عناصره الجديدة في هذه الأجهزة حملة انتقامية واسعة النطاق استهدفت كل أعضاء الأمن والقضاء والبيروقراطيين المشاركين في تلك القضايا الثلاث. وبدأ يقدم الكيان الموازي مسئولاً عن كل جريمة وقعت في الماضي، حيث حمله كل الجرائم التي ارتكبتها قديماً عصابة أرجنكون طيلة تاريخ الجمهورية، زاعماً أن الكيان الموازي من كان يدير ما يسمى بالدولة العميقة والتنظيمات الإرهابية بما فيها حزب العمال الكردستاني وداعش! لكن هذه الحملات لم تقتصر على موظفي القطاعات فقط بل امتدت لتشمل القطاع الخاص أيضاً.

في مقدمتهم رئيس التنظيم "محمد دوغان"، إلى جانب العثور على عدد من القنابل، و7 مسدسات، ومواد متفجرة وألعاب نارية، وخرائط ورسومات خاصة ببعض المواقع الخطيرة في تركيا، ومن ثم وافقت المحكمة بإسطنبول في 26 يناير/كانون الثاني 2010 على اعتقال المتهمين في إطار القضية.

وكان حاكم مدينة إسطنبول آنذاك "معمر جولر" قد أعلن عن هذه العمليات لوسائل الإعلام بالقول: "في 22 يناير/كانون الثاني 2010 نفذت عملية ضد تنظيم يظهر بمظهر الدين، أي ضد تنظيم القاعدة الإرهابي". وقد صار الحاكم جولر في وقت لاحق نائباً برلمانياً عن حزب أردوغان أيضاً، قبل أن يتسلم حقيبة وزارة الداخلية (يناير/كانون الثاني 2013 - ديسمبر/كانون الأول 2013)، كما كان أحد الوزراء الأربعة الذين أقالهم أردوغان بعد أن وجهت لهم ولأبنائهم تهم الفساد والرشوة في 2013. كما قدم إعلام أردوغان هذه العملية للرأي العام وقتها باعتبارها دليلاً على إنجاز الحكومة في ملف مكافحة إرهاب تنظيم القاعدة، بالإضافة إلى استخدام وسائل الإعلام المئوية هذه القضية لتلميح صورة أردوغان قبيل زيارته المرتقبة إلى الولايات المتحدة. وعلّق كبير مستشاري أردوغان "يكييت بولوت" على العملية في برنامج على قناة (خبر تورك) بقوله: "يجب علينا إنقاذ الإسلام من عناصر تنظيم القاعدة هؤلاء!".

أما وزير الداخلية الأسبق إدريس نعيم شاهين أحد المقربين إلى أردوغان منذ رئاسته لبلدية إسطنبول، الذي شغل منصب وزارة الداخلية من يوليو/تموز 2011 إلى يناير/كانون الثاني 2013، فقد

حركة إسلامية متشددة تسعى لقلب النظام من العلماني إلى الإسلامي في "العالم الغربي"، ووظف في ذلك الاتحاد الإسلامي التركي التابع لمؤسسة الشؤون الدينية، إضافة إلى جهاز المخابرات، اقتداءً بأساليب أرجنكون القديمة.

11. قضية تنظيم "تحشية"

بعد انتهاء الفصل الأول من فصول استهداف الخدمة عبر التشويه الإعلامي الممنهج، استغل أردوغان القضاء الذي أعاد هيكلته على مفاصله ليحسد مزاعمه المتعلقة بتدبير حركة الخدمة مؤامرات لاعتقال أبرياء في قضايا أرجنكون واتحاد المجتمعات الكردستاني والسلام والتوحيد وأمثالها بتهم ملفقة؛ فقد حاك نظام أردوغان سيناريو هش من خلال اتهام حركة الخدمة بتفليق اتهام بالإرهاب لجماعة راديكالية في تركيا يطلق عليها "تحشية". وتبدأ الحكاية عندما أمر مدير الأمن العام "أوغوز كاغان كوكسال" في 22 يناير/كانون الثاني 2010 بتنفيذ عمليات أمنية ضد هذا التنظيم⁽⁴⁸⁾ بتهمة ارتباطه بتنظيم القاعدة، في مدن إسطنبول وبورصا ومالاطيا وأكصراي، بعد أن تلقى تقريراً في هذا الصدد من رئيس شعبة الاستخبارات الأمنية "حسين نامال"، وذلك بإشراف المدعي العام "إسماعيل أوتشار".

واللافت أن مدير الأمن كوكسال هذا أصبح فيما بعد نائباً برلمانياً عن حزب أردوغان، في حين أن المدعي العام أوتشار هو من قضى في 2014 بإغلاق التحقيق في ملفات الفساد التي انطلقت في 25 ديسمبر/كانون الأول 2013 وطالت نجل أردوغان أيضاً. وأسفرت هذه العمليات عن اعتقال 122 شخصاً،

كان من المخطط إطلاق عمليات ضد حركة الخدمة في 2007، لكن لما انطلقت الحملات الأمنية في إطار قضية أرجنكون تأجلت تلك العمليات بالضرورة إلى وقت لاحق".

www.nesemat.com

ومع أن الأسماء التي أشرفت على عملية تنظيم "تحشية" هذا قد تولى بعضها فيما بعد مناصب مهمة في حكومة أردوغان والبعض الآخر معروف عنها أنها شخصيات قريبة من أرجنكون ومعادية لحركة الخدمة، ومع أن التقارير التي أعدها جهاز المخابرات وأرسلها إلى جميع السلطات الأمنية والعسكرية هي التي أزاحت الستار عن هذا التنظيم، قبل حديث كولين عنه والمسلسل المعروف على قناة سامانيولو، فقد أمر أردوغان النيابة العامة في إسطنبول يوم 14 ديسمبر/كانون الأول 2014، خلال الذكرى السنوية الأولى لقضية الفساد والرشوة، بحبس 32 شخصاً ما بين 19 إلى 34 سنة، على رأسهم فتح الله كولين بتهمة إصدار تعليمات لأنصاره في جهاز الأمن بتنفيذ هذه العملية، وكذلك رئيس مجموعة "سامانيولو" الإعلامية "هدايت كاراجا"، ورئيس مجموعة "فضاء" الإعلامية المندرج تحتها صحيفة "زمان" أيضاً "أكرم دومانلي"، بالإضافة إلى مجموعة من مدراء الأمن، وذلك بتهمة "تأسيس وإدارة تنظيم إرهابي مسلح"، و"التزوير في الأوراق الرسمية"، و"الافتراء" في إطار عمليات "تحشية" المذكورة، والتسبب في اعتقال المتهمين "الأبرياء" وتعريضهم لمظالم كثيرة. وادعت النيابة العامة أن حركة الخدمة نصبت مؤامرة

أكد أن القنابل التي عثرت القوات الأمنية عليها ضمن حملة "تحشية" هي من نفس نوع القنابل التي عثر عليها من قبل في إطار عمليات تنظيم "أرجنكون" مشيراً بذلك إلى وجود علاقة بين التنظيمين الإرهابيين. كما كشفت الوثائق الرسمية أن جهاز المخابرات تابع عن كذب تنظيم "تحشية" منذ عام 2004، بل هو من أطلق عليها اسم "تحشية"، وأعد تقريراً عنه أكد فيه قربه من تنظيم القاعدة، وأن زعميه محمد دوغان أعلن عن حبه لأسامة بن لادن، ويسميه "شعيب بن صالح"، ويدعي أنه "المهدي" و"القائد". ثم أرسل هذا التقرير في 17 فبراير/شباط 2009 إلى رئاسة الأمن العام والأركان العامة والسلطات الرسمية الأخرى، كما اعترف بذلك الرئيس السابق للمخابرات بالأركان العامة الجنرال المتقاعد "إسماعيل حقي بكين"، والذي سبق أن اعتقل في إطار قضية أرجنكون، ويعمل حالياً ضمن "حزب الوطن" بقيادة الزعيم اليساري العلماني المتطرف دوغو برينتشاك المرتبط بأرجنكون أيضاً. وفي 6 أبريل/ نيسان 2009 تعرض الأستاذ فتح الله كولين لهذا التنظيم بالاسم في أحد دروسه الأسبوعية التي كانت تبث عبر الإنترنت محذراً محبيه من محاولات لربط الخدمة بهذا التنظيم لإعلانها منظمة إرهابية حيث قال: "من أجل جرّكم إلى الجرائم الإرهابية وتقديمكم كتنظيم إرهابي، يبادرون إلى تأسيس تنظيم تحت اسم "تحشية". وتبعا لهذا التحذير بادرت حركة الخدمة عبر وسائل إعلامها إلى فضح أمر هذا التنظيم، ونفي أي علاقة تربط الخدمة به، كما تجسد هذا في بعض جمل وردت في حلقة من عمل درامي كان يعرض على شاشة "سامانيولو" التي تشرف عليها الخدمة.

هذا الإطار، حيث لم يتمكنوا من إيجاد سند قوي يدعم مخططاتهم تلك ومن ثم يلجأون إلى مثل هذا التخبط والتضارب.

إن أردوغان لم يتمكن من تصفية أعضاء الأمن والقضاء المشرفين على تحقيقات الفساد والرشوة بحجة "الكيان الموازي" فقط، وإنما تخلص في الوقت ذاته بفضل هذه الحجة من كل الذين يمكن أن يمثلوا مشكلة له في وقت لاحق، وأعاد تصميم جهازي الأمن والقضاء من ألفه إلى يائه وطمان نفسه من جانبيهما بتعيين المواليين له أو المتحالفين معه.

12. خطة مكافحة الرجعية الدينية

لقد استنسخ أردوغان خطة القضاء على الخدمة من خطة سابقة تحت مسمى "مكافحة الرجعية الدينية"، تحمل توقيع العقيد "دورسون تشيتشاك" من دائرة الحرب النفسية التابعة لرئاسة الأركان العامة كشفتها صحيفة "طرف" الليبرالية في 2009، ثم ظهرت نسختها الأصلية في أعقاب التحقيقات. كانت هذه الخطة تتحدث عن ضرورة "الإيقاع بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة والقضاء عليهما معاً في نهاية المطاف" و"تحريك الجواسيس المنتشرين حول حزب العدالة والتنمية"، و"الدفاع عن المتهمين في إطار قضية أرجنكون" و"الدعاية أن أدلة إدانتهم مزورة وملفقة" و"أنهم أبرياء اعتقلوا بسبب مكافحتهم الفعالة ضد الرجعية الدينية"، و"تعزيز الأحزاب القومية ضد حزب أردوغان من خلال إثارة المشاكل مع اليونان"، و"الدعاية أن حزب العدالة والتنمية يسعى مع حركة الخدمة وأمثالها من الحركات الإسلامية الأخرى لتقويض الدولة العلمانية

سار أردوغان على درب أرجنكون وخلق خطراً أسماه "الكيان الموازي" وظّفه في تصفية عناصر الأمن والقضاء التي كشفت عن الفساد المتورط فيه هو وعائلته وحكومته.

لأعضاء هذا التنظيم ولقّت جرائم وأدلة بحقهم، وذلك ليمكن أردوغان من إثبات نظريته القائلة بأن هذه الحركة دبرت مؤامرة ضد وزراء "الفساد" وأبنائهم لتجريمهم وحسبهم وتوظيف ذلك للإطاحة بحكومته، فيما سماه "الانقلاب القضائي" كما اتهمها بأنها فعلت الشيء نفسه مع كل من المتهمين في قضايا أرجنكون واتحاد المجتمعات الكردستاني وتنظيم السلام والتوحيد.

ومن خلال ما تم سرده يتبين مدى هشاشة هذا السيناريو فأول وأكبر قضية رفعت ضد حركة الخدمة كانت هشّة إلى هذه الدرجة، فضلاً عن أن المحكمة التي رفعت هذه القضية هي "محكمة الصلح الجزائية" التي أسسها أردوغان في أثناء عمليات هيكلية القضاء لصالحه، إثر فضائح الفساد والرشوة التي طالته ووزراء حكومته. فقد قضت هذه المحكمة بعدم ملاحقة المتهمين بالفساد أولاً، ثم شرعت في تنفيذ عمليات ضد أعضاء الأمن والقضاء الذين أشرفوا على قضية الفساد والرشوة، الأمر الذي يخالف مبدأ "القاضي الطبيعي".

وتكمن أهمية التفاصيل التي أوردناها في سرد هذه القضية في أنها تشير إلى مدى هشاشة السيناريوهات التي يختلقها النظام للإجهاز على الخدمة، كما يطلعنا على طبيعة السيناريوهات الأخرى التي تستخدم في

لم يتمكن أردوغان من تصفية أعضاء الأمن والقضاء المشرفين على تحقيقات الفساد بحجة "الكيان الموازي" فقط، وإنما تخلص من كل من يمكن أن يمثل له مشكلة لاحقاً.

www.nesemat.com

13. تفعيل أردوغان الخطة ضد الخدمة

كشفت تصريحات الصحفي والنائب البرلماني عن حزب الشعب الجمهوري "باريش ياركاداش" في ديسمبر/كانون الأول 2014 خلال برنامج على قناة "خلق تي في" أن أردوغان وضع خطة شاملة لتحميل حركة الخدمة مسئولية كل الجرائم المرتكبة طيلة فترة حكمه، في محاولة منه للتخلص من فضيحة تورط حكومته في قضايا الفساد والرشوة في 2013 من جانب وإشاعة مناخ من الخوف العام في البلاد قبيل الانتخابات. وقد واكبت هذه التصريحات التي أدلى بها هذا النائب البرلماني الذكرى السنوية الأولى لانطلاق تحقيقات الفساد، حيث بدأ أردوغان حملته التي تستهدف حركة الخدمة من خلال توقيف كل من رئيسي مجموعتي سامانيولو وفضاء وعدد من قيادات الأمن.

وتابع ياركاداش في تصريحاته أن أردوغان قرر القضاء على الخدمة من خلال اتهامها بأنها من كانت وراء عديد من جرائم القتل التي قيدت ضد مجهول، ولم يعثر على مرتكبها في تاريخ تركيا الحديث، كاغتيال صحفي أرمني الأصل. كما أوضح أنه كان يخطط لمزيد من عمليات الاعتقال في حق صحفيين عاملين لدى مؤسسات إعلامية مختلفة، غير

وتأسيس دولة الشريعة"، و"إعداد تسجيلات صوتية وتسريبها إلى الإعلام على نحو يجعل الرأي العام يعتقد براءتنا (يقصد جنرالات أرجنكون) وأن حركة الخدمة من تنصت على المتكلمين مباشرة أو هاتفيًا وتقوم بتسريب المكالمات".

ولعل أهم ما ورد في هذه الخطة هو "القيام بأنشطة وفعاليات تهدف إلى توجيه الرأي العام ضد حركة الخدمة من خلال اتهامها بالتعاون مع حزب العمال الكردستاني الإرهابي ومركز المخابرات الأمريكية سي آي إيه والموساد وغيرها من المؤسسات، وتصويرها أنها هي من تقف وراء التحقيقات في قضية "أرجنكون"، ومن ثم رفع دعوى ضدها تتهمها بأنها: "تنظيم إرهابي مسلح"⁽⁴⁹⁾.

كان لظهور تفاصيل خطة القضاء على حزب أردوغان وحركة الخدمة دوي وصدى كبير في ميدان السياسة والمجتمع المدني حينها، فقد تقدم مسؤولو حزب العدالة والتنمية بلاغ للنياحة العامة في العاصمة أنقرة في 16 يونيو/حزيران 2009. وعبر أردوغان عن خطورة هذه الخطة بالقول: "إذا نظرنا إلى بنود الخطة مع عناوينها الرئيسية يتبين أن وراءها مبادرة تسعى إلى تقويض المسار الديمقراطي في البلاد"، كما أعلن أنه سيتابع الدعوى القضائية عن كثب، وأكد أن القوات المسلحة لن ترضى أن تشوه سمعتها بمثل هذه المخططات المشؤومة. وقد أسفرت التحقيقات الخاصة بخطة "مكافحة الرجعية الدينية" عن اعتقال مجموعة من العسكريين، وعلى رأسهم العقيد تشيتشاك ورئيس الأركان السابق إيلكر باشوغ⁽⁵⁰⁾.

طيلة سنة كاملة قبلها على ما سماه الكيان الموازي، عقب فضائح الفساد والرشوة، ثم تطورت بعد الانقلاب الفاشل تحت مسمى تحقيقات "منظمة فتح الله كولن..." واعتقل مئات الصحفيين وعشرات الآلاف من المواطنين المدنيين والكتاب والأكاديميين بحجة الانتماء إلى هذه المنظمة حتى الذين عرفوا بعدائهم الشديد للخدمة على مدار حياتهم من أمثال صحفيي "جمهورية" الجريدة ذات التوجه العلماني المعروف عنها تطرفها ضد الجماعات والحركات ذات المرجعية الدينية.

14. اختراع جرائم مطاظة

كان بوسع أردوغان أن يعاقب الضباط وأعضاء الهيئة القضائية التي أشرفت على تحقيقات الفساد التي طالت حكومته وأفراداً من عائلته قانونياً بجرائم ينص عليها القانون التركي من أمثال "سوء استخدام السلطات" و"تجاوز المهام القانونية"، لكنه وجد أن هذه القوانين لن تسعفه في القضاء على معارضيه فاحتاج إلى سن قوانين جديدة غير واضحة المعالم يستطيع من خلالها اعتقال كل معارض، كما تمكنه من السيطرة التامة على كافة أجهزة الدولة فسُنَّ عبر نوابه في البرلمان تهمة "الانتماء إلى الكيان الموازي" وهي تهمة ليس لها تعريف محدد دستورياً وقانونياً، ولكنه من خلالها استطاع أن يزج بعدد كبير من معارضيه في السجون والمعتقلات ويعزل عدداً كبيراً من وظائفهم ليحل محلهم موالون له ولحلفائه الجدد.

كما سن قانوناً آخر باسم "قانون الاشتباه المعقول" وضع موجبه كل من يشبهه صلتهم بمنظمة إرهابية في المعتقلات حتى تتوفر أدلة إدانته، في

أن تسريب هذه الخطة إلى وسائل الإعلام اضطره إلى أن تقتصر حملة الاعتقالات على الصحفيين المرتبطين بحركة الخدمة فقط، مؤكداً أنه سيكمل في وقت لاحق هذه الخطوة باعتقال الصحفيين الآخرين. وأضاف ياركاداش "أن أحد أهداف هذه العمليات هو السعي لإدراج حركة كولن ضمن التنظيمات الإرهابية المسلحة، تمهيداً للاستيلاء على المؤسسات الإعلامية المحسوبة عليها كمجموعات سامانيولو وفضاء وإيباك الإعلامية"، وأشار إلى أن هناك قائمة تتضمن أسماء 4 آلاف شخص يتم التخطيط لاعتقالهم. وقد جاءت تصريحات ياركاداش في وقت مبكر حيث كان أردوغان في بداية وضعه اللمسات الأولى لتفعيل خطته ضد حركة الخدمة ولم تتطور الأحداث بعد إلى هذا الحد⁽⁵¹⁾.

ومن اللافت أن ياركاداش قد نبّه إلى أن هدف هذه العمليات الأمنية لن يقتصر على الخدمة فقط وإنما ستشمل كل المعارضين لأردوغان وحلفائه الجدد، بل سيتم اعتقال هؤلاء المعارضين بتهمة الانتماء إلى الكيان الموازي حتى ولو لم تكن لهم أي علاقة لا من قريب ولا من بعيد بحركة الخدمة، كما أوضح أن تطبيق هذه الخطة سيتم بعد تعيين قضاة ونواب عموم موالين لهم وفي أوقات وظروف مواتية بصورة تدريجية⁽⁵²⁾.

وقد أثبتت الأحداث التي تلت هذه التصريحات المبكرة صحة ما ورد فيها حرفياً، فقد فعل أردوغان كل ما ورد في خطة مكافحة الرجعية الدينية السالف ذكرها، حيث استهدف أردوغان بعد هذا التاريخ حركة الخدمة مباشرة بعد أن كانت حملاته تقتصر

بعد حملات الدعاية المكثفة التي بدأها أردوغان بوصف الخدمة بالكيان الموازي المخترق لمؤسسات الدولة، اتهمهم بكل جريمة ينفر منها الشعب، ووصفهم بالإجرام والخيانة الوطنية.

www.nesemat.com

الأوسط الكبير" كما كان يردد ذلك في بعض خطابه الجماهيرية. لكن بعد ثبوت اختراقه للعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، وظهر ذلك إلى العلن مع فضائح الفساد التي تكشف في نهاية 2013، بدأ يتعد عن هذا المعسكر رويدا رويدا وينفذ سياسات مستقلة حتى عام 2015. ومع ابتعاد أردوغان عن المعسكر الغربي بدأت نقاط الخلاف بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية الموالية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) تزداد يوماً بعد يوم.

وقد تواكبت تلك الفترة مع تنامي رغبة أردوغان في تأسيس "خلافة إسلامية" يسيطر من خلالها على كل العالم الإسلامي ويستغني بفضلها عن المعسكرين الغربي والشرقي معاً، وذلك بعد إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد عبر الاستعانة بفصائل المعارضة السورية والتنظيمات الجهادية المسلحة، وتأسيس دولة إسلامية تابعة له على الأراضي السورية، ومن ثم توظيف الجماعات الإسلامية في العاملين العربي والإسلامي في تلميع صورته باعتباره خليفة للمسلمين. وقد كانت هذه النية حاضرة عند أردوغان حتى قبل تأسيسه حزب العدالة والتنمية؛ فقد دعا رئيس حزب الاتحاد الكبير "محسن يازيجي أوغلو" للانضمام إلى حزبه وتنفيذ "مشروع الشرق الأوسط الكبير"

مخالفة لمبادئ الدستور والقانون التركيين ومعايير القانون الدولي ومحكمة حقوق الإنسان الأوروبية. كما أجرى تغييرات جذرية في الهيئة القضائية ونجح في هيكلة مجلس القضاء الأعلى من خلال عدة تغييرات على نظامها، وعين فيها موالين له، وأسس محاكم جديدة أطلق عليها محاكم الصلح الجزائية استخدمها أداة لقمع معارضيه⁽⁵³⁾.

كانت دائرة العمليات الأمنية ضد الموظفين في الدولة وأعضاء المجتمع المدني تتسع يوماً بعد يوم بحجة الكيان الموازي، وكان أردوغان يطيح بكل العقوبات التي تقف حجر عثرة أمام طموحاته بهذه العصا السحرية في الداخل، ويشكل في الوقت نفسه تحالفات جديدة في الخارج.

خامساً: السعي لهيكل الجيش

لم يبق أمام طموحات أردوغان في تحقيق حلمه الرئاسي سوى السيطرة الكاملة على مؤسسة الجيش في إطار محاولاته امتلاك كل وسائل القوة في البلاد، وتوسيع صلاحياته التنفيذية والتشريعية والقضائية بشكل شبه مطلق، وقد نجح إلى حد كبير من خلال استخدام ذريعة "الكيان الموازي" في تطويع المؤسسة الأمنية، وتقليص صلاحيات القضاء، لكنه كان يحتاج إلى مجموعة من الخطوات تحقق له السيطرة الكاملة على القوات المسلحة وقد مرت خطته التي تستهدف المؤسسة العسكرية بالمراحل الآتية:

1. الابتعاد عن الحاضنة الأطلسية

بدأ أردوغان رحلته السياسية موالياً للمعسكر الغربي، حتى إنه يعد أحد رؤساء "مشروع الشرق

استنسخ أردوغان خطة القضاء على الخدمة من خطة سابقة باسم "مكافحة الرجعية الدينية"، بتوقيع العقيد "دورسون تشيتشاك" من دائرة الحرب النفسية.

nesemat.com

الكرديستاني. وذلك لأن الجيش بدأ يضع مسافة بينه وبين عناصره المتورطين في أنشطة غير قانونية، خاصة في عهد رئيسي الأركان "حلمي أوزكوك" الذي لم يخضع لضغوط أرجنكون للانقلاب على حكومة أردوغان و"نجدت أوزال" الذي خطف الأضواء نحوه بمواقفه الديمقراطية. وليس هذا فحسب، بل كان الجيش مستاءً من التصفيات والاعتقالات العشوائية بتهمة "الانتماء إلى الكيان الموازي" وضغوط أردوغان عليه في هذا الصدد. فقد أدلى المسئول والقائد الأعلى في الجيش رئيس الأركان "نجدت أوزل" بتصريحات صادمة للحكومة والرأي العام في سبتمبر/أيلول 2014 إذ أكد قائلاً: "نحن لا علم لنا بخارطة الطريق للحكومة فيما يتعلق بمفاوضات السلام الكردي مع حزب العمال الكردستاني، لذا لا دور لنا في هذه العملية. لكن إذا تم تجاوز خطوطنا الحمراء فإننا لن نتردد في القيام بما يجب"⁽⁵⁵⁾. هذه التصريحات كانت تحذيراً من جهة وتبرئة للجيش من الأخطاء التي ترتكبتها حكومة أردوغان فيما سمته بمفاوضات السلام الكردية من جهة أخرى. أما بشأن ضغوط أردوغان عليه فيما يتعلق بتصفية أعضاء الكيان الموازي في الجيش، فقال أوزال: "القوات المسلحة لا تتحرك إلا في إطار الأدلة والوثائق. لقد طالبنا كلاً من الأمن والاستخبارات بتزويدنا بمعلومات في هذا الموضوع، غير أنه لم تصلنا أية معلومات عنهما، فلا يمكننا إطلاق عمليات بناءً على بلاغات غير موقعة. نحن نقوم بما يلزم في إطار القوانين"⁽⁵⁶⁾. وهذا يدل على أن الجيش كان يرى أن عمليات الكيان الموازي سياسيّة غير قانونية، وكان على دراية بنية أردوغان

الأمريكي، إلا أن محسن يازيجي رفض ذلك مؤكداً "أنه لا يمكنه ممارسة أي تحركات سياسية مدعومة من قبل الأمريكيين". وأكد على ذلك بالقول: "إذا كنت ستزاول السياسة مستنداً إلى الشعب فأنا معك. وإلا فالأمريكيون لا يفعلون شيئاً إلا لخدمة أنفسهم". وعندما رد أردوغان عليه قائلاً: "نفذ مطالب أمريكا لفترة، ثم نقوم بخدمة شعبنا. وإذا ما حاولوا منعنا من ذلك ندفعهم بعيداً عنا ونغضي في طريقنا". ردّ يازيجي أوغلو على أردوغان هذه المرة بقوله: "إن أمريكا ليست تلك القوة التي يمكن دفعها والإفلات منها بهذه السهولة. ولا تنس أن من يدخل الحلبة مع الفيل يخرج منها مسحوقاً"⁽⁵⁴⁾.

2. انزعاج الجيش من التحول إلى الحاضنة الأوراسية

كان الجيش الأكثر انزعاجاً من تحول أردوغان من الحاضنة الأطلسية إلى الحاضنة الأوراسية باعتباره جيشاً أطلسياً يشارك في مهام مشتركة معه في عديد من دول العالم، بعد أن انضمت تركيا إلى هذا الحلف العسكري الأقوى في العالم في ستينات القرن الماضي، وذلك بالإضافة إلى انزعاجه الكبير من التطورات الأخيرة في قضايا الجترالات المرتبطين بتنظيم أرجنكون الموالي للمعسكر الأوراسي وجوايس تنظيم "السلام والتوحيد" الموالي لإيران وقيادات تنظيم حزب العمال

من الغريب جدا اتهام أردوغان لجريدة "جمهورية" المعروف عنها عداها الشديد لحركة الخدمة طوال تاريخها بالتبعية للكيان الموازي، والكشف عن أسرار الدولة.

www.nesemat.com

إجراء التصفيات عينها في صفوف الجيش بالحجة ذاتها، كما كان لا يخفي انزعاجه في الوقت ذاته من تصفية أعضاء القضاء والأمن الناجحين في مكافحة عناصر أرجنكون واتحاد المجتمعات الكردستانية والسلام والتوحيد بحجة "الانتماء إلى الكيان الموازي".

3. رفض عبارة "الكيان الموازي"

بصورة الجمع (الكيانات) في أي وقت، بل اعتاد على استخدامه في صورته المفردة (الكيان) دائما، أما عبارة "الكيانات الموازية" فكانت من اختراع أحمد داود أوغلو. فرغم تسليم أردوغان منصب رئاسة الوزراء ورئاسة حزب العدالة والتنمية إلى داود أوغلو مشيداً بـ"عزمه على مكافحة الكيان الموازي"، إلا أن داود أوغلو، دأب منذ تحقيقات الفساد على الحديث عن "الكيانات الموازية" مستخدماً عبارة "كل كيان موازٍ" بدلاً من "الكيان الموازي". لذلك فقد فضل داود أوغلو وأعضاء مجلس الأمن القومي العسكريون عبارة "الكيانات الموازية" رافضين عبارتي "الكيان الموازي" أو "حركة الخدمة" اللتين كان يصر أردوغان على ذكر أحدهما على الأقل في البيان، مما يدل على تباين في الآراء بين أردوغان وداود أوغلو من جانب، وبين أردوغان والجيش من جانب آخر⁽⁵⁷⁾. وهذا هو سبب إقالة أردوغان لداود أوغلو في مايو/أيار 2016 رغم حصول الأخير على نصف تأييد الشعب التركي في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

4. المخابرات تورط المؤسسة العسكرية

كان أردوغان يريد أن يدخل التاريخ من أوسع أبوابه من خلال تسوية القضية الكردية المزمته، لكنه في الوقت ذاته كان يراها أداة يمكن استخدامها في

لم ييأس أردوغان واستمر في البحث عن طرق لإقناع الجيش أو إجباره على اتخاذ موقف صارم من الكيان الموازي. ففي الأيام التي سبقت اجتماع أعضاء مجلس الأمن القومي 31 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، كان أردوغان يردد أنه سيتم النظر في أولويات وتهديدات الأمن القومي وتحديدها من جديد، وأن الكيان الموازي، سيتم ضمّه إلى "قائمة المنظمات المهتدة للأمن القومي"، وذلك تمهيداً لإعلانه تنظيمياً إرهابياً في وقت لاحق. لكن عندما نُشر البيان الختامي لاجتماع الأمن القومي الذي يتكون معظم أعضائه من العسكريين تحطمت آمال أردوغان، إذ لم يتضمن البيان أي إشارة إلى "حركة الخدمة" أو "الكيان الموازي"، وإنما ورد فيه عبارة "كيانات غير شرعية تحت غطاء شرعي". وهذه العبارة كانت تشير حينها عامة إلى اتحاد المجتمعات الكردستاني (KCK)، والهيئة الإدارية العليا لحزب العمال الكردستاني، الذي عمل على تشكيل كيانات موازية للدولة في المدن الشرقية والجنوبية الشرقية من خلال تأسيس محاكم خاصة به وإجراء محاكمات بعيداً عن المحاكم الرسمية. فرغم إطلاق أردوغان مصطلح الكيان الموازي على حركة الخدمة بعد أن وصف به هذا الاتحاد من قبل، لكنه لم يستخدمه

المخابرات ووصف الحادثة بـ"مؤامرة مدبرة من قبل جهاز المخابرات ضد الجيش"، حيث أكد أن "مسؤولاً رفيع المستوى من جهاز المخابرات" أعطى معلومات للقوات المسلحة تفيد بأن "باهوز أردال" أحد قياديي العمال الكردستاني البارزين يعبر الحدود، وبناء على هذه المعلومة قصفت المقاتلات الجوية مجموعة من المهريين على أنهم مجموعة إرهابية⁽⁵⁹⁾.

ثم أعلن أردوغان في 29 ديسمبر/كانون الأول 2012 أمره بوقف العمليات الأمنية والعسكرية ضد الميليشيات المسلحة من جانب، ومن جانب آخر أمر رئيس مخابراته فيدان بالبدء في إجراء مفاوضات مع زعيم العمال الكردستاني في محبسه لبدء مفاوضات السلام الكردية، وتبع ذلك إقالة وزير الداخلية "شاهين" الناجح في مكافحة الذراعين المدني والمسلح للعمال الكردستاني، بـ"رجاء" من أوجلان، على حد تعبير الوزير ذاته⁽⁶⁰⁾.

وبهذه الخطوات تم تكبير أيدي القوات الأمنية والعسكرية التي كانت على وشك الإجهاد على العناصر الإرهابية المسلحة، وأرسلت أطواق النجاة التي أنقذت العمال الكردستاني من التمزق والانحلال حيث أضفت الشرعية على هذا الحزب المسلح وجعلته طرفاً شرعياً يتفاوض رسمياً مع الحكومة نيابة عن الأكراد، بينما كان الأولى أن يتم التواصل مع الشعب الكردي الذي هو الضحية الحقيقية لإرهاب أرجنكون بقسميه الكردي والتركي.

5. صفقة سرية مع أوجلان

وجه أردوغان رئيس مخابراته "فيدان" بنشر عناصر مخابراتية سرية في صفوف "اتحاد المجتمعات

تلميع صورته وتأسيس نظامه الذي يرنو إليه. فسعى في البداية إلى تحقيق ذلك عبر التحقيق القضائي مع الجناح المدني لحزب العمال الكردستاني أو ما يسمى "اتحاد المجتمعات الكردستاني" (KCK) من جانب العمليات الأمنية والعسكرية ضد جناحه المسلح حزب العمال الكردستاني من جانب آخر. وفي الوقت الذي كانت قوات الأمن والقوات المسلحة تكافحان العناصر المسلحة بشكل محتفٍ وناجح لأول مرة في تاريخهما في عهد وزير الداخلية إدريس نعيم شاهين (2010-2011) بدأ أردوغان مفاوضات مع العمال الكردستاني من أجل السلام برعاية بريطانية، وكانت هذه النقطة مثار خلاف بين أردوغان والمؤسسة العسكرية، كما تبين من خلال تصريحات رئيس الأركان السابق ذكرها. لذلك كان أردوغان بحاجة إلى ذريعة لوقف تحقيقات اتحاد المجتمعات الكردستاني والعمليات الأمنية والعسكرية ضد عناصره المسلحة.

وفي عام 2011 تعرض الجيش التركي لمؤامرة خبيثة مدروسة جيداً تسببت في وقوع ما يسمى بـ"حادثة أولو دره"، التي أسفرت عن مقتل 34 كردياً مدنياً يهربون بضائع على الحدود العراقية - التركية في وقت كان العمال الكردستاني يعيش أصعب أيامه. وقد حملت رئاسة هيئة الأركان العامة جهاز المخابرات (MIT) برئاسة هاكان فيدان، الذي يصفه أردوغان بـ"كاتم أسراره"، مسؤولية الغارة الجوية "الخاطئة" بسبب تقرير أرسله إليها حول استعداد "فهمان حسين"؛ أحد زعماء العمال الكردستاني، لهجوم إرهابي في المنطقة المذكورة⁽⁵⁸⁾. كما اتهم وزير الداخلية الأسبق إدريس نعيم شاهين جهاز

اقترح فيدان "شنّ هجوم على ضريح سليمان شاه" جد أول سلطان للدولة العثمانية الموجود على الأراضي السورية، لاختلاق ذريعة للتدخل العسكري في سوريا.

www.nesemat.com

في النظام الرئاسي وتنبهنا، فنحن ندعم رئاسة السيد رجب طيب أردوغان. لذلك يمكننا الاتفاق معه على أساس هذا النظام الرئاسي". وعندما تساءل أوندرو: "ولكن كيف سيكون حينها وضعكم وموقعكم؟"، أجاب أوجلان: "عندها لن يكون هناك حبس، ولا إقامة جبرية، ولا عفو. لن يبقى هناك أي داعٍ لمثل هذه الأمور؛ لأننا سنصبح أحراراً جميعاً"⁽⁶²⁾. ويفسر هذا التسريب أن المفاوضات كانت تجرى على أساس أن يكون النظام الرئاسي مقابل حرية أوجلان ومنحه حكماً ذاتياً في المناطق الكردية.

وفي إطار تحالفها مع العمال الكردستاني استضافت حكومة أردوغان زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري "صالح مسلم" في العاصمة أنقرة أكثر من مرة، بل إن جهاز المخابرات ساعده عبر اتحاد المجتمعات الكردستاني في إنشاء مناطق ذاتية الحكم في الشمال السوري⁽⁶³⁾.

قطع أردوغان أشواطاً عريضة نحو نظامه الشخصي بفضل تحالفاته المثيرة والمتناقضة، فقد تحالف من جانب مع العمال الكردستاني وامتداده السوري على أساس مصالح مشتركة يحققها كل طرف، وتحالف من جانب آخر مع تنظيم داعش وأمثاله من التنظيمات الجهادية المقاتلة في سوريا لإسقاط الأسد.

الكردستاني"، في محاولة للسيطرة من خلالها على حزب العمال الكردستاني، وتلميع صورة أردوغان وأوجلان باعتبارهما زعيمين قوميين للأتراك والأكراد يتفقان على نبذ العنف والسلاح لبناء تركيا الجديدة على كواهل شعبين شقيقين. لكن المعارضة التركية أبدت تخوفها واستياءها من التقارب والتداخل بين المخابرات واتحاد المجتمعات الكردستاني، إذ اتهم حزب الشعب الجمهوري المخابرات بتأسيس وإدارة هذا الاتحاد⁽⁶¹⁾، كما اتهم زعيم حزب الحركة القومية دولت بهتشيالي أردوغان بـ"الخضوع لمشاريع رأس المنظمة الإرهابية عبد الله أوجلان".

لكن المشكلة أن أردوغان كان يجري مفاوضات سرية بعيداً عن رقابة البرلمان، التي كانت المعارضة تطالب بها تفادياً لأي استغلال سياسي لقضية كبيرة مثل القضية الكردية. وقد تم اكتشاف ذلك من خلال تسريبات نشرتها جريدة "مليت"، وردت إليها من "جهات مجهولة" في 28 فبراير/شباط 2013 لمحاضر المحادثات التي دارت بين وفد حزب الشعوب الديمقراطي الكردي وعبد الله أوجلان في محبسه بحضور مسئولين من المخابرات في إطار "مفاوضات السلام الكردية"، وقد انزعج أردوغان من هذه التسريبات إلى حد كبير، لأنها كشفت عن "الوعود" التي تعهد بها لحزب العمال الكردستاني وزعيمه أوجلان أو بعبارة أصح "الاتفاقية السرية" بين الطرفين. وفي أحد هذه المحاضر قال النائب الكردي "سري ثريا أوندرو" لأوجلان: "هناك قضية انتقال تركيا إلى النظام الرئاسي. الرأي العام حساس جداً حيال هذا الموضوع". فرد عليه أوجلان: "من الممكن أن نفكر

قوات الأسد بدأ أردوغان يعول على التنظيمات الجهادية كجبهة النصرة وأحرار الشام وداعش أكثر في عام 2014 لتوسيع نفوذه على الأراضي السورية. وفي 19 يناير/كانون الثاني 2014 شهدت مدينة

هاتاي الحدودية حادثة مدوية صادمة للشارع التركي والدولي، فقد نفذت قوات الشرطة بالتعاون مع قوات الدرك عملية بأمر النيابة العامة ضد ثلاث شاحنات كبيرة تابعة للمخابرات محملة بالأسلحة والصواريخ في طريقها إلى الأراضي السورية. وقد حاول أردوغان في البداية التكتم على الموضوع، ونفى إيقاف الجيش لهذه الشاحنات، وكذب كونها تابعة للمخابرات، مدعيًا أنها شاحنات مساعدة تابعة لهيئة الإغاثة الإنسانية (IHH)، ثم اضطر إلى القبول عقب نشر الوثائق الخاصة بها، وزعم هذه المرة أن حمولة هذه الشاحنات كانت مساعدات إنسانية وليست أسلحة. لكن بعد ثلاثة أيام (21 يناير/كانون الثاني) نشرت صحيفة "أيدنليك" الموالية لأرجنكون صوراً فوتوغرافية لحمولة الشاحنات لتكشف أن "المساعدات" المزعومة ما هي إلا عبارة عن صواريخ. ثم نشرت صحيفة جمهوريت في 29 مايو/أيار 2014 مقطع فيديو يكشف ملابس إيقاف شاحنات المخابرات والأسلحة بداخلها.

ساق أردوغان ومسؤولون حكوميون مزاعم مختلفة بل متناقضة لما كانت تحويه تلك الشاحنات، حيث ادعى أردوغان في 24 يوليو/تموز 2014 أن الشاحنات كانت تحمل مساعدات إلى التركمان، وهذا كان رأي رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو ووزير الداخلية الأسبق "أفكان علاء" أيضاً. لكن

رغم الكم الهائل من التضييل والتشويه الإعلامي في حق الخدمة وتسليط شتى أجهزة الدولة عليها فإنها التزمت بالأطر والأعراف القانونية ولم تحاول الخروج عنها .

وتحالف أردوغان مع المجموعات والتنظيمات الجهادية، كان يصبّ في مصلحة حليفه "أرجنكون" الذي كان يخطط لإقحام الجيش في حرب انتقاماً من قياداته التي دعمت عمليات التحقيق مع جنرالات أرجنكون، ورغبة في إثارة الفوضى في المؤسسة العسكرية لتسقط في يده في نهاية المطاف، وينجح في تحويل وجهتها من المعسكر الغربي إلى الأوراسي الذي يدعمه، كما كانت تصبّ في مصلحة حليفه الآخر "الإسلاميين" المواليين لإيران حيث كانت تسعى لتقديم الرئيس السوري بشار الأسد للمجتمع الغربي كزعيم علماني يناضل ضد التنظيمات الجهادية التي تعتبر البديل الوحيد حال رحيله.

6. فضيحة تسليح التنظيمات الجهادية

بحلول عام 2014 زادت ضغوطات أردوغان وإعلامه على الجيش التركي للتدخل العسكري في الأزمة السورية، إلا أن رئيس الأركان الحالي "خلوصي أكار" رفض ذلك في فبراير/شباط 2016 بصورة قاطعة معلناً استحالة هذا الأمر ما لم يكن هناك قرار صادر من الأمم المتحدة⁽⁶⁴⁾، الأمر الذي أحبط آمال أردوغان من جهة ودفعه إلى البحث عن بدائل أخرى في هذا الصدد من جهة أخرى.

نظرًا لأن امتداد العمال الكردستاني في سوريا؛ حزب الاتحاد الديمقراطي، لم يرض بالاشتباك مع

من المرجح أن تكون القيادة العسكرية العليا التي كانت ضد التدخل العسكري في سوريا هي من سربت مقطع شاحنات المخابرات والاجتماع السري لتشكيل رأي عام معارض.

nesemat.com

بالتبعية للكيان الموازي، والكشف عن أسرار الدولة. وعدم تعرضه لصحيفة آيدينليك مع أنها كانت أول من نشر خبر الشاحنات قبل جمهوريت بنحو 5 أشهر.

7. اختلاق ذريعة للدفع بالجيش إلى سوريا

في 24 من مارس/أذار عام 2014 اهتزت تركيا أيضاً إثر تسريب تسجيل صوتي رُفع على موقع يوتيوب من حساب بعنوان "secimgudumu"، تضمن المحادثات التي جرت في اجتماع حضره كلٌّ من وزير الخارجية آنذاك أحمد داود أوغلو ومستشار وزارة الخارجية فريدون سنزلي أوغلو ورئيس المخابرات هاكان فيدان والقائد الثاني للأركان فريق أول يشار جولر.

ورغم الفضيحة التي شكلتها إمكانية تعرض اجتماع مهم وسري إلى هذه الدرجة للتصت وتسريه إلى الإعلام الاجتماعي فإن محتوى المحادثات التي تضمنها هذا الاجتماع كان أفدح وأخطر، فقد كشف داود أوغلو في التسجيل الصوتي عن رغبة أردوغان في تنفيذ عملية عسكرية في سوريا، بينما قال فيدان: "من الممكن أن نرسل أربعة من رجالنا إلى الجانب السوري، ليقوموا بإلقاء صواريخ على الجانب التركي من هناك، من أجل خلق ذريعة لازمة للتدخل العسكري في سوريا إن تطلب الأمر ذلك". وأكد أن الحدود التركية - السورية لا تفرض عليها رقابة

"ياسين أقطاي"؛ نائب رئيس حزب العدالة والتنمية وأحد مستشاري أردوغان، صرّح بأن الشاحنات كانت محملة بالأسلحة ومتجهة إلى الجيش السوري الحر. بينما أنكر "إبراهيم كالين"؛ كبير مستشاري أردوغان والمتحدث باسم الرئاسة تلك التصريحات، زاعماً أن المخابرات لم ترسل قط شاحنات أسلحة إلى أي مجموعة من المجموعات المعارضة المقاتلة ضد النظام السوري. ثم خرج عضو حزب الحركة القومية السابق الذي تسلم فيما بعد منصب نائب رئيس الوزراء طغرول توركاش نافياً كل هذه المزاعم ومقسماً: "والله إن تلك الشاحنات لم تكن مرسلة إلى التركمان أبداً". كما خرج نائب رئيس المجلس التركماني السوري حسين العبد الله لينفي صحة كل مزاعم أردوغان في تصريحات أدلى بها في 4 يناير/كانون الثاني 2014 قائلاً: "لم نحصل من حكومة أنقرة على أي مساعدات مسلحة أو أي شكل من أشكال المساعدات"⁽⁶⁵⁾.

ورغم هذه التصريحات المتناقضة، ونشر صحيفتي آيدينليك وجمهوريت المعارضتين بشكل صارخ لحركة الخدمة لهذه الأخبار، فإن أردوغان المسيطر على معظم وسائل الإعلام سوق هذه الحادثة باعتبارها دليلاً على تغلغل ما أسماه "الكيان الموازي" داخل المؤسسة العسكرية وانتهز هذه الفرصة لإعداد الرأي العام وتوجيهه إلى ضرورة إجراء التصفيات التي كان يخطط لها منذ زمن وإعادة هيكلة كافة الأجهزة لتتوافق مع المشاريع التي يريد تنفيذها على الأراضي السورية. ومن الغريب جدا اتهام أردوغان لجريدة "جمهوريت" المعروف عنها عداؤها الشديد لحركة الخدمة طوال تاريخها

والتي خطط لها مع حلفائه من عصابة أرجنكون، والإسلاميين الذين كانوا يسعون إلى توجيه أردوغان من المعسكر الأطلسي إلى المعسكر الأوراسي.

8. ديميرتاش يفسد اللعبة

كلما اقترب أردوغان من التنظيمات الجهادية في سوريا ابتعد عن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي المدعوم من التحالف الدولي لمكافحة داعش، وهذا أدى إلى تفاقم صراع النفوذ بين التنظيمين، لكن هم أردوغان كان منصباً على السعي للاستفادة منهما واستخدامهما في سبيل تحقيق أهدافه في الداخل التركي وخارجه.

بالتوازي مع التوجه إلى القوى غير الديمقراطية كأرجنكون بنوعيه التركي والكردي في الداخل، والمعسكر الأوراسي في الخارج، خسر أردوغان حلفاءه الديمقراطيين والليبراليين في تركيا. وقد انعكس هذا الأمر على نتائج الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 7 يونيو/حزيران 2015؛ إذ فقد حزب أردوغان أغلبيته البرلمانية لأول مرة منذ وصوله إلى الحكم بحصوله على 40% من أصوات الناخبين فقط، الأمر الذي منع حزبه من تأسيس حكومة منفردة. وهذا الأمر كان يشكل خطراً كبيراً على مستقبل أردوغان والنظام الذي يتطلع إليه حتى ولو كان حزبه الشريك الأقوى في حكومة ائتلافية محتملة؛ فقد كان بحاجة إلى حكومة منفردة قوية لحزبه حتى ينقذ نفسه من احتمالية المحاكمة على جرائمه في الفساد والإرهاب من جهة ويضمن نقل تركيا إلى النظام الرئاسي من جهة أخرى.

كان حزب الشعوب الديمقراطي الكردي بقيادة

صارمة، وأن تركيا من الممكن أن تشهد تفجيرات في أي مكان؛ فيما كان الجنرال جولر يلفت الانتباه إلى ضرورة نقل أسلحة وذخائر إلى المعارضة السورية تحت إشراف المخابرات، وأوضح أن القطريين يبحثون عن ذخائر مقابل أموال، وأنه في حال إصدار وزراء معينين تعليمات يمكنهم أن يطلبوا من مؤسسة الصناعات الميكانيكية والكيميائية التابعة للجيش تصنيع أسلحة. بالإضافة إلى ذلك، فقد اعترف فيدان بإرسال نحو ألفي شاحنة من الذخيرة إلى سوريا. وفي إطار بحثهم عن "ذريعة" للتدخل العسكري في سوريا، اقترح فيدان أيضاً "شنّ هجوم على ضريح سليمان شاه"؛ جد أول سلطان للدولة العثمانية، الموجود على الأراضي السورية، وهو ما تم لاحقاً، ثم نقل الضريح إلى مكان قرب الحدود التركية⁽⁶⁶⁾.

هذا التسجيل الصوتي يحتوي على معطيات رائعة لتحليل "العقلية" التي كان أردوغان وفريقه يديرون بها تركيا وكيف يتعاملون مع القضايا الداخلية والخارجية.

ومع عدم وجود أدلة قاطعة على الجهة التي سربت هذا التسجيل، لكن من المرجح أن تكون القيادة العسكرية العليا التي كانت على خلاف مع أردوغان بشأن التدخل العسكري في سوريا هي من سربت مقطع الفيديو الخاص بشاحنات المخابرات وهذا الاجتماع السري لتشكيل رأي عام معارض. لكن أردوغان كعادته اتهم حركة الخدمة بالوقوف وراء هاتين الحادثتين ووظفهما في تعزيز مصطلح "الكيان الموازي" الوهمي وتضخيمه لتهيئة الأرضية للتصفيات التي يعتزم إجراؤها في صفوف الجيش

استئناف أردوغان للعمليات الأمنية وتحويل شرق تركيا إلى ساحة حرب فيما يشبه العقاب الجماعي للأكراد لعدم تصويتهم له في انتخابات 7 يونيو/حزيران أسهم في ترسيخ الانفصال الذهني لدى الأكراد.

nesemat.com

مناصرين للقضية الكردية بمركز ثقافي في بلدة سوروتش الحدودية مع سوريا، وأودى بحياة 32 شخصاً على الأقل. كما عثرت القوات الأمنية في صبيحة هذه الواقعة على شرطين قتلًا في فراشهما ببلدة "جيلان بينار". ومع نسبة هذا الهجوم إلى العمال الكردستاني بادعاء الانتقام من شرطين كانا على اتصال بداعش الذي قتل 32 كردياً أمس، إلا أن "ديمهات آجيت" المتحدث باسم اتحاد المجتمعات الكردستاني نفى صحة هذا الادعاء⁽⁶⁷⁾، ونوّه الكاتب الكردي المعروف "أميد فرات" بأن الأسلوب المستخدم في قتل الشرطين ليس من أساليب العمال الكردستاني المعهودة، مؤكداً أن "الجهة" التي أمرت بتنفيذ الهجوم جعلت بعض المجموعات المرتبطة بالعمال الكردستاني تتبنى هذا الهجوم⁽⁶⁸⁾.

بعد أسبوع من هذين الهجومين المنسوب أحدهما لداعش والآخر للعمال الكردستاني، وعلى وجه التحديد في 28 يوليو/تموز 2015، أعلن أردوغان بشكل رسمي انتهاء مفاوضات السلام الكردية، مما يدل على أنه نجح في اختلاق الذريعة اللازمة للكوص عن سياسته القديمة وليبدأ بعدها فترة جديدة مليئة بالاشتباكات الدموية. ومن اللافت أيضاً في هذا الصدد ما قاله يالتشين أكدوغان، كبير

صلاح الدين دميرتاش هو من تسبب في حصول هذه النتيجة الكارثية لأردوغان. فرغم الاتفاقية بين أردوغان وأوجلان القاضية بدعم الأكراد لحزب أردوغان مقابل حرية أوجلان والحكم الذاتي في المناطق الكردية، فإن دميرتاش تغاضى عن هذه الاتفاقية السرية وتحدى أردوغان قائلاً: "لن نسمح لك بإقرار النظام الرئاسي في تركيا"، فتخطى حزبه العتبة الانتخابية وحقق نجاحاً كبيراً بحصوله على 80 مقعداً ودخوله إلى البرلمان كحزب مستقل بعد أن كان الأكراد يدخلون البرلمان فرادى كمرشحين مستقلين، الأمر الذي دفع أردوغان إلى الانتقام منه باعتقاله بذريعة دعمه لتنظيم إرهابي تفاوض هو نفسه معه لإقامة السلام الكردي.

وبعدما نقض الأكراد بنود هذه الاتفاقية، سواء كان برضا أوجلان أو رغم أنه، زال "السبب" الذي كان أردوغان يجري مفاوضات السلام معه من أجله، فزعم في 17 يوليو/تموز 2015 أنه لم يكن على علم بمحادثات "دولما باهتشة" التي أجرتها حكومة داود أوغلو مع النواب الأكراد لإضفاء الصفة الرسمية على تلك المفاوضات، وأكد أنه لا يوافق عليها، رغم أنه من أطلق تلك المفاوضات وأعلن دعمه لها طيلة السنوات الماضية. لكن أردوغان كان بحاجة إلى ذريعة لإنهاء المفاوضات بشكل رسمي، كما احتاج من قبل إلى ذريعة لوقف العمليات الأمنية والعسكرية لإطلاق تلك المفاوضات.

9. توظيف الإرهاب لإعادة الحكومة المنفردة

في 22 يوليو/تموز 2015 وقع هجوم انتحاري نسب إلى تنظيم "داعش" الإرهابي، استهدف شباباً

لقد أجرينَا استطلاعًا للرأي بعد مجزرة أنقرة الإرهابية لجسّ نبض الرأي العام، ولاحظنا ارتفاعًا ملموسًا في نسبة الدعم لحزبنا".
(أحمد داود أوغلو)

nesemat.com

بالإضافة إلى مئات المواطنين المدنيين. ولا شك أن استئناف أردوغان للعمليات الأمنية وتحويل شرق تركيا إلى ساحة حرب فيما يشبه العقاب الجماعي للأكراد جميعًا بسبب عدم تصويتهم له في انتخابات 7 يونيو/حزيران السابقة أسهم في ترسيخ الانفصال الذهني والعاطفي لدى الأكراد؛ كما ساعدت هذه العمليات في الوقت نفسه على توجه القوميين بقيادة حزب الحركة القومية إلى دعم حزب العدالة والتنمية.

وفي 10 أكتوبر/تشرين الأول 2015 شهدت العاصمة أنقرة أكبر مجزرة إرهابية دموية على مدى تاريخ تركيا نسبت إلى داعش أيضًا، استهدفت عشرات الآلاف من المشاركين في تظاهرة بعنوان "العمل والسلام والديمقراطية"، مما أدى إلى مقتل أكثر من 110 أشخاص وإصابة المئات، أغلبهم من الأكراد. وكشفت التحقيقات أن منفذ العملية هو المدعو "يونس أمره ألاجوز" شقيق "الشيخ عبد الرحمن ألاجوز" الذي نفذ هجوم سروتش قبل 3 أشهر من هذا الحادث وقتل 32 شابًا كرديًا أيضًا. لكن زعيم حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش اتهم "الدولة" حينها بالوقوف وراء هذا الهجوم⁽⁷⁰⁾. كما كشفت وثيقة "سرية للغاية" أعدها مركز الاستخبارات التابع للاتحاد الأوروبي أن الهجوم الإرهابي الذي وقع بالعاصمة أنقرة عام 2015 وحصد أرواح أكثر من 100 مواطن مدني تم بـ"تكليف خاص" من حكومة حزب العدالة والتنمية نفسها لعناصر داعش⁽⁷¹⁾.

ومن العجيب جدًا ما صرح به رئيس الوزراء

مستشاري أردوغان لصلاح الدين دميرتاش عقب تحديه أردوغان ودخوله البرلمان وعرقلته تشكيل حكومة منفردة: "إذا قتلتم إننا لن نسمح لك بفرض النظام الرئاسي، فإنه لا يمكن أن يحدث غير ما حدث اليوم! فليس بمقدور حزب الشعوب الديمقراطي بعد اليوم إلا أن يصوّر فيلمًا سينمائيًا بعنوان مسيرة السلام الكردية فقط"⁽⁶⁹⁾.

ولما فقد أردوغان دعم الأكراد احتاج إلى موجة قومية ليعوّض خسارته هذه بالحصول على أصوات القوميين الأتراك، كما عوّض خسارته دعم الليبراليين والديمقراطيين بالتحالف مع أرجنكون التركي والكردية والإسلاميين من قبل.

وبعد الإطاحة بطاولة مفاوضات السلام الكردية اتخذ أردوغان قرارًا بالعودة إلى العمليات المسلحة ضد العمال الكردستاني، لكن الفارق هذه المرة أن العمليات الأمنية الجديدة لم تقتصر على المناطق الجبلية فقط وإنما وسع أردوغان نطاقها لتشمل المناطق والبلدات المأهولة بالسكان "المدنيين" من المواطنين الأكراد. وبعد عودة النزاع المسلح بين الطرفين مرة أخرى تحولت كل أنحاء تركيا إلى ساحة دماء بسبب الهجمات المنسوبة للعمال الكردستاني والتي حصدت أرواح أكثر من ألف فرد من عناصر الأمن وحوالي 10 آلاف من عناصر العمال الكردستاني،

أظهرت التسجيلات الصوتية لجنرالات أربنكون المسجونين أن أردوغان وعدهم عام 2012 بإخراجهم من السجن شريطة تحالفهم معه في الفترة الجديدة.

nesemat.com

درع الفرات في الأراضي السورية لإثارة موجة قومية جديدة في الداخل، ثم حصل على موافقة الشعب على هذه التعديلات الدستورية بشكل أو بآخر عام 2017، ثم نفذ عملية "غصن الزيتون" العسكرية في شمال سوريا ضد مقاتلي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري، وأعلن في 18 أبريل/نيسان 2018 عن انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في 24 يونيو/حزيران 2018 استطاع من خلال تحالفه مع القوميين أيضا أن يصبح "رئيس الدولة" في ظل النظام الرئاسي الذي يوسع من صلاحيات الرئيس، ليضمن مستقبله ومستقبل حلفائه في ظل هذه الصلاحيات شبه المطلقة.

11. البحث عن ذريعة لهيكلة الجيش

يتبين مما سبق أن العلاقات بين أردوغان وقيادات القوات المسلحة لم تكن مريحة لكليهما. فأردوغان كان يسعى لتحويل الجيش إلى "أداة طيعة" في يده باستغلال ذريعة "الكيان الموازي" ليحقق طموحه الداخلي في انتقال البلاد من النظام البرلماني إلى الرئاسي؛ وحلمه الخارجي في إسقاط النظام السوري برئاسة بشار الأسد الذي بات يمثل له مسألة شخصية وعقدة نفسية، طمعا في إعلان نفسه زعيم العالم الإسلامي أو "خليفة المسلمين" باعتباره "فاتح الشام"

أحمد داود أوغلو بعد بضعة أيام من هذا الهجوم الدموي، حيث قال: "لقد أجريننا استطلاعًا للرأي بعد مجزرة أنقرة الإرهابية لجس نبض الرأي العام، ولاحظنا ارتفاعًا ملموسًا في نسبة الدعم لحزبنا"⁽⁷²⁾، وقد دفعت هذه التصريحات المعارضة للتقدم باستفسار برلماني دعت فيه داود أوغلو إلى الكشف عن دلالة هذه التصريحات.

10. الحزب يشكل الحكومة منفردًا

رغم أن أردوغان هو من أمر بوقف العمليات الأمنية ضد عناصر العمال الكردستاني، لبدء مفاوضات السلام، وهو نفسه الذي استأنف العمليات العسكرية ضدها بعد فقدانه دعم الأكراد، فإنه حمل الجيش فاتورة مئات القتلى من المدنيين والعسكريين في هذه الاشتباكات والعمليات الإرهابية، مما أثار استياء القوات المسلحة من هذه المواقف، ودفعت قياداتها إلى التصريح مرارًا بأن مسؤولية مفاوضات السلام ونتائجها مسؤولية السلطة السياسية وحدها ولا دخل للجيش فيها، كما ورد سابقا على لسان رئيس الأركان. آتت "عبة الإرهاب" بين داعش والعمال الكردستاني أكلها وحققت "المطلوب" منها لحزب العدالة والتنمية وهو توجه أصوات القوميين إلى حزب العدالة والتنمية، فأعلن أردوغان عن انتخابات برلمانية مبكرة في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 2015 واستعاد حزبه تشكيل الحكومة منفردًا على طبق من ذهب بعد أن حصد دعم نصف الناخبين، بفضل أصوات القوميين، وهو ما فعله مجددًا قبل الاستفتاء الشعبي حول النظام الرئاسي حيث عقد تحالفًا مع حزب الحركة القومية، وأطلق أولًا عملية

هو المسئول الحقيقي عن قضية أرنجكون حيث سمحت قياداته للقضاة المدنيين بمحاكمة الجنرالات والضباط العسكريين ومن ثم فهو يتحين الفرصة للانتقام؛ في حين كان الثاني يعتبر ذلك فرصة ذهبية لاختراق الجيش التركي عبر الميليشيات الإسلامية لصالح إيران. ويعني ذلك أن أردوغان بعد أن أمر بتعليق تحقيقات قضيتي تنظيمات أرنجكون بشقيه التركي والكردي والسلام والتوحيد والإفراج المشروط عن كل المتهمين في إطار هاتين القضيتين فقد حان الدور على الجيش للانتقام منه وإعادة تصميمه وفق رغبات هذا التحالف الثلاثي.

12. تصفية الجيش بانقلاب صوري

يدل ما أدلى به أردوغان من تصريحات ليلة الانقلاب الفاشل على نيته المبيتة في إعادة هيكلة الجيش وفق أهوائه حيث قال: "هذه المحاولة في التحليل الأخير لطف كبير من الله من أجل تطهير القوات المسلحة من العناصر التي من المفترض أن تكون خالية ونقية منها أصلاً". كما يدل قوله في ذات التصريح: "واتخاذ مثل هذه الخطوة قبيل عقد مجلس الشورى العسكري مطلع شهر أغسطس/ آب المقبل 2016 له دلالتة؛ فالبعض توقعوا ما سيحدث في هذا الاجتماع، فبادروا إلى الإقدام على مثل هذه الخطوة"، على أنه كان يخاف من قيام الجيش بفتح "ملفات شائكة" كدعم داعش والعمال الكردستاني وتوظيفهما في ذلك الاجتماع، مع إبراز الأدلة والوثائق، ولذلك كان يبحث عن "ذريعة" قبل انعقاد هذا الاجتماع ليقوم بحركة استباقية وينقذ نفسه من الضغوطات العسكرية المحتملة.

و"محرك الثورات العربية". غير أن أردوغان شعر بأن الجيش لن يسمح له باستغلاله لتحقيق هذه الطموحات، وقد برز ذلك من خلال تصريحات رئيس الأركان الذي حمل جهاز المخابرات التابع لأردوغان مسؤولية قتل 33 كردياً مدنياً بالخطأ، وإعلان قيادات مهمة في الجيش عن انزعاجها من أي تصفيات تقوم بها السلطة السياسية في المؤسسة العسكرية بذريعة "الكيان الموازي" على غرار ما حدث في أجهزة الأمن والسلطة القضائية.

ويرجح بعض المحللين أن الجيش كان له يد في الكشف عن شاحنات المخابرات المحملة بالأسلحة، وفضيحة تسريب خطة رئيس المخابرات لاصطناع ذريعة للتدخل العسكري في سوريا، وأن قياداته كانت منزعة من توظيف إرهاب داعش والعمال الكردستاني في الداخل وسوريا والمنطقة وإقحام تركيا في جرائم دولية، كما أشارت حادثة إسقاط تركيا المقاتلة الروسية قرب الحدود السورية ثم اعتذار أردوغان للرئيس الروسي فلاديمير بوتين في يونيو/ حزيران 2016 بعدها ودعوته إلى إصلاح العلاقات بين تركيا وروسيا إلى انحيازه إلى المعسكر الأوراسي، وهو ما يجعل هذا الجيش "الأطلسي" عصياً على التطويع فضلا عن مشاطرة أردوغان في طموحاته وأطماعه داخلياً وخارجياً.

كل ذلك عزز رغبة أردوغان في إعادة هيكلة الجيش بعد الأمن والقضاء، وقد لاقت هذه الرغبة صداها الإيجابي عند كل من حليفه عصابة أرنجكون الموالية للمعسكر الأوراسي وتيار الإسلام السياسي الموالي لإيران؛ فالأول كان يرى أن الجيش

حركة الخدمة كانت الوحيدة التي يمكن تحميلها هذا الكم من الاتهامات كـ "الانقلاب" و "السيطرة على العالم" و "العمالة"، لأنها كانت حاضرة بقوة في تركيا وفي أنحاء العالم.

nesemat.com

والإسلاميين ليتمكن بعدها من إطلاق انقلاب مضاد حقيقي يعيد من خلاله هيكله المؤسسة العسكرية والسلك البيروقراطي والحياة المدنية. وليس أدل على ذلك إلا اتخاذ أردوغان قرارًا بالتدخل العسكري في سوريا عقب وقوع الانقلاب وإجراء التصفيات اللازمة في الجيش في ظل رئيس الأركان عينه الذي أعلن قبل 5 أشهر فقط أن الجيش لن يتدخل عسكرياً في سوريا ما لم يكن هناك قرار أممي⁽⁷³⁾.

13. الخدمة ذريعة أردوغان الجاهزة

كان أردوغان في حاجة إلى كبش فداء يحمله فاتورة هذا الانقلاب ويصفي من خلاله كل معارضيه ويقود حملة ممنهجة لهيكله الجيش وعزل كل من كان يقف عائناً أمام طموحاته، فوقع اختياره على الفور وقبل أن تتكشف ملابس الأحداث على حركة الخدمة، وهي التي استخدمها من قبل عبر إطلاق ذريعة "الكيان الموازي" للتغطية على فضائح الفساد والرشوة التي تورط فيها عام 2013، ونجح من خلال هذه الذريعة في هيكله كل الأجهزة على مقاسه، وإنقاذ نفسه من المحاكمات، والحصول على حصانة قانونية، وتوسيع نطاق صلاحياته وامتيازاته. وهذا بالفعل ما أكدته اعتراف أحد رجال أردوغان في تسجيل صوتي تم تسريته.

أما دعوة أردوغان أنصاره للنزول إلى الشوارع بدلا من القوات الأمنية ليلة الانقلاب، وتوزيع أسلحة عليهم واستخدامها ضد الطلبة العسكريين العزل، وقصف مقر البرلمان فقد شكلت الصورة التي يريدها من أجل إضفاء صبغة حقيقية على روايته الرسمية للأحداث، كما فعل من قبله هتلر الذي أحرق البرلمان الألماني لإطلاق حركة تصفية شاملة ضد معارضيه. ومن ثم فقد شرع أردوغان في صبيحة تلك الليلة في تصفية غير مسبوقه في صفوف الجيش ومجلس القضاء الأعلى وكبار البيروقراطيين وفق قوائم التصنيفات التي أعدها حليفه أرجنكون والتي تتكون في الأساس من الجنرالات والضباط الموالين للناuto، باعتراف هذا الأخير، ثم فصل واعتقال عدد كبير من العسكريين الذين تصدوا للانقلاب، ومنهم القائمون على حماية طائرة أردوغان شخصياً أثناء انتقالها من مدينة موغلا إلى إسطنبول، كما توسعت حملات تصفية المدنيين دون تمييز بين الرجال والنساء والأطفال، حتى الذين كانوا خارج تركيا زمن الانقلاب. كما انتهز أردوغان هذه الفرصة وأمر بإغلاق مئات من المؤسسات التعليمية والإعلامية ومصادرة ممتلكات أكثر من ألفي شركة وفصل مئات الآلاف من وظائفهم. بالإضافة إلى التعذيب الممنهج داخل السجون والمعتقلات لانتزاع اعترافات من المعتقلين تستخدم لمزيد من الاعتقالات وإضفاء الشكل القانوني على المحاكمات الصورية.

وتحمل كل هذه الإجراءات والممارسات دلالات صريحة على تدبير أردوغان لهذه المحاولة الانقلابية الفاشلة في 15 يوليو/تموز 2016 مع حليفه أرجنكون

أعلن برينتسك من "إيران" أنهم صفا الجنرالات والضباط الأتراك الموالين للئاتو بعد هذا الانقلاب المدبر بفضل لافته "جريمة الائمة إلى منظمة فتح الله كولن" الجاهزة.

nesemat.com

على "انقلاب مضاد" في صبيحة ليلة الانقلاب المدبر والمسيطر عليه ليطيح بكل القادة العسكريين وأعضاء مجلس القضاء الأعلى المنتمين إلى تيارات مختلفة، بفضل اللافتة ذاتها، سواء شاركوا في الأحداث أم لم يشاركوا، وسواء أكانوا منتمين إلى حركة الخدمة أو لم تكن لهم أي صلة بها، وذلك للتخلص تمامًا من كل أولئك الذين رصدوا استعانة هذا التحالف الثلاثي بالتنظيمات الإرهابية التي تطرقنا إليها سابقًا والشروع في تنفيذ مشاريعهم المحلية والإقليمية بالكوادر الجديدة الموالية للمعسكر الأوراسي.

14. تصفية 30 ألف جنرال/وضابط أطلسي

لعل التصريحات الصادمة التي أدلى بها زعيم حزب الوطن "دوغو برينتسك" المحكوم عليه سابقًا في قضية أرجنكون في اجتماع عقده مع كبار المسؤولين الإيرانيين بطهران حول التصفيات الشاملة في الجيش وأجهزة الدولة الأخرى تكشف الصورة الكاملة لهذا الانقلاب المدبر؛ إذ أعلن أنهم من أعدوا قوائم الأسماء التي تمت تصفيتها وأنهم استطاعوا تصفية "30 ألف جنرال/وعسكري كانوا موالين للئاتو" بعد الانقلاب الفاشل⁽⁷⁴⁾. بمعنى أن برينتسك أعلن من "إيران" أنهم قاموا بتصفية الجنرالات والضباط الأتراك الموالين للئاتو بعد هذا الانقلاب المدبر بفضل لافته "جريمة الائمة إلى منظمة فتح الله كولن" الجاهزة من جانب، ويفتخرون من جانب آخر بأنهم عينوا مكانهم الجنرالات والضباط الموالين للمعسكر الأوراسي⁽⁷⁵⁾ ممن كانوا حوكموا سابقًا في قضية أرجنكون بتهمة التجسس العسكري وتسريب

ويرجع اختياره لحركة الخدمة دون سواها لأنها كانت الوحيدة التي يمكن تحميلها هذا الحجم من الاتهامات كـ"الانقلاب" و"السيطرة على العالم" و"العمل لصالح القوى العالمية"، نظرًا لأنها حاضرة بقوة ليس في تركيا فقط بل في جميع أرجاء العالم من خلال مؤسساتها.

كذلك فإن توجيه الاتهام في هذا الوقت لحركة الخدمة بات ميسورًا لأنه تم الاشتغال عليه طيلة ثلاث سنوات مضت قام خلالها بتشويه سمعة الخدمة وتحويلها إلى هدف وتوجيه الجماهير الغاضبة للهجوم عليها، ثم استحداث جريمة جاهزة تحت مسمى "الائمة إلى الكيان الموازي" ثم تهمة جديدة وهي "الائمة إلى منظمة فتح الله كولن..." وإلصاقها بكل من يريد تصفيته سواء كان داعمًا للحركة أو معارضًا لها. وكما أحدث أردوغان "انقلابًا مضادًا" في اليوم التالي من بدء تحقيقات الفساد والرشوة عام 2013 نسف به أجهزة الأمن والقضاء من ألفها إلى يائها، بفضل لافته "جريمة الائمة إلى الكيان الموازي"، وأنشأ مكانها أجهزة أمن وقضاء جديدة من أنصاره وحلفائه من جماعة أرجنكون الموالية للمعسكر الأوراسي والإسلاميين الموالين لإيران، أقدم كذلك

التقارير الاستخباراتية الدولية الحالية تبرئ ساحة الخدمة من تهمة الانقلاب الفاشل وتكشف يد أردوغان فيه.

www.nesemat.com

ويلخص الكاتب "باول بروكر" مهمة الجيش في أثناء هذا النوع من الانقلاب قائلاً: "يتظاهر الجيش وكأنه يستولي على السلطة في البلاد حين يقدم دعمه لزعيم يسعى إلى بناء نظام رئاسي شعبي في نهاية المطاف من خلال تدبير انقلاب ضد نفسه. لكن ما يفعله الجيش في الواقع هو أنه يصبح شريكاً في الجريمة مع هذا الزعيم الذي يسيء استخدام منصبه وسلطته قبل اندلاع الأحداث وبعدها". ونرى تفصيل ذلك عند الكاتب "كارلسون أنيانغو" حيث يقول: "في مثل هذه الظروف التي يحاول فيها الزعيم الأعلى حيك انقلاب ضد شخصه، تحصل السلطة الحاكمة على صلاحيات فوق الدستور، فتغير شكل النظام المطبق تماماً، وتقود البلاد إلى نظام جديد مختلف كاملاً، وذلك بدعم سري أو علني، وأعمال تحريضية يقوم بها الجيش. لكن ما يحدث في الأصل هو إسقاط السلطة الحاكمة للنظام الدستوري القائم وإحلالها نظاماً دستورياً جديداً. ويُطلق على هذا الوضع مصطلح "الانقلاب الذاتي أحياناً".

ومن ثم يلفت كارلسون أنيانغو الانتباه إلى نقطة مهمة إذ يقول: "في نهاية كل انقلاب ذاتي تظهر تلك النزعة التالية: كل الانقلابات الذاتية تحمل في طياتها

وبيع "الوثائق السرية للأمن والجيش التركي، إلى ست دول بينها إسرائيل واليونان"⁽⁷⁶⁾.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن "محمد أهور"، رئيس شعبة مكافحة الإرهاب في جهاز المخابرات التركي سابقاً قد وصف "برينتشاك" بـ"fabricator" أي المفبرك، وتعني "المحترف في اختلاق أحداث من أجل إثارة البلبلة والفضى في البلاد؛ في حين يتهمة "هرم عباس"، نائب رئيس المخابرات الأسبق بـ"العمالة لدولة أجنبية"، ويشرح مهمته في كتاب له بعنوان "التحليل" (Analiz) بقوله: "تنفيذ عمليات التصفية باستخدام طرق وأساليب شتى ضد العناصر المستهدفة التي تشكل عائقاً أمام تحقق مصالح الدولة الأجنبية التي يعمل لصالحها، والسعي للحيلولة دون تطور وتقدم تركيا، ومنعها من اتباع سياسة وطنية مستقلة بعيداً عن مصالح تلك الدولة الأجنبية، وذلك من خلال تنظيم أنشطة وفعاليات تقود البلاد إلى حالة عدم الاستقرار المتواصلة"⁽⁷⁷⁾.

الخاتمة

1. مفهوم الانقلاب الذاتي

كل الحقائق التي أوردناها في سياق هذا التحليل المدعوم بمعلومات وافرة تقودنا بالضرورة إلى ما وصفه الكاتب "بروس. و. فاركا" بـ"الانقلاب الذاتي" (Self-coup) إذ يعرفه بقوله: "مصطلح الانقلاب الذاتي يُطلق على انقلاب يقوده الجالس على قمة هرم السلطة في أي بلد ضد نفسه من أجل توسيع صلاحياته بصورة مخالفة للدستور المعمول به".

التي تراقب منذ عقود حركات وسكنات الخدمة تقارير برأت ساحة الخدمة ووجهت أصابع الاتهام إلى أردوغان. ذلك لأن الخدمة على الرغم من تعرضها لهذا الكم الهائل من عمليات الفصل والاعتقال والتعذيب وحتى القتل بصورة مباشرة وغير مباشرة، فإنها لم تخرج عن الإطار القانوني ولم تنزل إلى الشوارع ولم توجه حتى صفة لأي أحد، بل كل ما فعلته هو القيام بتسليط الأضواء على حقيقة الأمور عبر ما بقي من وسائل إعلامها من جهة، واستخدام الوسائل القضائية للدفاع عن نفسها من جهة أخرى، تمامًا مثلما كانت تفعل في أثناء انقلاب 1997.

وكما أن التقارير الاستخباراتية الدولية الحالية تبرئ ساحة الخدمة من تهمة الانقلاب الفاشل وتكشف يد أردوغان فيه، كذلك فلا شك أن القضاء التركي سيصدر حكم البراءة لها فور تحرره من القبضة الحديدية لأردوغان وسيكشف عن المجرمين الحقيقيين الذين دبروا ونفذوا هذه المسرحية الانقلابية. ■

الهوامش

- (1) <http://www.tr724.com/cemaat-15-temmuzun-nere-sinde-1-ahmet-donmez/>
- (2) <http://www.haberturk.com/gundem/haber/720006-kivrikogludan-eccevit-28-subat-daha-bitmedi-https://www.yeniakit.com.tr/haber/erdogandan-onemli-mesaj-bin-yil-surecek-denilen-28-subat-429668.html>
- (3) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/erbakan-28-subat-kararlarini-1-gun-sonra-imzaladi-3991956>
- (4) <https://www.aydinlik.com.tr/dogu-perincek-ten-aykiri-sorulara-carpici-aciklamalar-politika-ocak-2018>
<https://twitter.com/aktuelturk/status/984897796431114241>
- (5) <http://www.hurriyet.com.tr/yazarlar/ahmet-hakan/>

"أردوغان كان أفضل شخصية لمكافحة حركة الخدمة، ولولاه لما قطعنا شوطًا بعيدًا في هذا الصدد" رئيس الأركان العامة السابق "إيلكار باشبوغ". رئيس الأركان الأسبق.

بذور انقلاب جديد مضاد أو تمرد موسّع، يطيح في نهاية المطاف بالشخص الذي نظم هذا الانقلاب الذاتي، ويعيد تأسيس النظام الدستوري السابق".

2. أردوغان يفشل في إقناع العالم

رغم توظيف أردوغان كل إمكانيات الدولة في سبيل الدعاية السوداء ضد حركة الخدمة، وتكريس وسائل الإعلام التي بات يسيطر على 80 % منها أو أزيد لإقناع العالم بإرهابية الحركة ووقوفها وراء الانقلاب فإنه فشل في ذلك ولم يقتنع بروايته عن قصة الانقلاب حتى كثير من الكتاب الموالين له وشريحة كبيرة من أنصاره.

كما أن انفتاح الحركة بمؤسساتها التعليمية على جمهوريات وسط آسيا، ونجاحات الطلبة الدارسين فيها في المسابقات العلمية العالمية وحسن سلوكهم وأخلاقهم حال دون نجاح تلك الدعاية السوداء ومحاولات القضاء عليها في أثناء انقلاب أرجنكون في 1997، كذلك فإن انتشار الحركة في أكثر من 170 دولة حول العالم في الوقت الراهن، ونزاهة سيرتها الممتدة لأكثر من قرن، أحبب خطة أردوغان أيضًا، رغم استيلاء أردوغان على كل مؤسساتها الإعلامية قبل الانقلاب؛ إذ أصدرت كبرى الاستخبارات العالمية

واللافت للانتباه أنه دعم في تسعينات القرن الماضي حزب العمال الكردستاني الإرهابي، وعمل على تشتيت اليسارية التركية من خلال توظيف اليسارية الكردية. حتى إنه كان يشرف على مجلة (نحو 2000) التي تحولت إلى متحدث باسم العمال الكردستاني. وأجرى برينتشاك، الذي كان يمثل اليسارية التركية حينها، لقائين مختلفين مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، الذي كان يمثل اليسارية الكردية، أحدهما في عام 1989، والآخر في عام 1991، والتقطتهما عدسات الكاميرا وهما يتبادلان الزهور فيما بينهما، في أحد المعسكرات التابعة للعمال الكردستاني، على الرغم من أنهما يظهران اليوم العدا لبعضهما البعض، حيث يقدم برينتشاك نفسه في الوقت الراهن "قومياً وطنياً علمانياً" يجاهد ضد أوجلان الذي يحاول "تقسيم" تركيا. عُرف برينتشاك بمواقفه المصلحية المتقلبة، ولا يخفى أنه لا يتبنى أي دين أو فكر أو توجه إيديولوجي معين؛ إذ يقف اليوم إلى جانب "المعسكر الأوراسي" بقيادة روسيا والصين وإيران، لكنه كان قبل ذلك يدافع عن "المعسكر الغربي" بقيادة أمريكا وبريطانيا ويصف الاتحاد السوفيتي بـ"الإمبريالي"؛ ويعلي اليوم من شأن "القومية التركية الطورانية"، غير أنه كان يصف تركيا من قبل بـ"الدولة المحتلّة" لجزيرة قبرص، ويعترف بمزاعم الإبادة الأرمنية على يد الدولة العثمانية.

- (16) http://allkindlecloud.com/register/15648112-Maskeli_BalonMedyatik_Bir_%C3%84%C2%B0nafaz%C3%84%C2%B1n_Anatomisi_pdf_premi.html
- (17) http://tr.fgulen.com/content/view/14759/11/https://tr.wikipedia.org/wiki/Fethullah_G%C3%BClen#cite_note-27
- (18) <http://ahsenokyar.com/?p=83169http://archive.zamanarabic.com/%d8%aa%d9%86%d8%b8%d9%8a%d9%85-%d8%aa%d8%ad%d8%b4%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d8%a7%d8%b9%d8%aa%d8%a8%d8%a7%d8%b1%d9%87-%d9%86%d8%b4%d8%a7%d8%b7%d8%a7-%d9%8b-%d9%85%d8%ae%d8%a7%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d8%aa%d9%8a/>
- (19) <http://ar.dunyatimes.com/modules.php?module=articles&do=article&artname=57ac641e77>
- (20) https://www.cnnturk.com/2006/turkiye/06/08/silahsiz_teror.orgutleri.tmyden.cikiyor/188999.0/index.html
- (21) <https://odatu.com/cemaati-terorist-olmaktan-kim-kurtardi-2911131200.html>
- (22) <https://odatu.com/cemaati-terorist-olmaktan-kim-kur>

ordudaki-fethullahcilarin-darbe-yapma-gucu-fir-40074000

- (6) <https://www.aydinlik.com.tr/afrin-harekati-ve-28-subat-davasi-dogu-perincek-kose-yazilari-subat-2018>
- (7) <https://www.aydinlik.com.tr/turkiye-darbe-girisiminden-sonra-28-subat-programina-sarildi-basyazi-kose-yazilari-aralik-2017>
- (8) <https://www.aydinlik.com.tr/feto-culerin-baslattigi-28-subat-davasinda-savcidan-60-muebbet-talebi-turkiye-aralik-2017-3>
- (9) <http://www.yeniakit.com.tr/haber/basbug-erdogandan-baska-kimse-yapamazdi-162703.html>
- (10) <https://www.aydinlik.com.tr/ilicak-ve-altanlari-hic-sevmem-ancak-sabahattin-onkibar-kose-yazilari-subat-2018>

(11) لمزيد من المعلومات حول هذه العصابة انظر:

<http://www.zamanarabic.com/2017/12/06/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AC%D8%B0%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF-%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D9%81-2/>

- (12) <http://www.radikal.com.tr/turkiye/gladyo-ergenekonyol-kardesligi-893195/>
- (13) <http://ergenekonorgutu.blogcu.com/ergenekon-nedir/6628661>
- (14) <http://www.yeniyon.com/pazarci-teyzenin-oglu-ccemaat-akp-kavgasina-bir-de-boyle-bakin/>

(15) خطف دوغو برينتشاك الأضواء عبر مواقفه الحساسة في اللحظات الحرجة طيلة تاريخ السياسة التركية. فمع ضآلة نسبة الدعم التي يحصل عليها في الانتخابات التي لا تتجاوز 1٪، فإنه تمتع حتى اليوم بنفوذ قوي في أجهزة الدولة، خاصة في أجهزة الأمن والقضاء والجيوش، ولعب أدواراً حاسمة في تلميع أو تشويه حركات ومجموعات سياسية أو مدنية، بفضل علاقته "الغامضة" و"المثيرة" مع بؤر القوى الداخلية والخارجية.

أسس برينتشاك أربعة أحزاب وترأسها، وهي حزب العمال والفلاحين (1978-1980)، والحزب الاشتراكي (1991-1992)، وحزب العمال (1992-2015)، وحزب الوطن الحالي (15 فبراير/شباط 2015 -).

أصدر برينتشاك صحيفة يسارية علمانية باسم "آيدنليك" (Aydinlik)، وقاد المجموعة التي تكوّنت حول هذه الصحيفة.

- A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A3%D8%AC%D9%87%D8%B2%D8%A9/
- (40) <http://archive.zamanarabic.com/%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D9%83%D9%88%D9%84%D9%86%D8%A3%D8%AE%D8%AA%D9%8A%D8%B1-%D9%83%D8%A8%D8%B4-%D9%81%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%AA/>
- (41) <http://www.zamanarabic.com/2017/02/19/%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%82%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%85%D9%91%D9%86%D9%83%D8%B4%D9%81%D9%88%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D8%A7/>
- (42) ومن المثير للدهشة أن صحيفة بني شفق حذفت رابط هذا المقال بعد ما اشتدت الأزمة بين الخدمة وحزب أردوغان إلا أن نصه موجود في هذا الرابط:
<http://www.haber7.com/ic-politika/haber/844492-erdoganin-danismani-oyunun-farkindayiz>
- (43) <http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/5b4eda9a-2e14-47eb-b845-b4944a8af27b>
- (44) <https://www.yenisafak.com/yazarlar/fehnikor/turkiyenin-onu-acik-9123>
- (45) https://www.youtube.com/watch?v=E_FTPXs9HaI
- (46) <http://www.shaber3.com/web-tv/erdogandan-tahliyelerle-iligili-iliginc-aciklama-bize-tesekkur-etmediler-7977-video-haber/>
- (47) <http://archive.zamanarabic.com/%D8%AD%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%BA%D8%B1%D9%81%D8%A9%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86/>
- (48) <http://www.zamanarabic.com/2017/12/27/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%AD%D8%A8%D8%B3-%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3->

- tardi-2911131200.html
- (23) <http://www.haber7.com/siyaset/haber/1355329-erdogan-ya-biat-edecekler-ya-da-yok-olacaklar>
- (24) https://www.youtube.com/watch?v=hfk_nCCNfE
- (25) <http://www.diken.com.tr/fuatavni-bu-kez-dolma-bahce-gorusmesinden-bildiriyor-erdogan-ve-buyukanit-derin-devlet-icin-anlasti/>
- (26) <http://haber.sol.org.tr/devlet-ve-siyaset/buyukanitin-kizinin-mahrem-goruntuleri-polisin-elinde-miydi-haberi-51188>
- (27) <https://turkiye.net/dosyalar/akp/yasar-buyukanit-dosyasi/>
- (28) <http://www.internethaber.com/idris-bal-dolmabahce-gorusmesinin-sirini-acikladi-758994h.htm>
- (29) <https://www.birgun.net/haber-detay/erdogan-ve-buyukanit-in-gizli-gorusmesi-icin-yillar-sonra-yeni-iddia-147631.html>
- (30) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/bilgin-balan-lidan-erdogana-o-sozleri-bir-anlam-ifade-etmi-yor-28656351>
- (31) <http://www.diken.com.tr/fuatavni-bu-kez-dolma-bahce-gorusmesinden-bildiriyor-erdogan-ve-buyukanit-derin-devlet-icin-anlasti/>
- (32) <https://www.sabah.com.tr/galeri/turkiye/12-cumhuriyet-recep-tayyip-erdogan/17>
- (33) يصف البرلماني من حزب العدالة والتنمية الصحفي الأصل "شامل طيار" حزب العمال الكردستاني بـ"أرجنكون الكردي" في كتابه الذي يحمل هذا الاسم.
<http://www.analizmerkezi.com/tayyar-kurt-ergenekonuderin-pkknin-gizli-kodlari-25975h.htm>
- (34) <http://www.milliyet.com.tr/iste-imrali-daki-gorusmenin-tutanaklari-basarisizlikta-ben-yokum--siyaset-1674358/>
- <http://t24.com.tr/haber/iste-imralidaki-gorusmenin-tutanaklari.224711>
- (35) <https://www.kocaeligazetesi.com.tr/makale/1332545/ruhittin-sonmez/pkk-neden-akpden-yana>
- (36) <http://t24.com.tr/haber/imrali-notlarindan-ocalan-erdogandan-uc-ay-once-paralel-yapi-ifadesini-kullanimis.329705>
- (37) <https://www.kocaeligazetesi.com.tr/makale/1332545/ruhittin-sonmez/pkk-neden-akpden-yana>
- (38) <http://www.dailymotion.com/video/xwkwbo>
- (39) <http://t24.com.tr/haber/8-ay-onceki-mit-raporu-bakanlarin-zarrabla-iliskisi-ortaya-cikarsa.247680>
- <http://www.zamanarabic.com/2015/04/09/%D8%A>

- pi-molotofla-yakan-mitciydi,284366
<https://www.yeniakit.com.tr/haber/paralel-idristen-tuhaf-iddia-ocalan-istedi-diye-beni-95242.html>
- (61) <http://www.haberturk.com/gundem/haber/779320-chpli-ciraydan-sok-iddialar>
- (62) <http://www.milliyet.com.tr/iste-imrali-daki-gorusmenin-tutanaklari-basarisizlikta-ben-yokum--siyas-et-1674358/>
<http://t24.com.tr/haber/iste-imralidaki-gorusmenin-tutanaklari,224711>
<http://archive.zamanarabic.com/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%86%d9%82%d9%84%d8%a7%d8%a8-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%8a%d8%b4-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a-%d8%af%d9%88%d8%a7%d9%81%d8%b9-%d9%88%d8%aa%d8%a8%d8%b9%d8%a7/>
- (63) <http://www.gazete5.com/haber/emre-uslu-pkk-cumhuriyeti-kuruldu-hayirli-olsun-231220>
- (64) <http://siyasihaber3.org/erdogana-suriye-konusunda-bir-rest-de-tskdan-geldi-bm-karari-olmadan-girmeyiz>
- (65) <https://www.amad.ps/ar/Details/99788>
- (66) <https://odatv.com/gerekirse-suriyeye-dort-adam-gonderirim.-turkiyeye-8-fuze-attirip-savas-cikartirim-2703141200.html>
- (67) http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/333183/PKK_dan_sehit_edilen_iki_polis_icin_flas_aciklama_Biz_yapmadik.html
- (68) <https://www.evrensel.net/haber/257127/umit-firat-2-polisin-katledilmesi-pkk-yontemine-benzemiyor>
- (69) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/yalcin-akdogan-hdp-bundan-sonra-cozum-surecinin-ancak-filmini-yapar-29227700>
- (70) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/selahattin-demir-tastan-sert-aciklamalar-30279190>
- (71) <https://goo.gl/eZc8B3>
- (72) <https://www.sozcu.com.tr/2015/gundem/davutoglu-nun-saldirisi-sonrasinda-oylarimiz-artiyor-sozu-tbm-mde-963995/>
- (73) <http://siyasihaber3.org/erdogana-suriye-konusunda-bir-rest-de-tskdan-geldi-bm-karari-olmadan-girmeyiz>
- (74) <https://www.youtube.com/watch?v=VVmkHp6nzMw>
- (75) <http://www.milliyet.com.tr/kumpas-magdurlarina-acil-gorev--gundem-2281883/>
- (76) <https://www.yeniakit.com.tr/haber/resmen-ihanet-2510.html>
- (77) <https://odatv.com/bu-da-zamanin-cehaleti--0408081200.html>
- (49) <http://www.shaber3.com/dursun-cicek-in-hayalleri-akp-ye-nasip-oldu-haberi/1256128/>
- (50) <https://www.ntv.com.tr/turkiye/irtica-ile-mucadele-eylem-planinin-kisa-tarihi,GvI-ufv2xEeh9Ib0DJieFA>
- (51) <http://www.tr724.com/baris-yarkadas-2014te-cemaate-yapilacaklari-anlatmis-eksigi-var-fazlasi-yok/>
- (52) https://twitter.com/Selcuk_Atak/status/1000626670146150400
- (53) راجع التقرير الذي أعده موقع نسيمات للدراسات الاجتماعية والحضارية بالتعاون من موقع زمان الإخباري بعنوان: "انهيار دولة القانون في تركيا" من خلال هذا الرابط: <http://www.nesemat.com>
- (54) <http://t24.com.tr/haber/bir-muddet-amerikanin-dediklerini-yapariz-sonra-millete-hizmet-ederiz,281206>
- (55) <https://www.cnnturk.com/haber/turkiye/genelkurmay-baskani-ozelden-cozum-sureci-mesaji>
- (56) <https://www.cnnturk.com/haber/turkiye/genelkurmay-baskani-ozelden-cozum-sureci-mesaji>
- (57) <http://archive.zamanarabic.com/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%8A-%D8%B6%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A7/>
- (58) http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/374189/Genelkurmay_Mit_i_sucladi.html
<https://tr.sputniknews.com/turkiye/201509211017879949-uludere-roboski-genelkurmay-mit/>
- (59) http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/149479/idris-Naim-Sahin-Uludere-icin-Mit_i_sucladi.html
<http://www.zamanarabic.com/2014/11/26/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1-D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B1%D8%B7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A/>
- (60) <http://t24.com.tr/haber/idris-naim-sahin-ocalan-istedi-gorevden-alindim-kckda-100den-fazla-mitci-var-sera->

مقصلة مراسيم الطوارئ في تركيا

يبدو أن النظام التركي الحالي قد استمرراً حالة الطوارئ، ففي غياب شبه تام للقانون، ومن خلال استغلال مراسيم الطوارئ استطاع أردوغان ونظام حكمه خلال العامين الماضيين أن يقضي على أغلب معارضيه. ورغم عودته الانتخابية بإلغاء حالة الطوارئ عقب فوزه فقد أصدر أردوغان مرسومًا جديدًا قبل 24 ساعة من إعادة تنصيبه رئيسًا للبلاد لولاية جديدة، فصل فيه الآلاف من العاملين في الدولة في مختلف القطاعات، وأغلق عديدًا من الجمعيات والصحف والقنوات التلفزيونية. كما أقر البرلمان مقترح القانون الذي تقدمت به الحكومة تحت مسمى "قانون مكافحة الإرهاب" في وقت متأخر من يوم الثلاثاء الموافق 24 يوليو/تموز 2018، وذلك قبل مضي أسبوع من إعلان الأخيرة رفع حالة الطوارئ في البلاد.

وقد أثار هذا القانون استياء المعارضة وأثار حفيظة الاتحاد الأوروبي ونشطاء حقوق الإنسان الذين رأوا فيه تقنينًا دائمًا لحالة الطوارئ. وهذا التقرير يناقش الحصاد المر الذي خلفته مراسيم الطوارئ خلال العامين السابقين وأهم المبادئ القانونية التي انتهكتها عمدًا على نطاق واسع وبصورة ممنهجة، وتأثيراتها السلبية على الأفراد والمؤسسات والمجتمع.



يرى محللون أن أردوغان يعمل على إرساء حالة الطوارئ لثلاث سنوات لاحقة، لكن تحت شعار مكافحة الإرهاب، عبر تشريع قوانين تطلق يد السلطة الحاكمة في البلاد بذريعة الإرهاب.

nesemat.com

مقدمة

رفعت تركيا فجر الخميس الموافق 19 يوليو/تموز 2018 حالة الطوارئ السارية في البلاد منذ سنتين بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو/تموز 2016، وذلك بعد أقل من شهر على انتخابات فاز فيها أردوغان بولاية جديدة بصلاحيات رئاسية معززة بعد تعديل دستوري موضع جدل أقر عام 2017.

ورغم وعوده الانتخابية بإنهاء حالة الطوارئ عقب فوزه فقد حرص أردوغان على استخدام مقصلة الطوارئ للقضاء على بقية معارضيه قبل 24 ساعة من إعادة تنصيبه رئيسًا للبلاد بصلاحيات شبه مطلقة، فقد نشرت السلطات التركية في الصحيفة الرسمية آخر مراسيم حالة الطوارئ رقم 701 التي نصت على فصل 18.632 موظفًا حكوميًا وإغلاق 12 جمعية و3 صحف وقناة تلفزيونية بجانب إبعاد 199 أكاديميًا. وتضمنت قائمة المفصولين 8.998 موظفًا بمديرية الأمن و1.052 موظفًا بوزارة العدل و38 موظفًا بوزارة الخارجية و240 موظفًا برئاسة الشؤون الدينية و31 موظفًا من وزارة الداخلية من بينهم 4 نائب والي و4 محافظين و192 موظفًا من قيادة خفر السواحل و3.077 موظفًا من قيادة القوات البرية و1.126 موظفًا من قيادة القوات البحرية و632 موظفًا من قيادة قوات الدرك.

وبينما بلغ عدد الموظفين المفصولين من أعمالهم بموجب المرسوم الأخير الذي ضم 461 صفحة نحو

18.632 موظفًا، أعيدت الرتب العسكرية لنحو 1.526 شخصًا سبق وأن تم فصلهم من الجيش والشرطة. وتضمن المرسوم أيضا إغلاق 12 جمعية من بينها وقف الفرقان وقناة Avantaj TV وصحف نبض الشعب والديمقراطية الحرة وولات. وقد تمت مصادرة ممتلكات هذه الجمعيات والصحف والقناة التلفزيونية ونقلت ملكيتها إلى خزنة الدولة⁽¹⁾.

ورغم أن فرض حالة الطوارئ كان لفترة مؤقتة في البداية مدتها ثلاثة أشهر فقد جرى تمديد سبوع مرات متتالية، قبل أن تعلن الحكومة قرارها بوقف عملية التجديد مرة أخرى. غير أن محللين يرون أن أردوغان يعمل على إرساء حالة الطوارئ لثلاث سنوات لاحقة، لكن تحت شعار مكافحة الإرهاب، أي تغيير الاسم فقط نظريًا، وتشريع قوانين تطلق يد السلطة الحاكمة في البلاد بذريعة الإرهاب. وهو ما قوبل بالتحفظ من قبل الأوروبيين الذين حذروا أنقرة من تمديد حالة الطوارئ تحت مسمى مختلف، ومن خلال الأبواب الخلفية⁽²⁾.

وهو ما تم بالفعل حيث أقر البرلمان التركي في وقت متأخر من يوم الثلاثاء الموافق 24 يوليو/تموز 2018 تشريعًا أمنيًا جديدًا لا يختلف عن قانون الطوارئ تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

وسيستعرض هذا التقرير حصاد عامين جرى فيهما تطبيق مراسيم الطوارئ وأبرز المبادئ القانونية التي انتهكتها هذه المراسيم.

أولاً: حصاد عامين من الطوارئ

إن المتابع للشأن التركي يظهر له جلياً أن حالة الطوارئ سمحت لأردوغان بإصدار مراسيم لها قوة القانون أحدثت على مدى عامين تغييراً عميقاً في التشريعات التركية. وبموجب التعديل الدستوري، يحتفظ الرئيس بهذه الصلاحية بعد رفع حالة الطوارئ. لقد توسعت الحكومة في إصدار مراسيم الطوارئ ليس فقط في الشؤون الضرورية بل في الأمور العادية التي تحتاج للمناقشة الاجتماعية والبرلمانية لتأثيرها المباشر على مصالح فئات مختلفة من المجتمع.

فالحكومة استخدمت مراسيم الطوارئ لمعاقبة نواب البرلمان من خلال نزع الحصانة البرلمانية وإلقاء القبض على النواب المعارضين أو المستقلين، وكذلك السماح لجهاز الاستخبارات بإجراء عمليات غير قانونية (الخطف والتهديد بالقتل) داخل تركيا وخارجها دون أدنى مسائلة قانونية⁽⁵⁾. وفي أمور أخرى ليس لها أدنى علاقة بحالة الطوارئ مثل تغيير الساعة لحلول موسم الشتاء⁽⁶⁾، أو منع بعض البرامج التلفزيونية⁽⁷⁾.

وخلال عامين من قرار حالة الطوارئ الذي أعلنه مجلس الوزراء في 21 يوليو/تموز عام 2016 تم إصدار 37 مرسوماً، تضمنت بعض هذه المراسيم فصل عشرات الآلاف من الموظفين وتضمن البعض الآخر حظر برامج الزواج وتعديلات بشأن الإطارات الشتوية للسيارات.

يمنح هذا القانون الجديد سلطات موسعة لحكام الأقاليم ويمدد فترات الاحتجاز ويتيح إقالة موظفين بالحكومة إذا كانت لهم صلات أو اتصالات بالمنظمات التي تعدها الحكومة إرهابية أو ما ينظر إليها على أنها تهديدات أخرى للأمن القومي. ويرى محللون أن القانون الجديد هو قانون الطوارئ ولكن بصيغة مختلفة وتطبيق مختلف جزئياً⁽³⁾.

كما أبدى معارضون وناشطون في مجال حقوق الإنسان تحفظهم على هذا القانون الذي يعمل على تقنين دائم لحالة الطوارئ، فقد أفاد المتحدث باسم حزب الشعوب الديمقراطي الكردي ساروهان أولوج أن هذا المقترح أثبت مرة أخرى أن حديث العدالة والتنمية عن إلغاء حالة الطوارئ مجرد كلام لا حقيقة له.

وأضاف أولوج أن السلطات تجعل الأمر يبدو وكأنهم يلغون حالة الطوارئ غير أنهم في الواقع يعملون على جعلها دائمة بتعديلات قانونية لكل إجراءات الحظر التي اتخذت في ظل حالة الطوارئ. وأشار أولوج أيضاً إلى الصلاحيات الاستثنائية التي يمنحها المقترح للولاية قائلاً: "سيتولى ولاية 81 مدينة إدارة البلاد برفقة شخص واحد، الصلاحيات الاستثنائية الممنوحة إلى الولاية تتضمن مواداً مزعجة للغاية. فهم يحولون حالة الطوارئ إلى وضع دائم من خلال صلاحيات الولاية وتعديل في القوانين".

كما ذكرت رئيسة جمعية حقوق الإنسان أرين كيسكين أن القانون الجديد والتعديلات المرافقة له تفوق على مفهوم الطوارئ...⁽⁴⁾.

حالة الطوارئ سمحت لردوغان بإصدار مراسيم لها قوة القانون أحدثت على مدى عامين تغييرًا عميقًا في التشريعات التركية.

nesemat.com

319 صحفيًا، وصدرت مذكرات اعتقال بحق 142 صحفياً آخرين مشردين خارج البلاد.

وعقب الاستفتاء الدستوري الذي شهدته تركيا في 16 أبريل/نيسان عام 2017 أضيف لهذه المراسيم تعديلات لجعل القوانين التي تنظم النظام البرلماني تتوافق مع النظام الرئاسي الجديد. وبموجب المرسوم الصادر في 23 يوليو/تموز عام 2016 تم مد فترة الاحتجاج لمدة 30 يومًا.

وفي يناير/كانون الثاني من عام 2017 تم تخفيض فترة الاعتقال إلى 7+7 يومًا. وفي اليوم نفسه تم إلغاء التعديل الذي منح مدعي العموم إمكانية منع لقاءات المعتقلين مع محاميهم لمدة خمسة أيام.

وكشف حزب الشعب الجمهوري المعارض في تقريره الخاص بالذكرى السنوية الثانية للمحاولة الانقلابية عن انتحار 60 شخصًا على الأقل من الذين اتخذت ضدهم إجراءات قانونية في إطار التحقيقات، بينما أقدم 4 أشخاص على محاولة الانتحار. ووقعت 8 من هذه الحالات في السجون أو في المعتقلات أو أثناء الاعتقال.

كما أفادت الدراسة التي أجرتها النسخة التركية من موقع بي بي سي أنه خلال تلك الفترة تم اعتقال

وبعد يوليو/تموز من عام 2016 تم حبس عشرات الآلاف من المواطنين واعتقال أضعافهم بسبب الدعاوى القضائية الخاصة بالمحاولة الانقلابية.

فبحسب آخر الإحصائيات بلغ عدد الذين تعرضوا للاستجواب خلال العام الماضي ما يقرب من 400.000 فرد، اعتقل منهم 80.147 فردًا، وتم احتجاز 141.558. أما الذين فصلوا من وظائفهم فقد بلغوا 170.372، منهم 17.844 ضابط جيش تم عزلهم من المؤسسة العسكرية، و5.335 محافظًا وإداريًا تمت إقالتهم، و33.417 شرطياً تم فصلهم، و4.463 قاضياً ومدعياً عامًا تم عزلهم، و16.409 طلاب عسكريين فصلوا من أكاديمياتهم العسكرية. بالإضافة إلى 8.573 أكاديمياً في الجامعات المختلفة و55.288 مدرسًا ومديرًا إداريًا في وزارة التعليم، و7.220 في وزارة العدل، و7.249 طبيبًا وموظفًا في وزارة الصحة، و3.330 إمامًا وواعظًا في إدارة الشؤون الدينية.

أما عن المؤسسات التي راحت ضحية هذه المراسيم، فقد تم إغلاق 1.284 مدرسة خاصة، و800 مسكن طلابي، و15 جامعة خاصة و560 جمعية خيرية، و950 معهدًا من معاهد التحضير الجامعي الأهلية، بالإضافة إلى 1.125 نقابة مهنية، و19 اتحادًا من اتحادات رجال الأعمال الذي يضم كل واحد فيه آلاف الجمعيات المحلية⁽⁸⁾.

أما عن المؤسسات التي أغلقت في مجال الإعلام بموجب مراسيم الطوارئ فقد قارب عدد هذه الوسائل التي أغلقت 200 وسيلة إعلامية وتم حجب آلاف المواقع والمدونات الإلكترونية، كما تم اعتقال

إلى العمل الحكومي عن اتخاذ بعض خريجي كليات الطب قراراً بمغادرة البلاد؛ إذ لا يستطيع خريجو كليات الطب العمل في القطاع الخاص قبل إنهاء الخدمة الإجبارية في القطاع الحكومي. ومن ثم لجأ البعض منهم إلى دول أخرى لممارسة عملهم نظراً لعجزهم عن إتمام الخدمة الحكومية الإجبارية لفشلهم في تجاوز التحقيقات الأمنية، بينما لجأ البعض الآخر إلى امتحان مهن ووظائف أخرى بعيدة عن مجال تخصصهم، هذا فضلاً عن فقد كثير من الأشخاص عملهم في القطاع الخاص، وإن كان يصعب تحديد أعدادهم بشكل دقيق. كما تلقت لجنة الطوارئ 108.905 طلب احتجاج على الفصل.

وتزامناً مع إعلان حالة الطوارئ فرضت السلطات على موظفي القطاع الحكومي الحصول على وثيقة من المؤسسات التي يعملون فيها عند مغادرتهم البلاد، وفي نوفمبر/تشرين الثاني عام 2017 تم إلغاء هذا الشرط. وفي ظل الطوارئ أيضاً فرضت قيود كثيرة على عديد من جوازات السفر.

كما أقامت تركيا -في ظل الطوارئ- استفتاء دستورياً بجانب انتخابات عامة جمعت بين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في آن واحد، مما جعلها عرضة لانتقادات مؤسسات محلية ودولية مختلفة. وقد كشف التقرير الذي نشرته نائبة حزب الشعب الجمهوري المعارض زينب ألتی أوك أتاكلي قبل شهر من استفتاء عام 2017 عن اعتقال 115 شخصاً ممن يديرون الحملة الراضة للتعديلات الدستورية. وحدثت 107 واقعة تعرض خلالها

رغم أن فرض حالة الطوارئ كان لفترة مؤقتة في البداية مدتها ثلاثة أشهر فقد جرى تمديدتها سبع مرات متتالية، قبل أن تعلن الحكومة قرارها بوقف عملية التجديد مرة أخرى.

nesemat.com

شخصيات من فئات مختلفة من بينهم صحفيون وأكاديميون وسياسيون. وعقب رفع الحصانة عن النواب البرلمانيين تم اعتقال 12 من نواب حزب الشعوب الديمقراطي الكردي ومن بينهم رئيس الحزب خلال الحملة الأمنية التي شنتها قوات الأمن في 4 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2016، ولاحقاً قضت المحكمة بحبس تسعة منهم. وخلال الأشهر اللاحقة ارتفع عدد نواب الحزب المعتقلين إلى 15 نائباً، وفي الوقت الذي اعتقل فيه أكثر من عشرة نواب للحزب في فترات مختلفة حُبس كذلك العديد من رؤساء البلديات.

وكشف التقرير الذي نشرته جمعية حقوق الإنسان ووقف حقوق الإنسان عن اعتقال 361 من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي الكردي خلال الفترة بين 28 أبريل/نيسان و21 يونيو/حزيران، كما اعتقل نائب حزب الشعب الجمهوري أنيس بربر أوغلو. وتشير إحصاءات وزارة الداخلية الخاصة بشهر يناير/كانون الثاني من العام الجاري إلى فرض الوصاية على 92 بلدية من بين 102 بلدية تابعة للحزب الكردي.

كما أسفر فرض الخضوع لمسح أمني قبل الدخول

رغم وعوده الانتخابية بإنهاء حالة الطوارئ عقب فوزه فقد حرص أردوغان على استخدام مقصلة الطوارئ للقضاء على معارضيهِ قبل 24 ساعة من إعادة تنصيبه رئيسًا للبلاد بصلاحيات شبه مطلقة.

nesemat.com

السياسيون والمدنيون والقائمون على صناديق الاقتراع لأشكال مختلفة من التضييق والمنع.

ثانيًا: انتهاك مراسيم الطوارئ للمبادئ القانونية

لقد تمتع الرئيس رجب طيب أردوغان بفضل حالة الطوارئ بقوة كل سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية؛ فقد كان هو المشرع والقاضي والمتحدث باسم الأمة، وكان يقرر قبل القضاء ما الذي يعد جريمة ومن هو المذنب وما العقوبة المناسبة لجريمته، ويطالب المحاكم باتخاذ اللازم. فقد صرح في يونيو/حزيران ٢٠١٧ بقوله: "لقد أدانهم الشعب جميعه وحكم عليهم بأقصى عقوبة على خيانتهم، ولا يوجد لدي أدنى شك في أن المحاكم التي تصدر حكمها باسم الأمة ستحكم وفقا لما قرره الأمة"⁽⁹⁾.

وفي حالة ما لم تحكم المحاكم طبقًا لما يوافق سياساته الخاصة، كان يحرض عموم الشعب على تنفيذ الحكم بأنفسهم فقد قال: "لن ينجو أي واحد من هؤلاء القتلة من المصير المحتوم الذي ينتظرهم، ولن يساعدهم الدفاع الذي يقدمونه أثناء المحاكمة عندما يتعفنون في السجون، وعندما تنتهي مدة حبسهم ويطلق سراحهم، شعبنا هو من سينفذ فيهم العقوبة اللازمة (القتل) أينما وجدهم في الشوارع"⁽¹⁰⁾.

ولا يخفى ما في هذا من تحريض صريح ضد المشتبه بهم، الذين امتثلوا لحكم القانون الذي صدر

في جرائم لفتت لهم ظلمًا وجورًا، وسجنوا في ظروف غير إنسانية وتم تعذيبهم، بأنهم لن يسلموا بعد خروجهم من السجون، فربيس البلاد يدعو المواطنين للقتل العام، واستخدام العنف ضد أفراد بعينهم دون أي اعتبار للقانون.

المثير للقلق هو أن القاعدة الانتخابية العريضة التي تؤيد الحزب الحاكم لديها نزعة واضحة لاستخدام العنف والقتل، ففي حادثة وقعت في مدينة "سامسون" التركية انهار أحد المؤيدين المتعصبين لأردوغان بالضرب المبرح المؤدي للقتل على رئيس قسم شرطة سابق أمام حشد كبير من الناس وتم تسجيل هذه الحادثة ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي⁽¹¹⁾.

لقد صار استخدام العنف ظاهرة ليس فقط ضد الأشخاص بصورة فردية بل ضد المنشآت والمؤسسات التي تستهدفها الحكومة التركية، فلقد تعرضت العديد من المنشآت المرتبطة بحركة كولن من مكاتب ومدارس وجامعات للنهب والتخريب والمداهمة⁽¹²⁾⁽¹³⁾. وفي مظاهرات قادتها شخصيات بارزة من الحزب الحاكم -معروفة بتطرفها الفكري-

طالبوا الجماهير باعتبار كل ممتلكات حركة الخدمة

السياسيين في عمل المحكمة⁽¹⁸⁾، هذا التدخل السافر في أداء المحكمة والضغط التي تمارسها الحكومة على المحاكم، يجعل استقلالية القضاء ووجود محاكمات عادلة أمرين مستحيلين في تركيا.

وبالنظر والتحليل لقرارات المحاكم، يظهر جلياً أن الانتهاكات التي تحدث من قبل الحكومة لا تتوقف عند حدود الضغط على المحاكم، بل تتعداها إلى الاحتجاز التعسفي، والاختطاف القسري لبعض المواطنين، وحالات وفاة داخل السجون تدور حولها الشبهات وهذه الحالات تتزايد بمرور الوقت. كما يظهر أن الحكومة لا تراعي لا الضرورة ولا الوقت المناسب أثناء إصدارها لمراسيم الطوارئ⁽¹⁹⁾، أما استقلالية القضاء وفاعلية القانون ودرجات التقاضي، فكلها أضحت حبيسة الكتب ولا تطبق لأن المحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف ومحكمة النقض بالإضافة للمحكمة الدستورية، جميعها أصبحت رهن رغبات وسياسات رجل واحد هو أردوغان.

أما عن المبادئ القانونية التي انتهكتها مراسيم الطوارئ فيمكن أن نسردها أهمها فيما يلي:

1. انتهاك مبدأ لا عقوبة إلا بنص قانوني

لقد استقر في القانون الدولي أنه لا يمكن إدانة الشخص إلا إذا ارتكب فعلاً نص القانون على أنه جريمة يُعاقب عليها، لكن هذا المبدأ الأساسي تم انتهاكه في تركيا، فلقد رُجَّ الآلاف من المواطنين الأتراك في السجون دون أن يقوموا بأي عمل موصوف بالتجريم وفقاً للقانون الجنائي.

هذا بالإضافة إلى أن تركيا تخضع لاتفاقية حقوق

غنيمة يمكن الاستيلاء عليها، وهذا الفكر لا يختلف عن العقلية التي كانت تدير ما يسمى الدولة الإسلامية بالعراق والشام (داعش)⁽¹⁴⁾.

وفي سياق آخر وبينما كان المدعى عليهم محرومون من حق الدفاع عن أنفسهم أمام المحكمة، كانت هيئة المحكمة تخضع للضغط السياسي الذي تمارسه الحكومة، ففي العديد من المحاكمات الهزلية كان أردوغان يرسل ممثليه من المحامين الذين يتصرفون في جلسات المحاكمة كأنهم مراقبون للقضاة⁽¹⁵⁾. ليس هذا فحسب بل إن أردوغان يؤكد مراقبته للمحاكمات من خلال مستشاريه في تصريحاته، فيقول في أحد تصريحاته الإعلامية في يونيو/حزيران 2017: "أنا أراقب بنفسني وعن كثب ما يدور بجلسات المحاكم خاصة في أنقرة وإسطنبول. فمستشارو الرئاسة يعدون لي تقارير مفصلة عن كل شيء يدور في المحاكمات"⁽¹⁶⁾.

وعلى الرغم من حظر النشر المفروض على الإعلام بشأن ما يجري في قاعات المحاكم، يقوم نواب البرلمان التابعون للحزب الحاكم بنشر صور من داخل قاعات المحاكم في مختلف وسائل الإعلام ليثبتوا وجودهم ومراقبتهم للقضاء⁽¹⁷⁾. بل إن بعض هؤلاء السياسيين الموالين للحزب الحاكم يذهبون إلى ما هو أبعد من نشر الصور فيعلقون على أداء هيئة المحكمة ويقولون مثلاً: "ما كان ينبغي للقاضي أن يفعل هكذا، أو ما قاله محامي الدفاع هذا كذب محض، على هيئة المحكمة ألا تقوم بتقييده في سجل الجلسات"، وهذا يعد تدخلاً صارخاً من قبل

فصل آلاف الموظفين العموميين تم بصورة جماعية عن طريق قوائم أعدت مسبقاً وتم إدراجها في مراسيم الطوارئ، ولم تتم معاملة كل حالة على حدة بالنظر للأدلة المقدمة ضد الموظف،

nesemat.com

الإنسان الأوروبية (ECTHR) وقد ورد في المادة 7 منها: "يجب ألا يتم إدانة أي إنسان على فعل لا يذكر القانون المحلي أو الدولي أنه جريمة وقت فعل الشخص له، كما لا يجوز تطبيق القوانين المستحدثة بأثر رجعي، فلا يعاقب الشخص على فعل لم يكن جريمة وقت ارتكابه له أو تطبيق عقوبة مشددة لم يقرها القانون إلا بعد ارتكابه الفعل"⁽²⁰⁾

وقد أوضحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECTHR) أهمية المادة السابعة من الاتفاقية بقولها: "الغرض الأصلي من إضافة المادة السابعة في الاتفاقية أن يعرف الشخص عواقب ما سيرتكبه أولاً، فإذا ما أقدم على جريمة يجب أن يكون واضحاً لديه عواقب ما يقحم نفسه فيه، فإن كان الفعل غير معاقب عليه قانوناً أثناء ارتكاب الفرد له فكيف لمحكمة أن تعاقبه وهو لا يعرف بأن ما فعله فعل مجرم من عدمه؟"⁽²¹⁾

كما أن المادة 15 من اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية التي وقعت عليها تركيا ومن المفترض أنها تلتزم بما ورد فيها ككل الأعضاء الموقعين على الاتفاقية، تنص على أنه يحق لتركيا في حالة إعلان الطوارئ الانتقاص المؤقت لبعض الحقوق والحريات مع مراقبة وإشراف من الاتحاد الأوروبي، وقد استغلت الحكومة التركية هذا النص بعد خمسة أيام فقط من محاولة الانقلاب، رغم أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أكدت على عدم مشروعية الانتقاص أو انتهاك ما ورد في المادة السابعة من المعاهدة حتى في ظروف الحروب أو الطوارئ. وقد

تغافلت الحكومة التركية تماماً ما تقره المادة السابعة من المعاهدة، ففي ظل حالة الطوارئ كان يتم إلقاء القبض على المعارضين لسياسة الحكومة دون وجود نص يعاقب معارضي الحكومة، كما أن الحكومة كانت تلقي القبض على بعض الأشخاص وتقوم بإغلاق المنشآت بدعوى وجود علاقة تربطها بحركة فتح الله كولن، رغم عدم وجود نص يجرم الانضمام للحركات المدنية، وحركة كولن من الحركات المدنية وتتنوع نشاطاتها بين فتح المدارس ونشر التعليم وإنشاء مراكز للحوار وتقديم مساعدات للفقراء.

فالتجريم يجب أن يتم وفقاً للإجراءات التشريعية والقانونية، كما يجب أن يكون القانون المجرّم للفعل لا يتعارض مع نصوص الدستور التركي والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها تركيا، ولكن الحكومة التركية وفي ظل قيادة أردوغان للبلاد أصبحت تنتهك القواعد الأساسية وبصورة مستمرة. فقد تعرض حوالي 400.000 مواطناً تركيا لانتهاك ممنهج لحقوقهم الأساسية في أثناء الاستجابات التي تعرضوا لها، كما تم اعتقال أكثر من 80.000 مواطناً بتهم مفبركة لا أصل ولا صحة لها. وفي ظل حالة الطوارئ أصبح وجود علاقة تربط المواطن مع حركة كولن أمراً كافياً

الحكومة التركية تقوم بالقبض على المواطنين الأعضاء في مؤسسات مدنية تم تسجيلها قانونياً، مخالفة بذلك الدستور التركي والمعاهدات الأوروبية لحقوق الإنسان.

nesemat.com

كما صرحت مفوضية فينسيا " أن المعايير التي تطبقها الحكومة التركية في ظل حالة الطوارئ لا تتوافق مع كون حالة الطوارئ مؤقتة" فعلى سبيل المثال تم "الفصل النهائي للموظفين العموميين وليس توقيفهم عن العمل بـصور مؤقتة" كما أكدت المفوضية في تقريرها على أن فصل آلاف الموظفين العموميين تم بصورة جماعية عن طريق قوائم أعدت مسبقاً وتم إدراجها في مراسيم الطوارئ، ولم تتم معاملة كل حالة على حدة بالنظر للأدلة المقدمة ضد الموظف، كما ورد في التقرير "إن الإجراءات الإدارية اللازم اتباعها في فصل الموظفين العموميين لم يتم مراعاة أي منها ولم تحترمها الحكومة على الإطلاق"⁽²⁴⁾.

كما ذكر تقرير المفوضية قولها: "يبدو واضحاً وبصورة جلية أن الفصل الجماعي للموظفين بموجب مراسيم الطوارئ قد حرم عشرات الآلاف من الموظفين من التظلم أمام القضاء" كما علقت المفوضية على فصل الموظفين العموميين بقولها: "لقد تم فصل الآلاف من الموظفين العموميين بذريعة وجود علاقة تربطهم بحركة كولن التي صنفتها الحكومة على أنها "إرهابية"، ولكن هذا المصطلح لم تتكلف الحكومة عناء شرحه ولا توضيح ماهية العلاقة التي سيتم العقاب عليها"⁽²⁵⁾.

لم تقف أضرار تصفية الموظفين على خلفية مراسيم الطوارئ عند فصلهم من عملهم تعسفاً، بل مهد الطريق أيضاً لمحاكمتهم جنائياً. فقد ورد في مراسيم الطوارئ المنشورة بالجريدة الرسمية

لاعتقاله وحسبه واعتباره "إرهابياً"، دون النظر أو التحقيق أو البحث عن كفاية الأدلة، كما أصبحت تهمة العضوية في حركة كولن هي الجريمة الأكثر شيوعاً، والمثير للسخرية أنه لم تقض محاكم الاستئناف بـ"إرهابية الحركة"، وهو الأمر الذي يجعل لصق صفة "إرهابية" بالحركة أمراً غير مقبول، حتى وإن صدر حكم بأن تكون الحركة "إرهابية" فهذا أيضاً لا يسوغ الحكم على الأفراد المعتقلين بحكم قانون الإرهاب، لأن انضمامهم للحركة إن ثبت فإنه لم يكن بمثابة جريمة وقت إلقاء القبض عليهم.

وقد أعدت مفوضية فينسيا⁽²²⁾ تقريراً عن الأوضاع في تركيا جاء فيه "لقد تجاوزت الحكومة التركية كل الحدود القانونية المنصوص عليها بالدستور التركي، والمنصوص عليها بالقانون الدولي في إجراءاتها الصادرة أثناء حالة الطوارئ"، كما نبه التقرير على وجود حقوق وحرريات أساسية لا يمكن انتهاكها والتعدي عليها أثناء حالة الطوارئ، وورد أيضاً بالتقرير أن "أي قيود تفرضها الدولة على الحريات أثناء حالة الطوارئ يجب أن تكون الضرورة ملحة في فرضها كما يجب عدم التوسع في استخدام تلك القيود وألا تتعدى الضرورة المنشئة"⁽²³⁾.

لقد تجاوزت الحكومة التركية كل الحدود القانونية المنصوص عليها بالدستور التركي، والمنصوص عليها بالقانون الدولي في إجراءاتها الصادرة أثناء حالة الطوارئ.

nesemat.com

أسماؤهم وتم وصمهم دون أي مراجعة قضائية أو إدارية بـ "أنهم إرهابيون أو على علاقة بمنظمات إرهابية". فمرسوم الطوارئ رقم 667 الصادر بتاريخ 23 يوليو/تموز 2016 ورد فيه قرار الفصل الجماعي للموظفين العموميين وتم استخدام المرسوم لفتح تحقيق جنائي بحق هؤلاء الموظفين.

أما الخطاب الذي أصدرته المحكمة الدستورية لتبرير فصل اثنين من قضاتها فهو أمر يتجاوز كل الانتهاكات القانونية الواردة في سياق فصل الموظفين العموميين، فمرسوم الطوارئ رقم 667 ينص على أن "كل من يعتبر عضواً أو له علاقة، أو تربطه رابطة ما بمؤسسة أو منظمة إرهابية، أو مجموعة أو منظمة يصفها الأمن القومي بأنها إرهابية أو أنها تمثل خطراً على الأمن القومي يجب فصله مباشرة من عمله"⁽²⁶⁾. إن هذه المعايير الضبابية التي وردت في مرسوم الطوارئ يتم استخدامها في فصل الموظفين العموميين بمن فيهم القضاة من عملهم، بل لقد زادت من صلاحيات جهاز الشرطة في القبض على المعارضين لسياسات حكومة أردوغان.

2. انتهاك مبدأ عدم رجعية القوانين

إن مبدأ عدم رجعية القوانين، ينص على عدم سريان أحكام القوانين الجنائية على الماضي، كما أنه لا يجوز اعتبار الفعل جريمة دون صدور قانون يعرف الجريمة بصورة واضحة. هذه المبادئ الهامة يتم تجاهلها تماماً في حالة القبض على أفراد حركة كولن، بل على كل المعارضين والمنتقدين لسياسات الحكومة بصفة عامة.

إن السوابق القضائية الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان واضحة للغاية في هذا الشأن. فالمادة 7 من الاتفاقية لا تضمن فقط مبدأ عدم سريان قوانين جنائية أكثر صرامة بصورة رجعية، بل أيضاً تنص على مبدأ رجعية القوانين الجنائية الأكثر تساهلاً. "وهذا المبدأ يتجسد في القاعدة التي تنص على أنه إذا وجد اختلاف بين القوانين الجنائية القديمة والحديثة وكانت القوانين الأخيرة أكثر تساهلاً فيجب على القاضي المنظور أمامه القضية أن يحكم بالقانون الأكثر مراعاة لمصلحة المتهم" وهو ما التزمت به المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان⁽²⁷⁾.

إن الحكومة التركية تقوم بالقبض على المواطنين الأعضاء في مؤسسات مدنية تم تسجيلها قانونياً، مخالفة بذلك الدستور التركي والمعاهدات الأوروبية لحقوق الإنسان، بالرغم من عدم وجود أي نص قانوني يجرم الانضمام للمنظمات والمؤسسات المدنية. فعلى سبيل المثال، كل المدارس والجامعات وبنك آسيا والمنظمات الاتحادية والمؤسسات المتخصصة ومنظمات المساعدات الإنسانية وقنوات الإعلام المرئي والمسموع والصحف والمجلات التي أنشأها رجال أعمال يعتقد ارتباطهم بحركة كولن،

الشعب التركي كانت لهم علاقات بمنشآت ومؤسسات الحركة بصورة أو بأخرى، ومن النادر أن تجد أحدًا لا تربطه علاقة مع حركة كولن من الشعب التركي⁽³¹⁾.

3 انتهاك مبدأ معقولة الأدلة والاتهام

لقد استخدمت الحكومة التركية بعض الذرائع التي سنورد ذكرها لفصل الموظفين واعتقالهم ومحاكمتهم، قائمة الذرائع هذه تدل على أن الحكومة التركية تنتهك الدستور التركي والمواثيق الدولية الموقعة عليها، كما أنها تتدخل وبصورة سافرة في النظام القضائي وتتلاعب به، أما عن المعايير التي تستخدمها الحكومة للقبض على عشرات الآلاف من المواطنين الأتراك، فهي معايير غامضة ولا يوجد فهم واضح لها لدى الحكومة نفسها، ولكن استنادًا إلى أوراق التوقيف، وأوامر الاعتقال، ولوائح الاتهام والمحاكمات القضائية يمكن استخلاص الذرائع التالية:

1/3 الاشتراك في جريمة زمان

كانت جريدة "زمان" الجريدة الأكثر توزيعًا في تركيا⁽³²⁾ حيث كانت توزع مليون نسخة يوميًا⁽³³⁾⁽³⁴⁾، كما كانت من طليعة الصحف اليومية التي اعترضت على سياسات الحكومة، ونشرت تقريرًا صحفيًا متعلقًا بالفساد المتفشى داخل الحكومة التركية، الذي تورط فيه أردوغان وآخرون.

على خلفية ذلك قامت الحكومة التركية بمصادرة جريدة زمان اليومية في 4 مارس/أذار 2016، على الرغم من أن الدستور يحظر صراحة مصادرة الصحف وكل مؤسسات البث والنشر بجميع أشكالها⁽³⁵⁾ وهكذا تحولت الجريدة بين عشية وضحاها من

أصبحوا إرهابيين بين عشية وضحاها ومباشرة بعد محاولة الانقلاب الفاشل في 15 يوليو/تموز 2016، بينما الحقيقة أن كل هذه المؤسسات والمنشآت السابق ذكرها كان لها وضع قانوني مستقر، إلى أن أعلن أردوغان معاداته لها بعد تحقيقات الفساد الشهيرة في 25/17 ديسمبر/كانون الأول 2013. هذه التحقيقات أثبتت تورط أردوغان نفسه وأفراد عائلته وعدد من وزراء حكومته وأبنائهم في فساد مالي ضخم قدر بمئات المليارات وقتها. والمثير للجدل أن بعض هذه المؤسسات قد صادرتها الحكومة قبل محاولة الانقلاب الفاشلة⁽²⁸⁾، والأعجب أن أردوغان وصف تحقيقات الفساد⁽²⁹⁾ وقتها بأنها انقلاب ضده وضد حكومته، وأعلن الحرب منذ ذلك الوقت على حركة كولن؛ وذلك رغم عدم وجود أي أدلة تثبت مشاركة حركة كولن في تحقيقات الفساد⁽³⁰⁾.

وقد أشار مفوض المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان "نيل موزينيكس" في أكتوبر/تشرين الأول 2016 إلى الممارسات المتناقضة التي مارسها أردوغان ضد حركة كولن، وأشار إلى أن حركة كولن قد طورت من نفسها وقدمت خدمات ومؤسسات تشمل كل قطاعات المجتمع، وكان لها تأثير إيجابي واضح في تطور المجتمع التركي من خلال خدماتها التعليمية والمدنية والتجمعات التجارية ووسائل الإعلام وفي قطاع المال والأعمال". وهذا يعني أن كثيرًا من المؤسسات المرتبطة بحركة كولن كان لها وضع قانوني مستقر وكانت تمارس عملها بصورة طبيعية حتى وقت إغلاقها، بل من الممكن القول: إن أغلبية

لا يوجد أي حكم قانوني يثبت تورط جريدة زمان في أي أعمال إرهابية، ولو وجد فمن المفترض ألا يطبق بصورة رجعية على من كانوا يعملون بالجريدة قبل صدور الحكم.

nesemat.com

إن هذا التعسف في استخدام مراسيم الطوارئ لا يقتصر على جريدة زمان وقرائها، بل يطال أيضًا عديدًا من المنشورات الهامة مثل صحيفة "Bugün" اليومية، ومجلة "Aksiyon" الإخبارية الأسبوعية والدورية الشهرية "Sızıntı" كانت مدرجة أيضًا كدليل جنائي من قبل المدعين العامين الذين حققوا مع المشتريين من قراء تلك المجلات والصحف، إذ يتم تضمين سجل الاشتراك في لائحة الاتهام باعتباره دليلًا⁽³⁸⁾.

2/3 عملاء بنك آسيا

كان بنك آسيا قبل إغلاقه في 2015 أكبر البنوك الإسلامية في تركيا⁽³⁹⁾، ومن أكبر البنوك التركية الخاصة، كما كان للبنك 210 فروع، ويعمل به 5000 موظف وقرابة المليون ونصف عميلًا، بالإضافة إلى أن البنك كان من أشهر الممولين للفعاليات الرياضية، فلقد كان الراعي الرسمي لدوري كرة القدم التركي بين عامي 2008 - 2012، مع العلم بأن البنك تم افتتاحه في 24 أكتوبر/تشرين الأول 1996 بعدما حصل على كل التصاريح القانونية اللازمة، والبنك كغيره من البنوك التركية يخضع للمراقبة والإشراف من الأجهزة الحكومية المختصة⁽⁴⁰⁾.

ورغم أن البنك كان أحد أعلى ثلاثة بنوك سيولة نقدية في تركيا إلا أنه لم يسلم من استهداف

جريدة مستقلة تعارض سياسات الحكومة، إلى جريدة موالية تردد ما تمليه عليها الحكومة. ولكن يبدو أن مصادرة الجريدة لم يكن كافيًا، حيث أغلقت الحكومة بعد محاولة الانقلاب الفاشل مؤسسة زمان الصحفية بمرسوم طوارئ رقم 668 في 27 يوليو/تموز 2016⁽³⁶⁾، وفي الحال صدرت مذكرات اعتقال بحق الكتاب والصحفيين والإداريين العاملين بالجريدة بتهمة أنهم "إرهابيون"⁽³⁷⁾، والحقيقة أنه لا يوجد أي حكم قانوني يثبت تورط الجريدة في أي أعمال إرهابية، ولو وجد مثل هذا الحكم القضائي فمن المفترض ألا يطبق بصورة رجعية على من كانوا يعملون بالجريدة قبل صدور الحكم.

وهكذا لم تعد المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الدستور أو القانون الجنائي التركي محل اعتبار، ففي كثير من الحالات تم القبض على مواطنين بتهمة الاشتراك في صحيفة "زمان"، بدعوى أن الجريدة هي جزء من حركة كولن "الإرهابية"، وكذلك يصبح زوج أو زوجة هذا المتهم وأولاده أيضًا مشتبهًا بهم في قضايا "إرهاب"، مع الأخذ في الاعتبار أن الجريدة كانت توزع مليون ومئتي نسخة يوميًا، كل هؤلاء أصبحوا مشتبهًا بهم، وسيضاعف الرقم بإضافة أزواج أو زوجات وأولاد المشتريين للجريدة.

واليوم هناك آلاف من المواطنين والمواطنات الأتراك المعتقلين بتهمة قراءة جريدة كانت توزع في كل مكتبات بيع الجرائد والمجلات، وتباع من خلال الكروت الائتمانية لأن لها وضعًا قانونيًا معتبرًا، وتعمل تحت مظلة القانون والدستور والقانون الدولي.

في مرسوم طوارئ رقم 667 أغلقت حكومة أردوغان 19 اتحادًا عماليًا فيدراليًا وكونفيدراليًا، بالإضافة لإغلاق 35 معهدًا طبيًا، و1.043 معهدًا تعليميًا خاصًا، و1.229 منظمة ومؤسسة، و15 جامعة.

nesemat.com

أورداغ" عن عدم رضاه يمثل هذه الإجراءات⁽⁴³⁾. وعند اعتقال الصحفيين البارزين "أحمد ألتان" و"محمد ألتان" ورد في جريدة "صباح" المملوكة لعائلة أردوغان تصريح لمفتش الشرطة قال فيه: "لقد وجدنا في منزل "محمد ألتان" بطاقة ائتمانية لبنك آسيا"⁽⁴⁴⁾، وفي الوقت ذاته قامت كل وسائل الإعلام الموالية للحكومة بالضغط على القضاة من خلال التبرير بأن علاقة أي فرد بالبنك تكفي دليلًا على اعتقاله⁽⁴⁵⁾.

كما أنه وطبقا للقواعد البنكية التركية فإن كل من أودع مبلغًا أقل من 100.000 ليرة تركية تضمن له الدولة أمواله حالة ما أفلس البنك، حيث يقوم صندوق تأمين الودائع الادخارية (TMSF) برد قيمة الودائع البنكية للعملاء إذا لم تتعد 100.000 ليرة. وقد صرح صندوق تأمين الودائع الادخارية أنه سيقوم برد قيمة وداخ عملاء بنك آسيا إذا ما أعلن البنك إفلاسه⁽⁴⁶⁾، ومن ثم فإن التعامل المالي بالإيداع والسحب وغيرها مع بنك آسيا لم يكن جريمة من الناحية القانونية، لكن الواقع أن قرابة المليون ونصف عميل لبنك آسيا باتوا في أعين الحكومة مشتبهًا بهم، ويُنظر إليهم على أنهم مجرمون إرهابيون محتملون. ووسط عدم الشفافية الموجودة بتركيا حاليًا لا يمكن الجزم بخصوص عدد الأشخاص الذين تم اعتقالهم بدعوى الإرهاب لإجرائهم معاملات بنكية ببنك "آسيا"، لكن المؤكد أنهم آلاف من المواطنين.

3/3 العضوية في الاتحادات العمالية

من المعلوم أن الاتحادات العمالية تدخل ضمن

أردوغان، لأن بعض المساهمين من المستثمرين بالبنك ذوو صلة بكون. وقد بدأت حملة أردوغان على البنك أولاً بإشاعة إفلاسه، ولأن هذه الشائعة لم يكن لها أي أساس من الصحة لم تجد لها تأثيرًا سلبيًا على البنك، لذا تم افتعال قضية قانونية لمصادرة البنك عن طريق الموالين للحكومة داخل المؤسسة القضائية، وقامت الحكومة بملاحقة المساهمين في البنك من المستثمرين وكذلك 700.000 مواطن خضعوا جميعهم للتحقيق لا لشيء إلا لأنهم من عملاء البنك⁽⁴¹⁾.

وفي بعض مستندات المحكمة جاء ما يلي: "المدعى عليه وزوجه أو زوجته خضعوا للتحقيق فيما إذا كانوا من عملاء بنك آسيا أم لا، أو قاموا بأي معاملة بنكية من خلال بنك آسيا، وإن وجدت فقد تم الفحص الكامل لكل المعاملات البنكية من إيداع وسحب وتحويل وغيرها من المعاملات"، ويعتبر المتهم عضوًا في منظمة إرهابية إن كان له أي تعامل بنكي مع بنك آسيا، وتتم محاكمته ومعاملته طبقًا لذلك⁽⁴²⁾. ولقد أغضب هذا الوضع المشرعين الأتراك حتى من أعضاء الحزب الحاكم ذاته، فقد صرح نائب الحزب الحاكم في مدينة "مانيسا" التركية "سلجوك

هناك آلاف من المواطنين المعتقلين بتهمة قراءتهم جريدة كانت توزع في كل مكاتب بيع الجرائد والمجلات، وتباع من خلال الكروت الائتمانية لأن لها وضعاً قانونياً معتبراً، وتعمل تحت مظلة القانون والدستور.

nesemat.com

اعتراضهم على هذه الإجراءات، وصدرت أصوات معارضة لتلك الإجراءات من داخل الحزب الحاكم نفسه، فالصحفي "أحمد تاش كتيان" وهو صاحب عمود في جريدة "ستار" الموالية للحكومة كتب: "إذا اعتبرنا 25/17 ديسمبر هي حجر الأساس في الخلاف مع حركة كولن، وأطلقنا على كل العاملين والمنضمين للمؤسسات الموالية للحركة وصف "إرهابي" بالرغم من أن هذه المؤسسات كانت تعمل تحت القانون ووضعها القانوني لا شائبة فيه، إذن فالحكومة متناقضة في أفعالها. فعلى سبيل المثال ظلت أعمال بنك آسيا وأوضاعه القانونية مستمرة بعد أحداث 25/17 ديسمبر/كانون الأول، وكذلك ظل اتحاد رجال الأعمال (TUSKON) يمارس نشاطه أيضاً وكذلك الاتحاد التعليمي (Aktif Eğitim-Sen)، بل الحكومة ذاتها دفعت اشتراكات مالية بالنيابة عن من يريد الانضمام لهذه الاتحادات. فأخبروني هل من المنطقي اعتبار علاقة مع منظمة أو مؤسسة قانونية -بدليل تعامل الدولة بمؤسساتها معها- دليلاً على الإرهاب؟"⁽⁵²⁾.

وفي هذا الصدد نذكر مثلاً للاتحادات الكونفيدرالية وهو اتحاد (Cihan-Sen) وقد أسسه 22.104 موظفاً

مؤسسات المجتمع المدني، هذه الاتحادات أسسها أفراد مقربون من حركة كولن، وفقاً للقواعد القانونية والإجراءات الإدارية اللازمة قانوناً وقت إنشائها⁽⁴⁷⁾. لقد تأسس أول اتحاد من هذه الاتحادات باسم اتحاد (Aksiyon-İş)، وكان يركز على قطاع التعليم، ثم توسع في إنشاء اتحادات للقطاعات المختلفة، لتتحول إلى كونفدرالية اتحادات تشمل العاملين في القطاعات المختلفة⁽⁴⁸⁾. هذه الاتحادات كان يُنظر إليها من قبل الاتحادات التابعة للموالين لأردوغان على أنها منافس يجب إزاحته، وهذا ما مثل نزاعاً بين حركة كولن وأردوغان.

ومع تحقيقات الفساد الشهيرة 25/17 ديسمبر/كانون الأول 2013 باتت حركة الخدمة تترشح تحت ضغط شديد، كما استخدم الانقلاب الفاشل ذريعة فرضت على أثره حالة الطوارئ بالجمهورية التركية؛ ففي مرسوم طوارئ رقم 667 أغلقت حكومة أردوغان 19 اتحاداً عمالياً فيدرالياً وكونفيدرالياً، بالإضافة لإغلاق 35 معهداً طبياً، و1.043 معهداً تعليمياً خاصاً، و1.229 منظمة ومؤسسة، و15 جامعة⁽⁴⁹⁾. وتعرض المنضمون لهذه الاتحادات العمالية من حركة الخدمة لعمليات فصل واسعة من أعمالهم⁽⁵⁰⁾.

وبهذا تحولت كل الاتحادات التابعة للحركة إلى مؤسسات إرهابية وأصبح الأعضاء بها إرهابيين، وصارت العضوية في أحد هذه الاتحادات دليل إدانة⁽⁵¹⁾.

لقد أظهر عديد من القانونيين والصحفيين

تهمة قانونية لإغلاقها، واعتقال العاملين بها من خلال مرسوم طوارئ، وحُددت أسماء الأعضاء الذين حضروا خطاب "رضا نور ميرال" على وجه التحديد وتم اعتقالهم⁽⁵⁷⁾.

وهكذا أصبحت منظمة (TOSKON) منظمة "إرهابية"، رغم أنها كانت منذ ثلاث سنوات تضم 40.000 عضواً من أنشط رجال الأعمال في تركيا⁽⁵⁸⁾.⁽⁵⁹⁾ كما كان أردوغان وبعض الوزراء لا سيما وزير الاقتصاد يحضرون اجتماعات الجمعية العامة⁽⁶⁰⁾.

5/3 التطوع للعمل في مؤسسة كيمسه يوكمو الخيرية (Kimse Yok Mu)

(Kimse Yok Mu) وتعني "هل من مغيث؟" منظمة خيرية تأسست عام 2004 في إسطنبول⁽⁶¹⁾، وتطورت حتى أصبحت منظمة دولية، وفيما بعد أصبحت شريكة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UN-HCR)، كما أنها كانت المنظمة الإغاثية الوحيدة في تركيا التي يعتبرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) هيئة استشارية. نشطت المنظمة بأعمالها الإغاثية في أكثر من 113 دولة حول العالم. وقد طورت المنظمة نشاطاتها لتكون جاهزة لتقديم المساعدات الطارئة بعد الزلازل والفيضانات والكوارث الطبيعية، وإعادة الإعمار للمستشفيات والمدارس والمنازل، وتقديم العلاج المجاني والعمليات الجراحية المجانية.

ولكن لأنها تابعة لحركة كولن أصبحت تتعرض للهجوم من قبل أردوغان واعتبرها عدوة له، فألغى رخصة عملها وتم تعليق المساعدات الدولية التي

عاما في يوليو/تموز 2016 طبقا للبيانات الحكومية⁽⁵³⁾ وكان 18.045 عضواً من أعضائه تحت مظلة اتحاد (Aktif-Sen)، وقد أصبح كل هؤلاء الأعضاء يواجهون خطر محاكمتهم على خلفية أنهم "إرهابيون"، كما أن هناك الآلاف من المدرسين المحتجزين بالسجون لمجرد انضمامهم لهذه الاتحادات⁽⁵⁴⁾.

4/3 العضوية في مؤسسة توسكون (TUSKON)

الاتحاد التركي لرجال الأعمال والصناعيين الأتراك، ويعرف مختصراً باسم (TUSKON) هو مؤسسة أم تضم تحت مظلتها 211 جمعية رجال أعمال في تركيا، بالإضافة لـ 150 جمعية رجال أعمال حول العالم. كانت هذه المؤسسة تنظم فاعليات استثمارية وتجارية تحت رعاية الحكومة التركية، إلى أن تم إغلاقها بمرسوم الطوارئ رقم 667 في 23 يوليو/تموز 2016 بتهمة "الإرهاب". وهكذا أغلقت الحكومة التركية 1000 شركة في 2017 فقط، وصادرت رؤوس أموال شركات تُقدر بـ 11 مليار دولار⁽⁵⁵⁾. كما جمدت أصول وممتلكات كل أعضاء مؤسسة (TUSKON).

والإتهام الرئيسي الموجه ضد (TUSKON) هو أن رئيسها في الاجتماع العادي الخامس "رضا نور ميرال" ألقى خطاباً جريئاً قال فيه: "على السياسيين المستهدين للتربح من مناصبهم التخلي عن السياسة والتوجه للعمل التجاري"، وقد فهم من ذلك أنه يقصد تحقيقات الفساد 25/17 ديسمبر/كانون الأول 2013⁽⁵⁶⁾. وقد أخذ أردوغان هذا الكلام على محمل الجد وطالب الأعضاء بترك مؤسسة (TOSKON)، وعندما فشل في القضاء على المؤسسة، دبر

يعتبر المتهم عضوًا في منظمة إرهابية إن كان له أي تعامل بنكي مع بنك آسيا، وتتم محاكمته ومعاملته طبقًا لذلك.

nesemat.com

طبية، و118 مؤسسة طبية في تركيا، وعدد أعضائها قرابة 20.000 عضوًا⁽⁶⁹⁾. وقد قررت VESKON بأن تحل نفسها في 5 يناير 2016⁽⁷⁰⁾، بعدما تعرضت لهجمات وحملات من قبل الحكومة تستهدف إفلاس المؤسسة والعاملين بها، واعتقل عدد من الأطباء الذين عملوا بالمؤسسة.

كما أغلقت الحكومة التركية 50 مستشفى كبيرًا مما تسبب في تحويل 20.000 طبيب إلى عاطلين عن العمل. كما أغلق 14 مستشفى أخرى، و36 مركزًا طبيًا للاشتباه في علاقتهم بحركة كولن، وكان يعمل بتلك المنشآت الطبية ما يزيد عن 7.200 فرد منهم أطباء وباحثون وأكاديميون وموظفون إداريون وعمال⁽⁷¹⁾، بالإضافة إلى 1.684 طبيبًا و7.505 عمال بالمجال الطبي تمت تصفيتهم من المنشآت الطبية الحكومية بصورة جماعية من خلال مرسوم طوارئ، كما أغلقت الحكومة مركزًا طبيًا للخصوبة بإسطنبول يدار بواسطة أطباء أتراك وأرمن⁽⁷²⁾.

وقد صرح "رشيد توكال" رئيس اتحاد الأطباء الأتراك (TTB) أنه تم فصل العديد من ذوي الخبرة والمهارة الطبية من المتخصصين في المجال الطبي وهو ما يعد خسارة فادحة⁽⁷³⁾.

تقوم بتقديمها في 22 سبتمبر/أيلول 2014⁽⁶²⁾، وبعد محاولة الانقلاب الفاشل في 15 يوليو/تموز 2016 تم إغلاقها كليًا⁽⁶³⁾. وتم القبض على المتطوعين والعاملين في المنظمة بتهم أدق ما توصف به أنها تهم اعتباطية ليس عليها أي دليل، وما يدعو للسخرية أن أردوغان نفسه كان يدعو المواطنين ورجال الأعمال إلى تمويل عمليات الإغاثة التي تقوم بها المنظمة⁽⁶⁴⁾. كما تم القبض على محافظ إسطنبول "حسين عوني موتلو" لأنه تبرع بـ 6 دولارات لمنظمة (Kimse Yok Mu) هل من مغيب؟⁽⁶⁵⁾.

6/3 الأطباء والعاملون في القطاع الطبي

نشط عمل حركة الخدمة في مجالات مختلفة، وكان هناك اهتمام كبير بالعمل المدني في القطاع الطبي، حيث أنشأت الخدمة ما يقرب من 200 مؤسسة طبية غير حكومية أغلقتها الحكومة خلال عام 2017. وتم وصف آلاف من الأطباء والعاملين في المنشآت الطبية التابعة للخدمة بأنهم "إرهابيون"⁽⁶⁶⁾، حتى إن التطوع لإجراء العمليات والفحوصات في دول أفريقية كان يعتبر دليل إدانة للأطباء⁽⁶⁷⁾، كما اعتقل الدكتور "أكرم يتر" زوج ابنة "بولنت أرينتش" المتحدث السابق باسم البرلمان التركي ونائب رئيس الوزراء، لأنه عمل في الاتحاد الفيدرالي للصحة العالمية⁽⁶⁸⁾.

والاتحاد الفيدرالي للصحة العالمية كان يعمل تحت مظلة كونفيدرالية "وفاء الصحة" المشهورة بـ"VESKON" والتي كانت تضم خمسة فيدراليات

كما استهدفت الحكومة التركية المحامين والحقوقيين العاملين في مجال حقوق الإنسان؛ فأغلقت 43 منظمة حقوقية خلال العام الماضي، وبعد إغلاقها صادرت الحكومة كل المنشآت التابعة لها.

وبعد عرقلة المحاكمات القضائية للمحامين حُكم عليهم بعقوبات مشددة، وأدينوا "بالإرهاب" أو بالمشاركة في "الانقلاب". فعلى سبيل المثال لا الحصر بعد محاكمات استمرت 8 شهور كاملة تم الحكم على كل من "جمال الدين أوزر" الرئيس السابق لنقابة مدينة "أرزينجان" بالسجن لـ 8 سنوات و9 أشهر كما تم الحكم على "طالب ناير" أحد أعضاء جمعية حقوقية بـ 10 سنوات⁽⁷⁷⁾.

8/3 حيازة كتب فتح الله كولن

بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو/تموز 2016 أصبح امتلاك وحيازة كتب لفتح الله كولن أو أخرى مطبوعة في دور نشر تابعة لحركة كولن جريمة مرسوم طوارئ رقم 668 بتاريخ 27 يوليو/تموز 2016، كما أُغلقت كل دور نشر الكتب التابعة لحركة كولن⁽⁷⁸⁾. وأصدر المدعي العام في "باكير كوي" قرارًا بمنع نشر أو تداول 672 كتابًا من دور نشر تابعة لحركة كولن سواء في صورتها الورقية أو الرقمية كما تقضي العريضة باعتبارها دليل إدانة لمن يتم القبض عليه متلبسًا وهي معه أو في بيته⁽⁷⁹⁾، مع الأخذ في الاعتبار أن لكولن 64 كتابًا يباع منها في العام مليون نسخة، كما أنها ترجمت لعدة لغات غير اللغة التركية، وبهذا فإن هذا القرار الذي اتخذته المدعي العام يضع ملايين المواطنين الأتراك تحت الاشتباه.

أعرب المفوض السامي لحقوق الإنسان عن قلقه العميق إزاء الاعتقال الجماعي وإقالة الموظفين العموميين والتجديد المستمر لحالة الطوارئ بتركيا، قائلاً: إن مناخ الخوف هو من يحكم تركيا الآن.

7/3 جمعيات المحامين

كل المحامين وجمعيات المحامين التي يشتهب في قربها من حركة كولن يتم إبعادها وعدم التعامل مع محاميها⁽⁷⁴⁾، كما يُستهدف المحامون باتهامهم جزافاً بتهم جنائية، ويحرم عشرات الآلاف منهم من حقوقهم الأساسية في الوصول إلى مستشار قانوني، ومراعاة الأصول القانونية والمحاكمات العادلة.

لقد اعتقلت السلطات التركية 523 محامياً منهم رؤساء لجمعيات المحامين ونقاباتهم، كما يوجد 1.318 محامياً يحاكمون أمام القضاء منذ 2016⁽⁷⁵⁾، وفي أكثر هذه الحالات تدخلت الحكومة في المحاكمات وعرقلتها حيث عملت على تأخير وصول المتهمين إلى مستندات وأوراق القضية، ولم تستمع لأقوالهم حول التهم الموجهة ضدهم، أو لم توفر لهم الوقت الكافي لإعداد الدفاع الخاص بهم، وهذا لا يعد انتهاكاً للقانون والدستور التركي فحسب، بل هو انتهاك للمواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق سواء الأوروبية أو التي أعدتها الأمم المتحدة. والجمهورية التركية ملتزمة بالإيفاء بما تضمنته تلك المعاهدات؛ لأنها من الدول الموقعة عليها⁽⁷⁶⁾.

أصبحت منظمة (TOSKON) منظمة "إرهابية"، رغم أنها كانت تضم 40.000 عضواً من أنشط رجال الأعمال في تركيا، كما كان أردوغان وبعض الوزراء لا سيما وزير الاقتصاد يحضرون اجتماعات الجمعية العامة.

nesemat.com

الصادرة من دور النشر التابعة لحركة كولن صارت كتباً محظورة⁽⁸⁷⁾، وتم إحراق مئات الآلاف من تلك الكتب.⁽⁸⁸⁾

9/3 إلغاء اشتراكات ديجيتورك

كانت مجموعة (Digiturk) تابعة لمجموعة (جوكوروا الإعلامية)، التي تعمل تحت مظلة صندوق التأمين على الودائع الادخارية (TMSF) لفترة طويلة، إلى أن تم بيعها إلى رجل أعمال قطري مقرب من أردوغان⁽⁸⁹⁾، ومن دون إجراء مزايمة علنية للبيع كما هو متبع وفي ظروف مريبة، كما سُلمت نوافذ إعلامية أخرى من مجموعة (جوكوروا الإعلامية) لرجال أعمال منتسبين إلى حزب العدالة والتنمية، ونقلت ملكية صحيفتي "Akşam" و "Güneş" إلى (أدهم سانجاك) عضو المجلس التنفيذي للحزب الحاكم⁽⁹⁰⁾، الذي حول هذه المنافذ الإعلامية إلى شريك في الانتهاكات التي يقوم بها أردوغان عن طريق التسويق لها وتأييدها. وهكذا أصبحت مجموعة (Digiturk) أحد العوامل المساهمة في إسكات الإعلام الحر والمعارض لأردوغان.

من ناحية أخرى تم رصد شبكات التلفزيون التابعة والمتعاطفة مع حركة كولن، كما رُصدت

ما يجدر الإشارة إليه أن قرار محكمة "باكير كوي" صدر قبل صدور مرسوم الطوارئ الذي يجرم امتلاك كتب ومجلات دور النشر التابعة لحركة كولن⁽⁸⁰⁾، هذه القرارات أجبرت ملايين المواطنين على حرق الكتب "الممنوعة" أو إلقائها في القمامة، بل إن الشرطة كانت تجمع الكتب من صناديق القمامة وتحقق مع من تجد بصماته على الكتب⁽⁸¹⁾. وقد تداولت وسائل الإعلام التركية في 23 يوليو/تموز 2016 قضية قام فيها أحد أئمة المساجد بإلقاء كتب لكولن في سلة المهملات العامة وتم القبض عليه بمدينة "قاديرلي" التركية جنوب شرق البلاد⁽⁸²⁾. وهناك أطنان من التقارير الإخبارية المشابهة؛ على سبيل المثال "اعتقال محام أثناء إحراقه لكتب كولن"⁽⁸³⁾، "اعتقال مهندس مدني أثناء إحراقه لكتب كولن"⁽⁸⁴⁾، "اعتقال مدرس أثناء إلقائه كتب كولن بسلة المهملات"⁽⁸⁵⁾.

أدخلت هذه التقارير المواطنين الأتراك في حالة من الاضطراب، وأصبحوا لا يعرفون كيف يتخلصون من الكتب والمجلات التي اشتروها الحديث منها والقديم، ومرسوم طوارئ رقم 668 أصبحت هذه المصنفات الأدبية تتصف بأنها تحض على الإرهاب والعنف، بالرغم من عدم حظرها بواسطة القضاء والنظام الإداري. كما قامت الحكومة بإغلاق مكتبة (NT) لبيع الكتب التابعة لحركة الخدمة، التي كانت أكبر مكتبة لها فروع في جميع أنحاء تركيا⁽⁸⁶⁾، المثير للعجب أن كثيراً من الكتب التي تتناول العلوم الطبيعية والكيمياء والفيزياء وغيرها من الكتب

اعتبار إلغاء اشتراك (Digiturk) دليلاً على العضوية في "منظمة إرهابية"، وكذلك فإن إصدار بيانات علنية داعمة لمقاطعة مجموعة (Digiturk) كان يعد أيضاً دليل إدانة. ومن ثم فإنه من الصعب تخيل سيادة القانون في بلد يتم فيها اعتقال أشخاص عاديين لمجرد أنهم ألغوا اشتراكاتهم في مجموعة قنوات تلفزيونية.

10/3 حيازة دولار واحد

لقد أصبح امتلاك دولار واحد دليلاً على ارتباط الشخص بحركة كولن، فالحكومة تدعي أن أعضاء الحركة يستخدمون كوداً سرياً موجوداً في الأرقام التسلسلية المسجلة على الدولار. ليس من الواضح كيف توصلت الحكومة إلى نظرية المؤامرة هذه أو إلى أي أدلة تستند، وإن اعتقد الكثيرون أنه تم إعدادها من قبل نظام أردوغان لتقديم مؤامرة غامضة تبرر الحكومة من خلالها ما تقوم به من اضطهاد لأعضاء حركة كولن.

إن الأرقام المسلسلة على الدولار يحددها البنك الاحتياطي الفيدرالي (FRB) الصادرة منه العملة، ويقوم بطباعتها مكتب الطباعة التابع لوزارة الخزانة الأمريكية⁽⁹⁶⁾. لقد تم القبض على عديد من الأفراد لمجرد أنهم كانوا يحملون دولاراً في حقائبهم أو احتفظوا به في منازلهم، ومن الأمثلة الصارخة على هذا السخف هو اعتقال عالم الفيزياء "سيركان غولج" الذي يعمل بوكالة ناسا، وهو مواطن أمريكي من أصل تركي، يبلغ من العمر 36 عاماً واعتقل بعد الانقلاب الفاشل عندما كان في المطار منتظراً طائرة عودته إلى ولاية "هيوستن" الأمريكية. فقد أتهم

محطات التلفزيون الناطقة بالكرديّة كأهداف، وأمر أردوغان شركة (Türksat) التي تسيطر على قطاع البث الفضائي بعدم تقديم خدمة البث التلفزيوني للمحطات المعارضة، وطلب أردوغان من منصة البث الخاصة بـ DigiTurk استبعاد المحطات المعارضة من قائمة القنوات الخاصة بها. وتم تنفيذ طلب أردوغان رغم أن هذه الإجراءات لا تتناسب مع حرية الصحافة وحرية التعبير وقواعد القانون التجاري. وكان رد الفعل هو اعتراض المعارضة المدنية والسياسية على هذا التعسف، وقامت المؤسسات الصحفية بإصدار بيانات تؤكد فيها على عدم قانونية إجراءات الحكومة⁽⁹¹⁾، وانطلقت حملة لمقاطعة مجموعة قنوات (digiturk) وقد أيد ذلك عديد من الأشخاص حتى من معارضي حركة كولن⁽⁹²⁾. وقد دعم هذه المقاطعة كلٌّ من "كمال كيليدشدار أوغلو" و"دينيز بايكال" زعماء حزب الشعب الجمهوري المعارض⁽⁹³⁾، ورغم أن حزب الحركة القومية (MHP) كان من غير المؤيدين لهذه المبادرة من الناحية المؤسسية، إلا أن بعض نواب حزب الحركة القومية (MHP) انضم للمقاطعة⁽⁹⁴⁾ ولكن بعد أحداث الانقلاب الفاشل في 15 يوليو/تموز 2016 اعتبرت مثل هذه المقاطعة المدنية والديمقراطية والقانونية المحضة دليلاً لاتهام حركة كولن بأنها "منظمة إرهابية".

واعترفت المعلومات التي قدمتها شركة Digiturk بشأن وضع الاشتراكات كافية لوضع المشتركين قيد الاعتقال⁽⁹⁵⁾، وقد أدت هذه الممارسات التعسفية إلى مظالم هائلة في بعض لوائح الاتهام، حيث تم

تم اعتبار إلغاء اشتراك (Digiturk) دليلاً على العضوية في "منظمة إرهابية"، وكذلك اعتبر إصدار بيانات علنية داعمة لمقاطعة مجموعة (Digiturk) أيضاً دليل إدانة.

www.nesemat.com

إرهابية. كما أن الخبراء القضائيين يشيرون إلى أنه لا يمكن اتهام شخص ما باستخدام وسيلة اتصال معينة، كما يقولون لا يجوز إجراء مراقبة فنية على استخدامات المواطنين إلا بأمر من المحكمة، وينص قانون السوابق القضائية في المحاكم التركية على أن بيانات المراقبة الفنية التي يتم جمعها دون أمر من المحكمة لا تعتبر أدلة مقبولة. ورغم نص القانون فإن المحاكم تتعرض لضغوط من حكومة أردوغان، ولا تزال تُقاضي عشرات الآلاف من الأشخاص المشتبه بهم والتي وردت أسماؤهم في قائمة أعتها وكالة الاستخبارات الوطنية التركية (MIT) بزعم أنهم قاموا بتحميل برنامج (ByLock)، وقد أعدت تلك القائمة من قبل وكالة الاستخبارات الوطنية التركية على أساس انتقاد المواطنين للحكومة، وفي خطاب أرسلته المديرية العامة للأمن التركي في أكتوبر/تشرين الأول 2016 إلى جميع وحدات الشرطة في البلاد، طُلب فيه من ضباط الشرطة الحصول على اعترافات من المحتجزين حول سبب استخدامهم لـ (ByLock)، وذلك لأن مجرد استخدام التطبيق لا يعتبر جريمة. ولا يزال آلاف المواطنين يقعون داخل السجون لمجرد استخدامهم تطبيق (ByLock) فعلى سبيل

بأنه عميل لـ (CIA) وكانت الأدلة عبارة عن الدولار الموجود معه⁽⁹⁷⁾. وأصدرت اللجنة المهتمة بالباحثين المهتمدين في جميع أنحاء العالم (CCS) نداءً لإطلاق سراحه⁽⁹⁸⁾. كما تم اعتقال الطالب "ياووز سليم يايلا" البالغ من العمر تسعة عشر عامًا، بسبب وجود دولار معه في 22 يوليو/تموز 2016، حيث كان في طريقه لقضاء بعض الوقت مع والده الذي يعيش في الولايات المتحدة⁽⁹⁹⁾. وزعمت الحكومة في لوائح الاتهام المقدمة ضد المدعى عليهم من قبل النيابة العامة أن كبار الإداريين في الحركة يستخدمون الدولار فئة F، في حين أن المدراء يستخدمون فئة C، وأما باقي الأعضاء فيستخدمون الدولار فئة J رغم انتفاء أي دليل على صحة هذا الكلام⁽¹⁰⁰⁾، ورغم أن الحركة نفت أي مؤامرة من هذا القبيل أو أي اتصال سري.

4. انتهاك مبدأ حق حرية الرأي والتعبير

تعمل الحكومة التركية أيضاً على المضي قدماً في حملة لتجريم برامج التشفير المتاحة للجمهور بناءً على ادعاء مثير للجدل بأن تطبيق الهواتف الذكية الذي يُطلق عليه "ByLock" يستخدمه أعضاء حركة كولن كأداة اتصال سرية بينهم، ولذلك فالحكومة تعتبر تحميل هذا التطبيق من الإنترنت حجة كافية على أن هذا الشخص "إرهابي"، سواء كان صحفيًا يريد حماية مصادره أو أحد العاملين في المنظمات غير الحكومية الذي يحاول الحفاظ على أن تظل هوية الضحية مجهولة، ويقول المنتقدون لهذه الإجراءات إن استخدام التطبيقات التكنولوجية المختلفة ليس نشاطاً إجرامياً ولا يعد دليلاً على العضوية في منظمة

الحكم فسوف يُرسل إلى السجن رغم الحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها.

لقد أثار تجريم البرمجيات المشفرة غضب "ديفيد كاي" المقرر والمعني بتعزيز وحماية حق حرية الرأي والتعبير التابع للأمم المتحدة، ففي تقريره الصادر في يونيو/حزيران 2017 قال: إن "السلطات التركية ربطت بين تطبيق (ByLock) وحركة كولن مدعية أنه أداة اتصال سرية للحركة. والاعتقالات تحدث أحياناً على أساس وجود تطبيق (ByLock) على كمبيوتر الشخص، وغالباً ما تكون الأدلة المقدمة ضد المواطنين غامضة. وبحسب المعلومات المتوافرة، فلقد حصل جهاز الاستخبارات التركي على قائمة بمستخدمي (ByLock) العالميين، وتم استخدام هذه القائمة لتتبع واحتجاز الأشخاص. ويذكر أن عشرات الآلاف من الموظفين العموميين قد تم فصلهم وإلقاء القبض عليهم بسبب استخدامهم للتطبيق"⁽¹⁰¹⁾.

أما عن المجلس الأعلى للقضاء (HSK) فقراراته تسيطر عليها الحكومة بصورة كاملة، فلقد قام المجلس الأعلى للقضاء بالتقليل من شأن رئيس محكمة العدل الإقليمية في أنطاليا "زينول دمير"، وتم نقله لمحكمة "دينيزلي" بعد أن رفض قبول استخدام تطبيق (ByLock) كدليل على جريمة "الإرهاب"، ويبدو أن الضغوط التي يقع تحت تأثيرها القضاة شديدة للغاية، لدرجة أن جعلت "دمير" يصدر مؤخراً حكماً بسجن "هاجر أيدين" إحدى المنتميات لحركة كولن لمدة ست سنوات وثلاثة أشهر لاستخدامها تطبيق (ByLock)، وفي حكمه أعرب "دمير" أن استخدام

بعد محاولة الانقلاب الفاشلة 2016 أصبح امتلاك وحيازة كتب لفتح الله كولن أو أخرى مطبوعة في دور نشر تابعة لحركة كولن جريمة بمرسوم طوارئ رقم 668 بتاريخ 27 يوليو/تموز 2016.

المثال، قُبض على "أيدين صفا أكاي"، وهو قاض في المحاكم الجنائية الدولية التابعة للأمم المتحدة (MICT) بتهمة "الإرهاب والانقلاب" في 21 سبتمبر/أيلول 2016 استناداً إلى جملة من الأدلة منها استخدامه لتطبيق (ByLock). وأثناء جلسة استماع المحكمة الجنائية العليا رقم 16 في "أنقرة" أكد "أكاي" أنه استخدم (ByLock) مع تطبيقات المراسلة الفورية الأخرى، وقال إنه استخدمه بناء على توصية صديق من بوركينا فاسو فقام بتنزيل التطبيق من متجر (Google Play)، وتدخلت الأمم المتحدة من خلال قرارها المؤرخ في 8 فبراير/شباط 2017، الذي أكدت فيه على أن "أكاي" يتمتع بامتيازات وحصانات تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين، بموجب القانون الدولي عند المشاركة في أعمال الأمم المتحدة، حتى أثناء قيامهم بمهامهم في بلادهم، وأحيلت القضية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي طُلب منه إلزام تركيا بالامتنال لإطلاق سراح "أكاي"، وفي يونيو/حزيران 2017 أصدرت المحكمة الجنائية العليا رقم 16 بأنقرة حكماً على "أكاي" بالسجن لمدة سبع سنوات وستة أشهر بتهمة العضوية في منظمة إرهابية، وفي حال ما أيدت محكمة الاستئناف العليا

قبضت الشرطة على "لَونَت كُنش" بدلا عن شقيقه الصحفي "بولنت كُنش"، كما تم القبض على "مصطفى تورك" والد الكاتب "جمال تورك" وهو مزارع بلغ 81 عاما من العمر بدلا عن ابنه.

على "مصطفى تورك" والد الكاتب "جمال تورك" وهو مزارع بلغ 81 عاما من العمر بدلا عن ابنه (104).

وهناك شكل آخر من أشكال العقاب يُستخدم على نطاق واسع في تركيا ما بعد الانقلاب الفاشل، وهو إلغاء جوازات السفر؛ فلقد حُرم عديد من المواطنين الأتراك من حقهم في حرية التنقل، فعلى سبيل المثال، ما حدث لـ"ديلك دوندار" زوجة الصحفي "جان دوندار" التي مُنعت من السفر إلى الخارج؛ لأن زوجها الصحفي المطلوب من السلطات هارب. كما لقي نفس المصير "ابن أركان غول" وابنة شاهين ألباي⁽¹⁰⁵⁾، وكذلك "إسرا كارايغيان" ابنة "إبراهيم كارايغيان" البالغة من العمر 21 عامًا، التي كانت تعمل بإدارة تحرير صحيفة "زمان"، حيث قبض عليها ووضعت في السجن في 18 أغسطس/ آب 2017، بتهمة أن والدها فتح حسابًا ببنك آسيا لتغطية نفقات دراستها ومصروفاتها.

6. انتهاك مبدأ الحق في العمل

لقد أدى التعسف وغياب سيادة القانون في تركيا إلى الحرمان من الحق في العمل والضمان الاجتماعي، فالمدرسون الذين فصلوا بشكل غير قانوني من وظائفهم في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشل، يذكر

تطبيق (ByLock) وحده لا يمكن أن يكون دليلاً كافياً على جريمة⁽¹⁰²⁾.

5. انتهاك مبدأ فردية المسؤولية الجنائية

لقد تجلت واحدة من أكثر الممارسات غير القانونية إثارةً في تركيا، من خلال انتهاك مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية. وهناك عديد من الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها وأوردتها عديد من التقارير الدولية، من تلك الأمثلة الحالة المشهورة للصحفي "بولنت كوروجو"؛ فعندما لم تتمكن الشرطة من العثور عليه في محل إقامته، أُلقت القبض على زوجته "هاجر كوروجو"، وهي ربة منزل وأم لخمسة أطفال، وأبقتها الشرطة قيد الاعتقال لمدة ثمانية أشهر كاملة بلا لائحة اتهام موجهة ضدها، فكون زوجها مطلوب القبض عليه كان سبباً قانونياً كافياً من وجهة نظر السلطات لتقوم باعتقالها ومقاضاتها.

الحالة الثانية التي يمكن عرضها في هذا السياق أيضاً هو "سرمد شوكور" والد لاعب كرة القدم التركي الشهير "هاكان شوكور"؛ فعندما لم تستطع الشرطة العثور على ابنه اعتقلته نيابة عنه. ما تجدر ملاحظته في هذه الحالة أن "هاكان شوكور" كان برلمانياً سابقاً انفصل عن حزب أردوغان، احتجاجاً على الفساد المستشري داخل الحكومة وأصبح أحد أبرز منتقديه. وقد ورد ذكر هذين المثالين في تقرير حقوق

الإنسان لعام 2016 الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية⁽¹⁰³⁾. وكذلك قبضت الشرطة على "لَونَت كُنش" بدلا عن شقيقه الصحفي "بولنت كُنش" رئيس التحرير السابق لـ "Today's Zaman"، كما تم القبض

"محمد أردوغان" على هذه الانتهاكات فقال: "في حين أن المدارس التي أغلقت بمرسوم طوارئ لها الحق في التظلم أمام اللجنة السابق ذكرها، إلا أن الموظفين محرومون من حقهم في التظلم من قرارات الفصل الصادرة بمرسوم طوارئ"⁽¹⁰⁹⁾.

لم يتم فصل المعلمين من وظائفهم فحسب، بل اعتبرت رخصتهم لممارسة التعليم باطلة؛ فبقرار حكومي واحد أصبحت كل سنوات الدراسة والعمل التي قضاها هؤلاء الموظفون كأن لم تكن وبلا جدوى، ومن خلال مرسوم تم تنفيذه بأثر رجعي.

والنتيجة أن هؤلاء المدرسين الآن ليس لديهم خيار آخر سوى العمل في الأعمال التي لا تتطلب شهادة جامعية وبدون فوائد الضمان الاجتماعي، وأن انفصلوا تمامًا عن مجال خبرتهم. ففي بعض الحالات التي أنشأ فيها المعلمون المفصلون مراكز خاصة بهم لتقديم دروس للطلاب، داهمت الشرطة المراكز التعليمية وألقت القبض على المعلمين⁽¹¹⁰⁾. وفي انتهاك آخر ترفض الحكومة الامتثال لقانون تداول المعلومات، والذي ينص على تقديم معلومات للموظفين العموميين عند فصلهم عن سبب الفصل⁽¹¹¹⁾.

وربما كان أعظم تعدد على الحقوق وانتهاكها من جانب الحكومة التركية، هو إلقاء القبض على الموظفين العموميين، أثناء زيارتهم للجنة الحكومية التي أنشئت في ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٧ للنظر في قضايا المتضررين من مراسيم الطوارئ⁽¹¹²⁾.

وهو ما جعل منظمة العفو الدولية تصف عمليات الفصل الجماعي لعمال القطاع العام

في سجل ضمانهم الاجتماعي أنهم فصلوا بسبب عضويتهم فيما تسميه الحكومة بـ "منظمة FETÖ الإرهابية" في إشارة إلى حركة كولن. هذه الوصمة تؤثر على ماضيهم الوظيفي، وتمثل عائقًا لهم يمنعهم من العمل في المدارس الخاصة الأخرى والمؤسسات التعليمية الحكومية.

وفي رد من وزارة التعليم على التماس قدم إليها بنفس الخصوص، أكدت أن المدرسين المفصولين (نتيجة ارتباطهم بالإرهاب) لا يمكنهم العمل في المدارس الحكومية أو الخاصة أو في مراكز الدروس الخصوصية، وهكذا صارت الوصمة الرسمية للمدرسين المفصولين تجعل من المستحيل بالنسبة لهم الحصول على وظيفة، حتى خارج مجال دراستهم، وبغض النظر عما إذا ثبت أنهم مذنبون أم لا⁽¹⁰⁶⁾.

كما حرم هؤلاء المفصلون من حقهم في الطعن على قرارات فصلهم الصادرة بمرسوم طوارئ، حيث قضت محكمة الاستئناف العليا أن الموظفين الذين أُغلقت مؤسساتهم بموجب مراسيم الطوارئ، ليس لهم حق في التظلم أو رفع دعاوى تعويض أمام السلطات القضائية، أو في لجنة التحقيق التي أنشئت لسماع الشكاوى المتعلقة بمراسيم الطوارئ⁽¹⁰⁷⁾، أو المطالبة باستعادة مراكزهم الوظيفية، أو المطالبة بمكافأة نهاية الخدمة. وهذا الحكم يعد انتهاكًا لقانون الإفلاس التركي الذي يلزم الدولة بدفع رواتب الموظفين ومزاياهم بعد تصفية أصول الشركات والمنظمات التي تم إغلاقها أو إجبارها على الإفلاس⁽¹⁰⁸⁾.

وقد اعترض نائب حزب الحركة الوطنية (MHP)

لم بفصل المعلمون من وظائفهم فحسب، بل ألغيت رخصة ممارستهم للتعليم؛ فبقرار حكومي واحد أصبحت كل سنوات الدراسة والعمل التي قضوها كأن لم تكن وبلا جدوى، ومن خلال مرسوم تم تنفيذه بأثر رجعي.

الدستور ولا قدرة لهم على المطالبة بحقوقهم. وهكذا فبدلاً من أن تتحمل حكومة أردوغان مسؤوليتها في ضمان احترام هذه الحقوق، تقوم بانتهاك الدستور التركي، وحرمان المواطنين من حقوقهم وعرقلة حصولهم على الوظيفة التي يختارونها. لقد أدت إجراءات الحكومة التركية بفصل الموظفين العموميين، إلى فقدانهم مدفوعات نهاية الخدمة وللتعويضات، وفي بعض الحالات لمعاشات التقاعد، بينما الأصل في نظام التقاعد التركي هو حماية الذين عملوا لفترة معينة من الوقت ثم تركوا العمل كي يتمكنوا من العيش بعد العمل.

في الواقع، لم يُنتهك الدستور التركي فحسب، بل انتهكت الحكومة التركية عددًا من الاتفاقيات التي وقعت عليها ملتزمة بالامتثال لها؛ فعلى سبيل المثال، انتهاك الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، بالإضافة إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان⁽¹¹⁵⁾ ⁽¹¹⁶⁾ التي تنص على الحق في عدم التمييز، وقد انتهكت الحكومة التركية هذه المعاهدة عندما فصلت الموظفين العموميين بأعداد كبيرة وبصورة جماعية لمجرد الاعتقاد بأنهم ينتمون إلى مجموعة اجتماعية مثل حركة كولن، كما

في تركيا، بأنها "إبادة مهنية" ذات تأثير كارثي على حياتهم وسبل معيشتهم. وقد تم تنفيذ عمليات الفصل الجماعي بشكل تعسفي وعلى أساس غامض وعام بدعوى "وجود علاقة مع المنظمات الإرهابية". كما لم يتم إطلاع موظفي القطاع العام الذين تم فصلهم على أسباب الفصل، ولم تكن لدى الموظفين وسائل فعالة للتصدي للقرارات⁽¹¹³⁾.

وهو ما أكدت عليه مفوضية فينسيا في قولها: "الموظفون العموميون المعنيون يجب أن يكونوا قادرين على معرفة الأدلة المقدمة ضدهم، وأن يُسمح لهم بالتعليق على تلك الأدلة قبل اتخاذ أي قرار بفصلهم من العمل"⁽¹¹⁴⁾. لكن ما حدث هو أن الموظفين اكتشفوا قرار فصلهم عندما وجدوا أسماءهم في القوائم الملحقة بمراسيم الطوارئ، القاضية بالفصل لمن وردت أسماؤهم بالقوائم، دون أن يعرفوا على أي أساس تم فصلهم من العمل، وما الأدلة التي استخدمت ضدهم، كما منعوا من الاطلاع على ملفاتهم باعتبارها ملفات سرية لا يمكن الاطلاع عليها، وهو ما يمثل انتهاكاً واضحاً لمواد الدستور التركي التي تنظم حرية العمل والتعاقد؛ فالمادة 48 من الدستور تنص على أنه "يحق لكل فرد حرية العمل وإبرام العقود في المجال الذي يختاره"، والمادة 60 من الدستور تنص على أن "لكل شخص الحق في الضمان الاجتماعي، ويجب على الدولة اتخاذ التدابير اللازمة وإنشاء الهيئات لتوفير الضمان الاجتماعي لجميع المواطنين". أما الواقع اليوم فإن آلاف المواطنين محرومون من حقوقهم التي يكفلها لهم

والواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وفي الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والحقوق السياسية، وغيرها من المعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، لاسيما التي صدقت عليها تركيا ومن المفترض أن تلتزم الحكومة التركية بتلك المواثيق.

ومن الواضح أيضا أن الانتهاكات التي تقوم بها الحكومة ممنهجة ومتعمدة، وتستهدف اضطهاد مجموعة اجتماعية وهي حركة كولن وكافة ألوان المعارضة، وأن الأمر ليس مجرد قرارات استثنائية صادرة في ظل حالة الطوارئ.

إن حكومة أردوغان تدمر حياة الملايين من المواطنين بسبب انتهاكهم الحقيقي أو المزعوم لحركة كولن، فقد سجن أكثر من 80.000 مواطن من بينهم 700 طفل مع أمهاتهم في العام الماضي وحده⁽¹¹⁹⁾. كما تم فصل ما يقرب من 170.000 موظف حكومي من وظائفهم دون أي مراجعة قضائية أو إدارية، وتم صمهم بـ "الإرهابيين" مدى الحياة من خلال مراسيم الطوارئ. كما ازدادت حوادث التعذيب والمعاملة اللاإنسانية في المعتقلات والسجون، حيث مات 100 شخص في ظروف مثيرة للشبهة، وفي بعضها أعلنت السلطات أنها حالات انتحار دون أي تحقيقات فعالة حول السبب الحقيقي للوفاة⁽¹²⁰⁾. كما ازدادت حالات الاختطاف والاختفاء القسري الذي تقوم به وكالة الاستخبارات التركية وقد بلغت 20 حالة اختطاف حتى وقت قريب.

وأصبح الاشتراك في صحيفة "زمان" اليومية،

حكومة أردوغان تدمر حياة الملايين من المواطنين بسبب انتهاكهم الحقيقي أو المزعوم لحركة كولن، فقد سجن أكثر من 80.000 مواطن من بينهم 700 طفل مع أمهاتهم في العام الماضي وحده.

رصدت المحكمة الأوروبية لحقوق الملكية الفكرية في تركيا انتهاك الحكومة التركية نص المادة 14 التي تحظر التمييز خلال عام 2016 بصورة مستمرة⁽¹¹⁷⁾، وانتهكت كذلك الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) الذي يضمن الحق في العمل⁽¹¹⁸⁾، وأحكام منظمة العمل الدولية (ILO)، كما انتهكت تركيا الاتفاقية رقم 158 التي توجب الحماية من إنهاء العمل عن طريق الفصل التعسفي دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وقامت بفصل عشرات الآلاف من المواطنين دون أن ترهق الحكومة التركية مؤسساتها بالنظر في طلبات دفاع الموظفين عن أنفسهم فيما نسب إليهم من مزاعم "الإرهاب"؛ وبهذا فقد انتهكت المادة 7 من ميثاق منظمة العمل الدولية (ILO) رقم 158، التي تنص على أنه "لا يجوز إنهاء توظيف العامل لأسباب مرتبطة بسلوك أو أداء العامل قبل أن تتاح له فرصة للدفاع عن نفسه ضد الادعاءات المقدمة".

الخلاصة

لقد بات واضحاً أن الحكومة التركية تنتهك المعايير الدولية المتعلقة بسيادة القانون، ولا تبالي بالأصول القانونية التي تنص على الحق في محاكمات عادلة،

المبادئ الأساسية للقانون مثل "لا جريمة بدون قانون"، و"المسؤولية الجنائية فردية"، و"حظر تطبيق القوانين الجنائية بأثر رجعي"، تم انتهاكها من قبل الحكومة صراحة وعن قصد، وعلى نطاق واسع وبصورة ممنهجة.

nesemat.com

وأعرب عن قلقه العميق إزاء الاعتقال الجماعي وإقالة الموظفين العموميين والتجديد المستمر لحالة الطوارئ بتركيا، قائلا إن "مناخ الخوف" هو من يحكم تركيا الآن⁽¹²¹⁾، وطالب الرئيس التركي أردوغان وحكومته بالتوقف عن انتهاك الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها تركيا وأن تمتثل لها بصورة كاملة.

لقد بات الجميع يدعو الحكومة التركية إلى استعادة حكم القانون، والكف عن التعذيب والمعاملة اللاإنسانية للمواطنين في المعتقلات والسجون، وإتاحة فرصة تواصل المحتجزين مع محاميهم، والتحقيق بشكل شامل وفعال في حالات إساءة استخدام السلطة من قبل الحكومة، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وخاصة الصحفيين، وكذلك إسقاط جميع التهم الموجهة للمسجونين، وإعادة الأصول المالية التي استولت عليها الحكومة من غير حكم قضائي بات إلى أصحابها الشرعيين، وتعويضهم عما لحقهم من ضرر مادي ومعنوي، وكذلك ضمان محاسبة المسؤولين الحكوميين الذين أساءوا استخدام مناصبهم السياسية. ■

الهوامش

(1) <https://www.zamanarabic.com/2018/07/08/%d8>

ومجلة "Sizinti" وما شابه، ووجود حساب في بنك "آسيا" أو إجراء معاملة من خلال بنك "آسيا"، وحياسة كتب كتبها "فتح الله كولن" أو مجلات له مقالات فيها أو نشرها من قبل شركات قريبة من حركة كولن، أو العضوية في الجمعيات أو النقابات المرتبطة بالحركة وحتى إلغاء اشتراك "ديجيتورك"، يستشهد به كدليل جنائي في جميع لوائح الاتهام. وفي ضوء ذلك تم وضع عشرات الآلاف من المشاركين والمتطوعين في حركة كولن تحت التحقيق الجنائي التعسفي ومعاقبتهم.

وبالتالي، فإن المبادئ الأساسية للقانون مثل "لا جريمة بدون قانون"، و"المسؤولية الجنائية فردية"، و"حظر تطبيق القوانين الجنائية بأثر رجعي"، و"الحماية المتساوية بموجب القانون"، تم انتهاكها من قبل الحكومة صراحة وعن قصد، وعلى نطاق واسع وبصورة ممنهجة. بالإضافة إلى ذلك، فإن قرارات حظر التعسفي وغير القانوني المتعلقة بالصحف ومحطات التلفزيون والمجلات والكتب، وتدمير المواد المنشورة هي أمثلة نموذجية على انتهاك حريات الفكر والتعبير، وكذلك حرمان الأفراد من الحق في العمل، وحق الاستفادة من الضمان الاجتماعي يعد انتهاكاً للدستور التركي وكذلك للاتفاقيات الدولية.

لقد أصبح الجميع يشارك قلق المفوض السامي لحقوق الإنسان "زيد رعد زيد الحسين"، الذي أعرب عن خيبة أمله من منع الحكومة التركية إجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان بتركيا،

Cumhurbaşkanı-Sayın-Recep-Tayyip-Erdogan-ic-Guvenlik-Birimleriyle-iftar-Yemegine-Katildi.aspx

- (11) “Fetö’den ihraç edilen emniyet müdürünü sokak ortasında tekme tokat dövdü...” Cumhuriyet, 10 March 2017, http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/695697/FETO_den_ihrac_edilen_emniyet_muduru_sokak_ortasinda_tekme_tokat_dovdu..._Serbest_birakildi.html
- (12) The Gülen movement is inspired by the teachings of the US-based Muslim scholar Fethullah Gülen, who advocates interfaith dialogue, science education, poverty eradication and community involvement. Gülen has been a prominent critic of Erdogan on corruption in the government and Turkey’s aiding and abetting of armed jihadist groups in Syria and other places. Erdogan has declared a witch-hunt against the movement and launched a persecution unprecedented in Turkish history. According to Turkey’s Justice Ministry statement on July 13 that 50,510 people have been arrested and 169,013 have been the subject of legal proceedings over alleged links to the movement. the Erdogan government also accused the movement of staging the failed coup. Gülen and his movement strongly denied having any role in the failed coup and called for an international investigation into it, but President Erdoğan — calling the coup attempt “a gift from God” — and the government initiated a widespread purge aimed at cleansing sympathizers of the movement from within state institutions without any criminal evidence, dehumanizing its popular figures and putting them in custody
- (13) “İzmir’de Kolej operasyonu; Gülen’in odasına 2. Baskın,” 22 July 2016, <http://www.egedesonsoz.com/haber/izmir-de-kolej-operasyonu-adi-degisti-gulenin-odasına-2-baskin/931441> ; “FETÖ’nün kitapçısı yağmalandı,” Karar , 16 July 2016, <http://www.karar.com/malatya/fetonun-kitapçisi-yağmalandı-188988?p=2#>
- (14) “Balkanlıoğlu hoca: FETÖ’nün ganimetlerini tepe tepe kullanın,” Yeniakit, 22 July 2016, <http://www.yeniakit.com.tr/video/balkanlioglu-hoca-fetonun-ganimetlerini-tepe-tepe-kullanin-11786.html>
- (15) “Erdoğan’ın avukatı FETÖ Davasında sinirlendi,” Finans Gündem, 29 May 2017, <http://www.finansgundem.com/haber/erdoganin-avukatı-feto-davasinda-sinirlendi/1198788>
- (16) “Reisi cumhurdan açıklama: Gönlünüz ferah olsun,

%a3%d8%b1%d8%af%d9%88%d8%ba%d8%a7%d9%86-%d9%8a%d9%81%d8%b5%d9%84-18-%d8%a3%d9%84%d9%81-%d9%88632-%d9%85%d9%88%d8%b8%d9%81-%d8%ad%d9%83%d9%88%d9%85%d9%8a-%d9%82%d8%a8%d9%84-%d8%ad%d9%84%d9%81-%d8%a7

- (2) <https://ahvalnews.com/ar/%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%8F%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8/%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6>,
- (3) <https://ahvalnews.com/نوناةن-ءفالتخ-لا-دندج-ميرشء-وزاوطنل-نوناةن-واوطنل>
- (4) <https://www.zamanarabic.com/2018/07/19/%d8%aa%d9%82%d9%86%d9%8a%d9%86-%d8%ad%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b7%d9%88%d8%a7%d8%b1%d8%a6-%d9%84%d8%aa%d8%b5%d8%a8%d8%ad-%d8%af%d8%a7%d8%a6%d9%85%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a/>
- (5) “Turkish intelligence tied to Erdoğan by new gov’t decree,” 25 August 2017, <https://www.turkishminute.com/2017/08/25/turkishintelligence-tied-to-erdogan-by-new-govt-decree/>
- (6) “KHK’da kar laştığı uygulamasında değişiklik,” NTV 9 February 2017, http://www.ntv.com.tr/otomobil/khkda-kis-laştigiuygulamasında-degisiklik,4h_ch2501k6g7I2huGki2g
- (7) “Evlilik programları KHK ile yasaklandı,” Hürriyet, 30 April 2017, <http://www.hurriyet.com.tr/evlilik-programi-khk-ile-yasak-40442535>
- (8) <https://turkeypurge.com/purge-in-numbers-2>
- (9) “Erdoğan’dan mahkemede yalan söyleyen FETÖ’cülere sert tepki,” Yeni Akit, 1 June 2017, <http://www.yeniakit.com.tr/haber/erdogandan-mahkemede-yalan-soyleyen-fetoculere-sert-tepki-340058.html>
- (10) “Cumhurbaşkanı Sayın Recep Tayyip Erdoğan iç güvenlik birimleriyle iftar yemeğine katıldı,” 7 June 2017, <https://www.egm.gov.tr/haberler/Sayfalar/>

- <http://www.iha.com.tr/ haber-basbakan-erdogandan-carpici-17-aralik-operasyonu-aciklamasi-323825/>
- (31) “Council of Europe Commissioner for Human Rights. Memorandum on the human rights implications of the measures taken under the state of emergency in Turkey” 7 October 2016, <https://rm.coe.int/16806db6f1>
- (32) Its circulation had been monitored by BPA Worldwide since 2007, the only newspaper in Turkey whose sales have been audited since 2007 by BPA Worldwide, a prestigious company that audits the circulation of business and consumer magazines worldwide. All its reports on Zaman have been published publicly. BPA is a founding member of the International Federation of Audit Bureaux of Certification (IFABC), a voluntary cooperative federation of audit companies in 34 countries around the globe.
- (33) “Zaman Gazetesi,” Wikipedia, [https://tr.wikipedia.org/wiki/Zaman_\(gazete\)#cite_note-ABC-53](https://tr.wikipedia.org/wiki/Zaman_(gazete)#cite_note-ABC-53)
- (34) “Medyatava tiraj raporu,” 5 January 2015, <http://www.medyatava.com/tiraj/2015-01-05>
- (35) Article 30 of Turkish Constitution states that “a printing house and its annexes, duly established as a press enterprise under law, and press equipment shall not be seized, confiscated, or barred from operation on the grounds of having been used in a crime.” See the text at Turkish Parliament’s web site https://global.tbmm.gov.tr/docs/constitution_en.pdf
- (36) 27 Temmuz 2016 tarihli Resmi Gazetede yayımlanan 668 Sayılı KHK <http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2016/07/20160727M2-1.pdf>
- (37) “Zaman Gazetesinin eski ekibine operasyon,” Cumhuriyet, 27 July 2016, http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/574815/Zaman_gazetesinin_eski_ekibine_operasyon.html
- (38) “FETÖ’cileri tespit etmek için 12 soru,” Milli Gazete, 15 August 2016, http://www.milligazete.com.tr/iste_fetoculeri_tespit_etmek_icin_sorulan_12_soru/419985
- (39) “Bank Asya,” Wikipedia, https://tr.wikipedia.org/wiki/Bank_Asya
- (40) “TFF Birinci ligin adı Bankasya ligi oldu,” 16 January 2008, <http://www.tff.org/default.aspx?pageID=287&ftxtID=3027>
- (41) “700 bin kişi sorgulanıyor,” Hürriyet, 21 September 2016, <http://www.hurriyet.com.tr/700-bin-kisis-orgulaniliyor-40228664>
- (42) “FETÖ sanığının Bankasya savunması itibar görme-takip ediyorum,” Haber365, 7 June 2017, <http://www.haber365.com.tr/ gundem/reisi-cumhurandan-aciklamagonlunuz-ferah-olsun-takip-ediyorum-h58423.html>
- (17) “Duruşmada fotoğraf çekilir mi?” Odatv, 8 June 2017, <http://odatv.com/durumada-fotograf-cekilir-mi-0806171200.html>
- (18) “Cumhurbaşkanı Erdoğan’dan itirafçı uyarısı: Doğruyu söylemiyorlar,” Yeni şafak, 18 January 2017, <http://www.yenisafak.com/ gundem/cumhurbaskani-erdogandan-itirafci-uyarisi-dogruyu-soylemiyorlar-2598693>
- (19) Nils Muižnieks, Human Rights Commissioner of the Council of Europe, said “I have very serious misgivings on both counts.” See his statement on “Measures taken under the state of emergency in Turkey”, 26 July 2016, <http://www.coe.int/en/ web/commissioner/-/measures-taken-under-the-state-of-emergency-in-turkey>
- (20) European Convention on Human Rights, http://www.echr.coe.int/Documents/Convention_ENG.pdf
- (21) Case of Scoppola v. Italy (No. 2), 10249/03, Grand Chamber, 17 September 2009, <http://hudoc.echr.coe.int/eng?i=001-94135>
- (22) مفوضية فينيسيا: جهاز متخصص لمراقبة المسائل القانونية والدستورية لمجلس أوروبا وتركيا عضوة بهذا المجلس.
- (23) Opinion on Emergency Decree Laws Nos.667-676 adopted following the failed coup of 15 July 2016 (12 December 2016) [http://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdfIe=CDL-AD\(2016\)037-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdfIe=CDL-AD(2016)037-e)
- (24) Ibid.
- (25) Ibid.
- (26) “667 Sayılı Kanun Hükmünde Kararname,” 23 July 2016, <http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2016/07/20160723-8.htm>
- (27) Case of Scoppola v. Italy (No. 2)”, 10249/03, Grand Chamber, 17 September 2009, <http://hudoc.echr.coe.int/eng?i=001-94135>
- (28) “15 July Erdoğan’s Coup,” Stockholm Center for Freedom (SCF), July 2017, https://stockholmcf.org/wp-content/uploads/2017/07/15_July_Erdogans_Coup_13.07.2017.pdf
- (29) “10 soruda 17-25 Aralık operasyonları,” BBC Türkçe, 16 December 2014 http://www.bbc.com/turkce/haberler/2014/12/141212_17_25_aralik_operasyonu_neler_oldu_10_soruda
- (30) “Erdoğan’dan çarpıcı 17 Aralık açıklaması: Yolsuzluk kılıfına girmiş darbe girişimi,” İHA, 14 January 2014,

- kanunu gereğince kamu görevlileri sendikaları ile konfederasyonların üye sayılarına ilişkin 2016 July istatistikleri, Resmi Gazete, <http://www.resmigazete.gov.tr/main.aspx?home=http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2016/07/20160704.htm&main=http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2016/07/20160704.htm>
- (54) Acıpayam'da FETÖ'den 22 kadın öğretmene gözaltı," Hürriyet, 17 July 2017, <http://www.hurriyet.com.tr/acipayamda-fetoden-22-kadin-ogretmene-gozalti-40523866>; "Kayseri'de FETÖ'den 33 kadın öğretmene gözaltı," CNNTürk, 3 March 2017, <http://www.cnntrk.com/turkiye/kayseride-fetoden-33-kadin-ogretmene-gozalti>; "Öğretmenlere FETÖ operasyonu 73 gözaltı," Hürriyet, 6 June 2017, <http://www.hurriyet.com.tr/ogretmenlere-feto-operasyonu-73-gozalti-40481396>
- (55) "Turkey Sees Foes at Work in Gold Mines, Cafes and 'Smurf Village'", David Segal, 22 July 2017, <https://www.nytimes.com/2017/07/22/business/turkey-akin-ipek-fethullah-gulen-recep-tayyip-erdogan.html>
- (56) "TUSKON toplantısında Hükümet açıkça tehdit edilmişti," 3 May 2017, <http://aa.com.tr/tr/turkiye/tuskon-toplantisinda-hukumet-acikca-tehdit-edildi/810787>
- (57) "TUSKON toplantısında Hükümet açıkça tehdit edilmişti," 3 May 2017, <http://aa.com.tr/tr/turkiye/tuskon-toplantisinda-hukumet-acikca-tehdit-edildi/810787>
- (58) "Adana'da FETÖ sanığı işadamlarına dava," Milliyet, 5 May, 2017, <http://www.milliyet.com.tr/adana-da-feto-sanigi-is-adamlari-hakkindaki-adana-yerelhaber-2019181/>; "Denizli'de işadamlarına yönelik ikinci FETÖ Davası," Hürriyet, 2 May 2017, <http://www.hurriyet.com.tr/denizlide-isadamlarina-yonelik-2nci-feto-dava-40444879>; "Bartın'da, FETÖ davasında işadamları hakim karşısında," 28 April 2017, <https://www.haberler.com/bartın-da-feto-davasinda-isadamlari-hakim-9555015-haberi/>
- (59) "Ticaret Köprüsünden 300 milyon dolarlık ihracat gelecek," Dünya, 27 October 2011, <https://www.dunya.com/gundem/ticaret-koprusunden-300-milyon-dolarlik-ihracat-gececek-haberi-157528>; "Türkiye'nin Afrika açılımında Gülen okulları ve TUSKON'un rolü büyük," T24, 7 January 2013, <http://t24.com.tr/haber/ft-turkiyenin-afrika-aciliminda-gulen-okullari-ve-tuskonun-rolu-buyuk,221159>
- di," Anadolu Ajansı, 10 May 2017, <http://aa.com.tr/tr/turkiye/feto-saniginin-bank-asya-savunmasi-itibar-gormedi/815213>
- (43) This overreach has even irked lawmakers from Erdoğan's ruling AKP. For example, AKP Manisa deputy Selçuk Özdağ complained about this situation
- (44) "İşte Ahmet ve Mehmet Altan'ın evinden çıkan deliller," Sabah, 19 September 2016, <http://www.sabah.com.tr/gundem/2016/09/19/iste-ahmet-ve-mehmet-altanin-evinden-cikan-deliller>
- (45) "13 Adımda FETÖ'den tutuklanma kriterleri," Türkiye, 31 January 2017, <http://www.turkiyegazetesi.com.tr/gundem/442810.aspx>
- (46) "Bank Asya'da 1,2 milyar kişiye ödeme yapılacak," Sabah, 16 December 2016, <http://www.sabah.com.tr/ekonomi/2016/12/16/bank-asyada-12-milyon-kisiye-odeme-yapilacak-bank-asya-odemelerini-nasil-alacagim>
- (47) "Aksiyon işçi Sendikaları Konfederasyonu," Wikipedia, https://tr.wikipedia.org/wiki/Aksiyon_%C4%B0%C5%9F%C3%A7i_Sendikalar%C4%B1_Konfederasyonu
- (48) "Aksiyon işçi Sendikaları Konfederasyonu," Wikipedia, https://tr.wikipedia.org/wiki/Aksiyon_%C4%B0%C5%9F%C3%A7i_Sendikalar%C4%B1_Konfederasyonu
- (49) "667 sayılı Kanun Hükmünde Kararname," 23 July 2016, <http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2016/07/20160723.pdf>
- (50) "Bursa'da 19 FETÖ'cü Aktif-Sen üyesi adliyeye sevk edildi," Milliyet, 28 September 2016, <http://www.milliyet.com.tr/aktif-sen-uyesi-19-feto-cu-adliyeye-bursa-yerelhaber-1570438/>; "Antalya'da Aktif-Sen üyesi 30 tutuklu sanığın yargılanmasına başlandı," 7 February 2017, <http://www.memurlar.net/haber/644648/aktif-sen-uyesi-30-tutuklu-sanigin-yargilanmasina-baslandi.html>; "Adana'da Aktif-Sencilere FETÖ Davası açıldı," Sabah, 26 November 2016, <http://www.sabah.com.tr/guney/2016/11/26/aktif-sencilere-feto-davasi-acildi>
- (51) "Aktif-Sen üyesine 6 yıl üç ay ceza verildi," 17 March 2017, <http://www.ogretmenlersitesi.com/haber/aktif-sen-uyesine-6-yil-3-ay-cezaverildi-h38068.html>
- (52) "Hukukçu diyor ki..." Ahmet Taşgetiren, Star, 14 June 2017, <http://www.star.com.tr/yazar/hukukcu-diyor-ki-yazi-1227444/>
- (53) Çalışma ve Sosyal Güvenlik Bakanlığında: 4688 sayılı kamu görevlileri sendikaları ve toplu sözleşme

- turkiye/755152/Damattan_Arinc_i_zora_sokacak_ifade.html
- (69) “Damattan Arınç’ı zora sokacak ifade,” Cumhuriyet, 6 June 2017, http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/755152/Damattan_Arinc_i_zora_sokacak_ifade.html
- (70) “VESKON tanıtım filmi,” <https://www.youtube.com/watch?v=QqPY20i1LHc>
- (71)] “FETÖ’cü dernekler dökülüyor,” Star gazetesi, 5 January 2016, <http://m.star.com.tr/guncel/fe-tonun-dernekleri-dokuluyor-haber-1080371/>
- (72) “Istanbul Armenian Doctor’s Fertility Center Closed Down as Part of State of Emergency,” 27 July 2016, <https://massispost.com/2016/07/istanbul-armenian-doctors-fertility-center-closed-down-as-part-of-state-of-emergency/>
- (73) “TTB ve Diyarbakır Tabip Odası: iyi hekimler hedef oldu”, 8 May 2017, http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/siyaset/736654/TTB_ve_Diyarbakir_Tabip_Odasi_ iyi_ hekimler_ hedef_ oldu.html
- (74) “Anadolu hukuk Derneği’ne operasyon: 15 avukat gözaltında,” Birgün, 3 August 2016, <http://www.birgun.net/haber-detay/anadolu-hukuk-derneği-ne-operasyon-15-avukat-gozaltinda-122710.html>; “Sivas’ta FETÖ’den tutuklanan avukatların yargılmasına başlandı,” Hürriyet, 8 February 2017, <http://www.hurriyet.com.tr/sivasta-fetoden-tutuklanan-avukatlarin-yargil-40359881>
- (75) Situation in Turkey, 522 lawyers have been arrested since July of 2016, 23 July 2017, <https://arrestedlawyers.org/2017/07/23/situation-in-turkey/>
- (76) Report of the Working Group on Arbitrary Detention, United Nations Basic Principles and Guidelines on remedies and procedures on the right of anyone deprived of their liberty to bring proceedings before a court, June 2015, <http://www.ohchr.org/Documents/Issues/ Detention/DraftPrinciplesAndGuidelinesRight-CourtReview.pdf>
- (77) “Erzincan eski Baro Başkanı Cemalettin Özer’e 8 yıl hapis cezası”, 30 May 2017, <http://www.aksam.com.tr/guncel/erzincan-eski-baro-baskani--cemalettin-ozere-8-yil-hapis-cezası/haber-628458>
- (78) 668 numaralı KHK, Resmi Gazete, 27 July 2016, <http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2016/07/20160727M2-1..pdf> 77] “FETÖ elebağı Gülen’in yasaklanan kitap ve cdleri,” ABC Haber, 7 August 2016, <http://www.abchaber.com/>
- (60) “Toplantıya Başbakan Erdoğan’ın yanı sıra şu bakanlar katıldı: Devlet Bakanı ve Başbakan Yardımcısı Ali Babacan, Devlet Bakanı ve Başmüzakereci Egemen Bağış, Devlet Bakanı Hayati Yazıcı, Devlet Bakanları Zafer Çağlayan ve Faruk Nafiz Özak, Sanayi ve Ticaret Bakanı Nihat Ergün, Tarım ve Köyişleri Bakanı Mehmet Mehdi Eker ve Ulaştırma Bakanı Binali Yıldırım.” Bkz. “Erdoğan Hukukta otoban istedi, zenginliği demokrasiye bağladı,” Hürriyet, 7 March 2010, <http://www.hurriyet.com.tr/erdogan-hukukta-otoban-istedi-zenginligi-demokrasiye-bagladı-14030784>
- (61) Wikipedia, https://tr.wikipedia.org/wiki/Kimse_Yok_Mu_Derne%C4%9Fi
- (62) “Kimse yok mu derneğin yardım toplama yetkisi kaldırıldı,” Hürriyet, 2 October 2014, <http://www.hurriyet.com.tr/kimse-yok-mu-derneginin-yardim-toplama-yetkisi-kaldirildi-27314395>
- (63) “Kimse Yok Mu derneği kapatıldı,” Hürriyet, 23 July 2016, <http://www.hurriyet.com.tr/kimse-yok-mu-derneği-kapatildi-40164991>
- (64) “Erdoğan, ‘Kimse Yok Mu’ derneği aracılığıyla Somali için böyle yardım istemişti,” t24, 28 September 2016, <http://t24.com.tr/video/erdogan-2001-yilinda-insanlik-oldu-mu-kimse-yok-mu-derneği-aracılığıyla-somali-icin-boyle-yardim-istemisti,3202>
- (65) “Vali Mutlu savunmasını ağılayarak yaptı,” Cumhuriyet, 24 August 2017, http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/810174/Huseyin_Avni_Mutlu_savunmasini_aglayarak_yapti_Ne_Musa_ya_ne_isa_ya_yaranabiliyorum.html
- (66) “FETÖ’cülerin sağlık dernekleri durmuyor,” Sabah, 19 August 2016, <http://www.sabah.com.tr/ankara-baskent/2016/08/19/fetoculerin-saglik-dernekleri-durmuyor>; “FETÖ’nün sağlık yapılanmasına operasyon: 24 gözaltı,” 15 May 2016, <http://www.cnnturk.com/turkiye/fe-tonun-saglik-yapilanmasına-operasyon-24-gozalti>; “Denizli’de FETÖ’nün sağlık yapılanması davası,” Milliyet, 12 June 2017, <http://www.milliyet.com.tr/denizli-de-feto-nun-saglik-yapilanması-denizli-yerelhaber-2103966/>
- (67) Denizli’de FETÖ’nün sağlık ayağı hakim karşısında,” 9 June 2017, <http://www.denizligazetesi.com/haberler/guncel/denizlide-fe-tonun-saglik-ayagi-hakim-karşısında/64182/>
- (68) “Damattan Arınç’ı zora sokacak ifade,” Cumhuriyet, 6 June 2017, <http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/>

- geldi-30261195
- (92) "Digitürk'e tepkiler çıđ gibi: Kumandalı protesto. CHP bütün teşkilatlarından çıkarıyor," 10 October 2015, <http://www.hukukihaber.net/gundem/digiturk-depremi-tepkiler-cig-gibi-kumandalı-protesto-h64715.html>; "Digitürk'den çıkıyorum," Ertuđrul Özkök, 9 October 2015, <http://www.hurriyet.com.tr/yazarlar/ertugrul-ozkok/digiturkten-cikiyorum-30277487>
- (93) "Kılıçdarođlu'ndan Digitürk'e boykot çağırısı," Cumhuriyet, 9 October 2015, http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/siyaset/384097/Kilicdaroglu_ndan_Digiturk_u_boykot_cagrisi.html
- (94) "MHP'li vekilden Digitürk'e boykot çağırısı," Gazete2023, 8 October 2015, <http://www.gazete2023.com/gundem/mhp-li-vekiliden-digiturk-e-boykot-cagrisi-h43808.html>
- (95) "Digitürk iptali FETÖ üyeliđi delili oldu," Odatv, 24 April 2017, <http://odativ.com/digiturk-iptali-feto-uyeligine-delil-oldu-2404171200.html>
- (96) "Resources: Serial Numbers", Bureau of Engraving and Printing, <https://www.moneyfactory.gov/resources/serialnumbers.html>
- (97)] "An American in Turkey's Prisons. In for a Crime? No, in for a Dollar", Lindsey Snell, 26 November 2016, <http://www.thedailybeast.com/an-american-in-turkeys-prisons-in-for-a-crime-no-in-for-a-dollar>
- (98) "Joint Letter of Appeal on Behalf of Serkan Golge, Imprisoned US Citizen and NASA Physicist of Turkish Descent", 25 October 2016, <http://concernedscientists.org/2016/10/committee-of-concerned-scientists-and-endangered-scholars-worldwide-advocate-for-nasa-scientist-arrested-in-turkey>
- (99) "No Seriously, Arrested for the Dollar in His Pocket", Kimberly Dozier, 19 September 2016, <http://www.thedailybeast.com/arrestedfor-the-dollar-in-his-pocket>
- (100) "işte FETÖ'nün 1 dolar şifresi", 9 August 2016, <http://www.sabah.com.tr/gundem/201609/08//iste-fetonun-1-dolar-sifresi>
- (101) "Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression on his mission to Turkey", 623-June 2017, http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session35/Documents/A_HRC_35_22_Add_3_E.docx.
- (102) "ByLock'u delil saymayan hakim sürüldü", 14 may 2017, <https://www.evrensel.net/haber/319569/bylocku-delil-saymayan-hakim-suruldu>
- gundem/feto-elebası-gulen-in-yasaklanan-kitap-ve-cd-leri-h1504.html
- (79) "FETÖ elebađı Gülen'in yasaklanan kitap ve cdleri," ABC Haber, 7 August 2016, <http://www.abchaber.com/gundem/feto-elebası-gulen-in-yasaklanan-kitap-ve-cd-leri-h1504.html>
- (80) "Yeşilsirt'ta FETÖ operasyonu: iki tutuklama. Yüzlerce kitaba el konuldu," <http://muratli hizmetgazetesi.com/yesilsirt-ta-feto-operasyonu-2-tutuklama>
- (81) "Kitap üzerindeki parmak izinden FETÖ sorumlusu yakalandı," Memurlar.net, 7 December 2016, <http://www.memurlar.net/haber/630415/>
- (82) "Kadirli'de FETÖ kitaplarını çöpe atan imam yakalandı," <https://www.osmaniye.net/osmaniye-haber/kadirli-de-feto-nun-kitaplarini-cope-atan-imam-yakalandi>
- (83) "FETÖ kitaplarını gömen avukat yakalandı," Beyaz Gazete, 30 July 2016, <http://beyazgazete.com/haber/2016/7/30/feto-kitaplarini-gomen-avukat-yakalandi-3402665.html>
- (84) "FETÖ kitaplarını yakarken yakalanan şahıs tutuklandı," 25 July 2016, <https://www.haberler.com/duzce-de-feto-nun-kitaplarini-yakarken-yakalanan-8645759-haber/>
- (85) "FETÖ'cü darbeciler Kur'anı atmış," 28 July 2016, <http://www.memurlar.net/album/11052/11.resim>
- (86) "FETÖ'nün kitapçısı yağmalandı," Karar, 16 July 2016, <http://www.karar.com/malatya/fetonun-kitapçisi-yagmalandi-188988?p=2#>
- (87) "MEB yasaklı yayınlar listesi," Karar, 17 October 2016, <http://www.karar.com/guncel-haberler/meb-yasakli-yayinlar-listesi-257583#>
- (88) "FETÖ'cülerin yazdığı ders kitapları imha edilecek," Ulke TV, 8 September 2016, <http://www.ulke.com.tr/guncel/haber/698902-fetoculerin-yazdigi-ders-kitapları-imha-edilecek>
- (89) "CHP'li Tanrıkulu: Digitürk'ün ihalesiz olarak Katar'lılara satıldığı iddiası doğru mu?" Haber46, 16 July 2015, <https://www.haber46.com.tr/politika/tanrikulu-digiturkun-ihalesiz-olarak-katarlilara-satildigi-iddiasi-dogru-mu-h103931.html>
- (90) "Ethem Sancak, AKP yönetiminde," T24, 21 May 2017, <http://t24.com.tr/haber/ethem-sancak-akp-yonetimine-girdi,405236>
- (91) "Digitürk 7 kanalı yayından kaldırdı," Hürriyet, 8 October 2015, <http://www.hurriyet.com.tr/digiturk-7-kanalı-yayından-kaldirdi-samanyolundan-aciklama>

- denied a future in Turkey, Amnesty International, 22 May 2017, <https://www.amnesty.org/en/documents/eur442017/6272/en/>
- (114) “Opinion on Emergency Decree Laws N°s667676-adopted following the failed coup of 15 July 2016, adopted by the Venice Commission at its 109th Plenary Session, 910- December 2016”, CDL-AD(2016)037-e Turkey, [http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2016\)037-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2016)037-e)
- (115) Article 26 of ICCPR to which Turkey is a party clearly rules out any discrimination based on political or other opinion. It states that “All persons are equal before the law and are entitled without any discrimination to the equal protection of the law. In this respect, the law shall prohibit any discrimination and guarantee to all persons equal and effective protection against discrimination on any ground such as race, colour, sex, language, religion, political or other opinion, national or social origin, property, birth or other status.”
- (116) Article 14 of the ECHR provides that “The enjoyment of the rights and freedoms set forth in this Convention shall be secured without discrimination on any ground such as sex, race, colour, language, religion, political or other opinion, national or social origin, association with a national minority, property, birth or other status.”
- (117) Violation by Article and by State, European Court of Human Rights Statistics, http://www.echr.coe.int/Documents/Stats_violation_2016_ENG.pdf
- (118) Article 6.1 of the ICESCR recognizes the right to work, which includes the right of everyone to the opportunity to gain his living by work which he freely chooses or accepts, and will take appropriate steps to safeguard this right.”
- (119) Turkish Gov’t Jails 108 Babies And Children More In Past 3 Months, Bringing Total To 668, 15 August 2017, <https://stockholmf.org/turkish-govt-jails-108-babies-and-children-more-in-past-3-months-bringing-total-to-668/>
- (120) Suspicious Deaths And Suicides In Turkey – Updated List, 28 August 2017, <http://stockholmf.org/suspicious-deaths-and-suicides-in-turkey-updated-list/>
- (121) U.N. rights chief questions due process in Turkey purges, 1 May 2017, <http://www.reuters.com/article/us-turkey-security-un-idUSKBN17X1CZ>
- (103) Country Reports on Human Rights Practices for 2016, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, <http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/humanrightsreport/index.htm?year=2016&dliid=265482>
- (104) “FETÖ’nün şifresini çözecek şahsın babası gözaltında,” 29 August 2016, <http://turgutlutivi.com/fe-tonun-sifresini-cozecek-sahsin-babasi-gozaltinda/>
- (105)] “Ne yapalım, boşanalım mı?” Ayşe Yıldırım, Cumhuriyet, 8 October 2016, http://www.cumhuriyet.com.tr/koseyazisi/612024/Ne_yapalım_Bosanalım_mi_.html
- (106) “Meslekten ihraç edilenler özel sektörde çalışabilir mi?” 15 July 2017, <http://www.ogretmenlericin.com/meb/kamudan-haber/meslekten-ihrac-edilenler-ozelde-calisabilir-mi-ozel-sektorde-is-imkani-18888.html>
- (107) “FETÖ’den ilişiği kesilene mahkeme yolu kapalı; devlette iş yok,” Türkiye Gazetesi, 23 July 2016, <http://www.turkiyegazetesi.com.tr/gundem/388560.aspx>; “KHK mağdurları için kurulan OHAL Komisyonu’na KHK ile atılanların başvurması yasak,” Oda Tv, 21 July 2017, <http://odatv.com/khk-magdurlari-icin-kurulan-ohal-komisyonusuna-khk-ile-atilanlarin-basvurmasi-yasak-2107171200.html>
- (108) “Yargıtay’dan emsal olacak KHK kararı: kapatılan kuruma karşı dava açılmaz,” Sabah, 15 January 2017, <http://www.sabah.com.tr/gundem/201715/01/yargitaydan-emsal-olacak-khk-karari-kapatilan-kuruma-karsi-dava-acilamaz>
- (109) “Kapatılan okullarda çalışan ve çalışma izinleri iptal edilen öğretmenlerin durumları,” 20 July 2017, <http://www.ogretmenlericin.com/meb/kamudan-haber/kapatilan-okullarda-calisan-calisma-izni-iptal-edilen-ogretmenlerin-durumu-19073.html>
- (110) “Kaçak iki etüd merkezine FETÖ operasyonu: 12 gözaltı,” Sözcü, 9 August 2017, <http://www.sozcü.com.tr/2017/gundem/ka-cak-2-etud-merkezine-feto-operasyonu-1965580/>
- (111) “OHAL Komisyonuna hak aramak için başvuru da yasak,” TR724, 11 August 2017, <http://www.tr724.com/ohal-komisyonusuna-basvuru-icin-hak-aranmasi-da-yasak/>
- (112) “OHAL Komisyonuna başvuran FETÖ’cü yakalandı,” Memurlar.net, 5 August 2017, <http://www.memurlar.net/haber/685761/ohal-komisyonusuna-basvuran-fetocu-yakalandi.html>
- (113) Turkey: No end in sight: purged public sector workers

انهيار دولة القانون في تركيا

على رأس سلسلة التقارير التي تعدها نسما ت بالتشارك مع موقع زمان عربي، يأتي هذا التقرير ليكشف عن الانتهاكات غير المسبوقة التي تتعرض لها المنظومة القضائية في تركيا لا سيما عقب محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو/تموز 2016.

يستمد التقرير مادته من تقارير المنظمات الحقوقية العالمية التي تؤكد على غياب دور القانون في تركيا، وارتباط عمل المحاكم بأجندة الحكومة السياسية، والتدهور المستمر في الأوضاع القانونية منذ تحقيقات الفساد في ديسمبر/كانون الأول 2013.

يتكون التقرير من مقدمة وخمس نقاط وخاتمة، ويركز في النقاط الخمس على رصد التجاوزات -بالأرقام والأدلة والشواهد- التي ارتكبتها النظام الحاكم في حق آليات المنظومة القضائية بشكل كامل، والتي تتكون من الهيئة القضائية وهيئة الدفاع والمحاكم ومجلس القضاء الأعلى، كما يتعرض للجان المنشأة حديثاً بموجب مراسيم الطوارئ للنظر في تلك التجاوزات، مثل ديوان المظالم ولجنة تظلمات حالة الطوارئ ويشير إلى أنها ميسسة أيضا بما يعني عدم جدواها.



منذ كشفت فضائح الفساد في ديسمبر 2013 سعى أردوغان إلى الاستيلاء على السلطة القضائية وتحويلها إلى جزء تابع للسلطة التنفيذية.

www.nesemat.com

مقدمة

هناك ما يشبه الإجماع لدى الحقوقيين والمحللين على تراجع الديمقراطية بشكل متسارع في تركيا -العضو في المجلس الأوروبي (COE)- خلال السنوات الأخيرة. فهل فعلاً يطبق القانون في ظل حالة الطوارئ القائمة، وفي ظل نظام بسط هيمنته على منظومة القضاء، وفي ظل رئيس لا يتوانى عن تهديد منظومة القضاء الجنائي إذا ترددت في إصدار قرارات وأحكام تقضي باعتقال منتقديه ومعارضيه؟

إن أكثر من 300 صحفي يقبعون حالياً في السجون التركية من دون أية تهمة أو محاكمة، لفقت لهم اتهامات من قبيل الانقلاب على السلطة أو الإرهاب أو التجسس، كما يوجد حوالي 50.000 شخص آخرين معتقلين بالتهمة عينها، منهم قضاة، ونواب عموميون، ومدرسون، وأطباء، وعمال نقابات.. كل هؤلاء تم اعتقالهم خلال عام 2017 المنصرم، هذا فضلا عما يقرب من 150.000 موظف عمومي فُصلوا من وظائفهم دون إجراء أي تحقيق إداري أو سبب قضائي. وفي ظل ما سبق، ترسخت قناعة بأن القضاء التركي بكل درجاته وصولاً إلى المحكمة الدستورية العليا الملزمة بالنظر في قضايا من انتهكت حقوقهم الأساسية، لن يتمكن -في ظل هكذا نظام- من تحقيق العدالة وتطبيق القانون والدستور، بل وصل الأمر إلى أن هذه المحاكم صارت شريكة في تغييب قيم العدالة وتضييع الحقوق، وذلك عبر عدة إجراءات إدارية متعمدة تسهم في ذلك، منها: إطالة مدة التقاضي، وتعليق القضايا إلى

أجل غير مسمى، أو ربطها بملاء استثمارات قضائية وإجراءات إدارية متعددة تستغرق آجالاً طويلة. إن اشتراط محكمة حقوق الإنسان الأوروبية ضرورة استيفاء جميع درجات التقاضي أمام المحاكم المحلية، يقصد منه منح الدولة العضو الفرصة لتعديل وتصحيح الانتهاكات التي حدثت داخل منظومتها القضائية، حسبما أكدت على ذلك المحكمة في مناسبات متعددة⁽¹⁾، ولكن الواضح أن تركيا -في ظل نظامها الحالي- لا تنتوي تصحيح تلك الانتهاكات التي وقعت، بل على العكس يلاحظ تزايداً مضطرباً في عمليات الانتهاك هذه، وخاصة ضد منتقدي هذا النظام ومعارضيه.

وبالعودة إلى اللائحة رقم 35 فقد نصت محكمة ستراسبورغ على إلزام مقدم الطلب باتباع كل الطرق القضائية العادية (الطبيعية) الكافية والفعالة التي يمكن الوصول إليها. وقد أكدت المحكمة في لائحتها أيضاً على أهمية وجود قضاء محلي ليس فقط بالصورة النظرية بل يجب أن يكون القضاء المحلي عملياً وفعالاً⁽²⁾، وأن يكون هناك فشل في العملية القضائية ناتج عن الافتقار في الوصول للحقوق أو عدم الفاعلية⁽³⁾. علاوة على ذلك، فإن المحكمة أكدت على "القواعد العامة المنظمة للقانون

من الصحفيين "محمد ألتان" و"شاهين آلباي"، وذلك لتعرض حقوقهما للانتهاك واعتقالهما بذريعة المشاركة في الانقلاب الفاشل. وقد صدر القرار بموافقة 6 أعضاء من محكمة حقوق الإنسان الأوروبية ورفض عضو واحد فقط. وهو ما يعد إشارة هامة إلى تنبه الاتحاد الأوروبي للانتهاكات الحقوقية التي تمارس في تركيا.

إن الأزمة الحقيقية تكمن في فقدان القضاء التركي لاستقلاله ونزاهته، فمنذ عام 2013 وبعد الكشف والتحقيق في قضايا فساد مالي ضخم، ظهر لاحقاً أن أردوغان والدائرة الضيقة التي تعمل معه متورطة -وبشدة- في قضايا الفساد تلك، ومن ثم نظم أردوغان -مستخدمًا صلاحياته- حملة واسعة أقال فيها كل القضاة وأعضاء النيابة العامة، وضباط الشرطة الذين تولوا التحقيق في هذه العمليات والتي أسفرت عن فساد مالي ضخم يبلغ البلايين من الدولارات، ثم بلغت هذه الحملة ذروتها عقب محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو/تموز 2016، التي اتضح فيما بعد أنها لعبة شارك فيها أردوغان من أجل توسيع نطاق عمليات القمع والاضطهاد والاعتقال الجماعي لكل مخالفه ومنتقديه دفعة واحدة وتحت غطاء الانقلاب وقوانين الطوارئ، وقد استدعت كل هذه التطورات الدور الفرعي والإشرافي لآليات القانون الدولي ووضعت في المقدمة.

إن هذا التقرير يسعى إلى تقديم نماذج واقعية يتبين -من خلالها- أن القانون في تركيا لم يعد يطبق، وأن القضاء التركي المحلي أصبح غير فاعل، وأن عمل المحكمة بات مقيداً بأجندة الحكومة السياسية، فالحكومة الآن تتحكم وتتدخل في إجراءات الطعون

نفذ أردوغان سلسلة من الاعتقالات في حق عدد كبير من القضاة ومدعي العموم ووكلاء النيابة بعد أيام قليلة من محاولة الانقلاب الفاشلة في في يوليو 2016.

الدولي"، ونصت على أنه في بعض الحالات والظروف الاستثنائية ستُعفي المحكمة مقدم الطلب من شرط استنفاد طرق التقاضي المحلية.

إن ضحايا انتهاك حقوق الإنسان في تركيا لم يحصلوا على محاكمات عادلة في القضايا المتعلقة بالاضطهاد، ومع إعلان أردوغان على الملأ عزمه ملاحقة واضطهاد كل من ينتمي إلى حركة كولن، نجد أن القضايا الملفقة ضد الأفراد المتهمين ورائها غرض سياسي، وتفتقر إلى تهم وأدلة حقيقية، وأن القضاة وأعضاء النيابة العامة يمثلون تمامًا للخط الذي رسمته لهم الحكومة؛ خوفًا من إعفائهم من مناصبهم وفصلهم فصلًا تعسفيًا من وظائفهم، أو حتى اعتقالهم كما حدث لأكثر من 4.463 قاضيًا وناظرًا عمومياً تم تسريحهم من عملهم أو اعتقالهم وتجميد أموالهم.

وبالتالي فعلى محكمة العدل الأوروبية، أن تغيث ضحايا الاضطهاد الجماعي في تركيا، وأن تعفيهم من شرط التوجه إلى القضاء المحلي الذي يقفز على القانون ويتحايل عليه، لا سيما بعدما أصبح أداة في يد السلطة القمعية التي تديرها عقلية النظام الحاكم في تركيا. وبالفعل فقد خطت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية أولى الخطوات في هذا المجال؛ حينما فرضت على تركيا غرامة تبلغ قيمتها 21.500 يورو تدفع لكل

نظّم أردوغان -مستخدمًا صلاحياته- حملة واسعة أقال فيها كل القضاة وأعضاء النيابة العامة، وضباط الشرطة الذين تولوا التحقيق في هذه عمليات الفساد التي أسفرت عن فساد مالي ضخم يبلغ بلايين الدولارات.

nesemat.com

خاضعة لأوامر وتعليمات السلطة التنفيذية.

1. الضغط على الهيئة الدفاعية

حسب المبادئ التي أقرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن الدفاع يمثل طرفًا مهمًا ومساويًا للنيابة العامة في جلسات المحاكمة العادلة، لكن في السنوات الأخيرة بتركيا وتحت ذريعة مكافحة الإرهاب، لم يفقد محامو الدفاع قدرتهم على أداء مهمتهم في الدفاع عن موكلهم فحسب، بل صار أداء هذه المهمة جريمة. فعقب الانقلاب الفاشل في يوليو/تموز 2016 احتجزت الحكومة التركية أكثر من 1000 محام، وتم اعتقال 114 آخرين، ووجهت إليهم مجموعة من الاتهامات من أمثال ارتباطهم بحركات اجتماعية معينة، أو الزعم بأنهم متواطئون في الجرائم الموجهة ضد المتهمين الذين يمثلونهم، وأحيانًا أخرى يكون الاتهام الموجه إليهم أنهم دافعوا بحرارة عن موكلهم.

ولم يتوقف الأمر عند حد الاعتقال، بل تعرّض هؤلاء المحامون المعتقلون في أثناء التحقيقات لضغوطات وتهديدات، وأجبروا على الاعتراف بالتهمة الموجهة ضد موكلهم، مما يعدّ انتهاكًا للعلاقة الخاصة التي أقرها القانون بين المحامي وموكله. وبسبب

المقدمة للسلطة القضائية العليا، وليس هذا فحسب، بل تواجه عملية الدفاع نفسها مشاكل خطيرة يتمثل بعضها في عدم قدرة المحامين على التواصل مع موكلهم. وكذلك فإن لجنة المظالم التي استحدثت بمرسوم طوارئ رقم 685 يقضي بمراجعة ما يقرب من 100.000 حالة فصل تعسفي لم يعد بإمكانها أن تمارس صلاحياتها وأن تطبق قانون حقوق الإنسان في ظل ما يحدث في تركيا من انتهاكات.

إن المحددات الرئيسية لأي محاكمة عادلة تتكون من: هيئة الدفاع، وهيئة النيابة العامة، وهيئة المحكمة. وقد سقطت هذه المنظومة بكاملها في السنوات الأخيرة نتيجةً لتحويل السلطة القضائية إلى جزء تابع للسلطة التنفيذية، التي تحبط كل عمليات الدفاع عن المتهمين، وتعمل في الوقت نفسه على توظيف قضاة مؤيدين للحزب الحاكم وموالين للحكومة في هيئة النيابة العامة وأجهزة القضاء المختلفة، وتخول لهم النظر في تلك الدعاوى، وبالتالي فإن هؤلاء المعينين من الموالين في النيابة والقضاء، لن يُسمح لهم بتجاوز الخطوط التي رسمها لهم النظام، ولن يلتفتوا إلى مصداقية التهم الموجهة ضد المتهمين من عدمها. ونتيجة لكل ذلك، فقد تجاوزت السلطة التنفيذية صلاحياتها وأساءت استخدام السلطة القضائية، حيث اتخذت منها أداة لمعاقبة خصومها والرج بهم في المعتقلات دون أي اتهام أو دليل، مما يعد انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان في تركيا.

وسوف نعرض في ثانيا هذا التقرير، نماذج موثقة من تلك الانتهاكات التي طالت كل عناصر السلطة القضائية وأفقدتها استقلاليتها، وجعلتها سلطة

فقد خاب أمل عدد كبير من المتهمين ممن تقدموا بطلبات وجهزوا ملفات من أجل تقديمها للمحكمة الدستورية؛ حيث اكتشفوا أن المحامين الممثلين لهم لم يتقدموا بهذه الملفات إلا بعد انقضاء المهلة القانونية، مما أضرَّ بحقوقهم في التقاضي العادل. لقد أصاب اليأس عددًا كبيرًا من حالات ضحايا انتهاك حقوق الإنسان، بسبب استحالة العثور على محامي دفاع يمثلهم ويقدم طلباتهم أمام المحكمة الدستورية أو أية محكمة تركية للعوامل السابق ذكرها ولما سنورده من أسباب لاحقة.

1/1 الحواجز الأيدولوجية

من أهم العوامل التي تقوض حقوق المتهمين وتحول دون ممارستهم لحقوقهم في الدفاع عن أنفسهم، التوجهات السياسية والنزعات الأيدولوجية لدى فريق من المحامين ونقاباتهم التي تمثلهم، حيث تفرض تلك العوامل نفسها عليهم وتؤثر على مهنتهم. فكثير من هؤلاء المؤدلجين يميلون إلى تأييد الحكومة في سياساتها ضد معارضيه، ويتبنون تلك الإجراءات ويرجحون ذلك على ما يقتضيه ميثاق الشرف القانوني من الدفاع عن المتهمين بجرائم واتهامات خطيرة تنسبها إليهم الحكومة، فمن ذلك -على سبيل المثال- تصريحات "محمد صاري" رئيس جمعية الوحدة القضائية (YBD) -وهي مجموعة موالية للحكومة- التي قال فيها على الملأ: "إن عشرات الآلاف من الأشخاص الذين قبضت عليهم الدولة عقب أحداث الانقلاب الفاشل، ليس لديهم أي حق في الدفاع عن أنفسهم"، وقال أيضا: "كثير من الناس يبحثون هذه الأيام عن محامي دفاع لأقربائهم الذين أُعتقلوا بتهمة

هذه الانتهاكات الواسعة التي يتعرض لها الدفاع في تركيا، هرب كثير من هؤلاء المحامين خارج البلاد خوفاً من التعرض لنفس المصير. وبالتالي يقبع عدد كبير من المتهمين والمحامين في المعتقلات عاجزين عن إيجاد محامين للدفاع، ومحرومين في الوقت نفسه من أبسط حقوق الدفاع عن النفس⁽⁴⁾. وفي تقرير أعدته اللجنة البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) عنونته بـ"ضمان (تأمين) اتصال المحتجزين بالمحامين" أعربت فيه عن قلقها إزاء الوضع الحالي في تركيا، لا سيما عقب الانقلاب الفاشل. كما جاء في التقرير على لسان الصحافية "مارياتا كارامانلي" من فرنسا: "بغض النظر عن الضغوط التي يتعرض لها المحتجزون وسوء معاملتهم، فإن أكثر ما يقلق هو عدم قدرتهم على إيجاد محامي دفاع يمثلهم أمام المحكمة"⁽⁵⁾.

الأسوأ من ذلك، هو مطالبة المحامين بأتعاب باهظة تقدر بعشرة أضعاف الأتعاب العادية من أولئك المحتجزين الذين قبض عليهم بلا جريمة وبسبب سياسي بحت، وما يجعل الوضع أكثر مأساوية هو مصادرة الحكومة لأموال وممتلكات كثير من هؤلاء المحتجزين، دون انتظار حكم قضائي بات أو نافذ فيما وجه إليهم من اتهامات، مما يجعل مسألة دفع أتعاب الدفاع شبه مستحيلة. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أصبح من المعتاد والروتيني أن يتم الزج بمحامي الدفاع في السجن عند زيارته لموكله، وكذلك إجبار محامي الدفاع على الانتظار لساعات قبل أن يلتقي بموكله ولو لفترة قصيرة⁽⁶⁾.

ومن أكثر العوامل إثارة للقلق في هذا الملف أيضا، هو عمل بعض المحامين ضد مصلحة موكلهم،

استغل أردوغان حالة الطوارئ في عزل كثير من أعضاء الهيئات القضائية وتعيين موالين مكانهم، إضافة إلى تجسيم صلاحيات المحاكم بكافة درجاتها وإضعاف دورها في رقابة القوانين، وإنصاف المظلومين والأبرياء.

www.nesemat.com

عدم وجود من يمثلهم في الدفاع، وبذلك صار المدانون بلا ممثل دفاع في أثناء جلسات المحكمة. ويرجع ذلك إلى العوائق الأيدلوجية والضغوطات التي تمارسها الأحزاب السياسية على الموالين لهم⁽⁹⁾.

2/1 عجز المحامين عن وقف تعذيب المشتبه بهم

لقد سجلت مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة هيومان رايتس ووتش (HRW) حالات التعذيب في السجون التركية في تقريرها الذي عنوانته بـ"شيك على بياض: ضمانات تركيا بعدم استخدام التعذيب بعد الانقلاب"⁽¹⁰⁾. وقد احتوى التقرير على بعض الحوادث التي عجز فيها محامو الدفاع عن وقف تعذيب موكلهم في أقسام الشرطة.

ففي إحدى هذه الحالات ذكرت محامية تركية لمنظمة حقوق الإنسان، أن موكلها تعرّض للضرب بالعصا على وجهه وفي أماكن عدة من جسده، وهو مقيّد اليدين لا يستطيع الدفاع عن نفسه، ولم تستطع هي أيضاً أن توقف ما يتعرض له موكلها من تعذيب، ووصفت ذلك بالقول: "...وفي لحظة، لم أعد أتحمّل أن أشاهد ما يحدث لموكلي وأدرت وجهي، لقد كان وضعاً مريعاً؛ لم يعد باستطاعتي إحصاء الضرب

محاولة الانقلاب، أما نسميه بحق الدفاع فهو حق البشر باعتبارها كائنات تفكر، وما يسمونه في الغرب بكرامة الإنسان لا يمكن أن يستفيد منه جناة الانقلاب، لأن الكرامة تكون للإنسان أما هؤلاء فلا نعتبرهم بشراً أصلاً، لذلك نرفض طلباتهم ولن نقبلها بأية حال".

بل يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يصرح برفض القانون الذي يُلزم المحكمة بتعيين محامي دفاع عن المتهم في حال عجز عن إيجاد محام يمثله أمام القضاء طبقاً لما ينص عليه "قانون الإجراءات الجنائية"، ويلزم القانون نقابة المحامين بتعيين هذا المحامي إذا طلبت المحكمة، وعليه أن يتواجد في المحكمة قبل أن تبدأ الجلسات. لكن صاري يرفض في تصريحات له امتثال النقابة لهذا القانون مردداً: "نحن -جمعية الوحدة القضائية- نؤمن بأن هؤلاء المتهمين ليس لهم أي حق في الدفاع عن أنفسهم، ومن ثم يجب ألا يُعاملوا طبقاً لما ورد في قانون الإجراءات الجنائية"⁽⁷⁾.

وفي خطاب مشابه خلال مراسم انتهاء فترة رئاسته نقبياً لمحامي نقابة إسطنبول قال كوجاساكال: "يطلبون منا أن نُرسل إليهم محامي دفاع، نحن لن نرسل إليهم، هل يظنوننا حمقى؟"⁽⁸⁾.

لا شك أن تصريحاً كهذا يصدر من نقيب سابق لواحدة من أكبر نقابات المحامين على مستوى العالم تضم 26.000 محام، قد مثّل صدمة حقيقية للكثيرين، وهو دليل دامغ في حد ذاته على تعرض حق الدفاع أمام المحاكم للانتهاك، بالإضافة إلى أن نقابة المحامين قد ألغت النسبة التي يشترطها القانون لانتداب محامين يمثلون المتهمين في حال

مراقبة السجون في نقابة المحامين بمحافظة "أضنة"، وقد ذكر رئيس نقابة المحامين في أضنة "ولي كوجوك"، أن "توجاي" تعرض للضرب المبرح على أيدي 40 شرطياً، انقضوا عليه بالقبضات والركلات وهو مقيد من خلف ظهره، وانهاوا عليه بالشتيم والسباب⁽¹¹⁾.

وفي حادثة أخرى تعرض المحامي "إبراهيم أرن" للضرب والتقييد من الخلف، وعندما قامت الشرطة بمداهمة مكتبه سألهم: هل معكم إذن بالتفتيش؟ فكانت الإجابة أن انهاه عليه 10 ضباط شرطة بالضرب، وأجبروه على أن ينام على الأرض، وقيدوا يديه من الخلف ووضعوا أحدى يديهم فوق رأسه⁽¹²⁾.

تذكر اللائحة 13 المنظمة لحقوق وسلطة الضباط، أنه يمكن تقييد الشخص من الخلف فقط في حالة ما إذا قرر الفرار أو مهاجمة الشرطة، أما في الأحوال العادية فالإجراء المفترض اتباعه ليس فيه أي تقييد لليدين. فمثلاً، أغلب الحالات التي قبض فيها على أشخاص يشبه في انضمامهم للدولة الإسلامية (داعش) لم تقم الشرطة أثناء القبض عليهم بتقييد أيديهم، بينما أصبح تقييد المحامين من الخلف سلوكاً عادياً في تركيا، وينظر له كنوع من العقاب الذي يسبق المحاكمة.

4/1 فرض قيود جديدة بدعوى حالة الطوارئ

إن حقوق المتهم في الدفاع أمام القضاء قد تعرضت -بسبب ما سبق- لانتهاكات أزلت كل أثر للمحاكمات العادلة، ولم يتوقف الأمر عند ذلك وكأنه لم يكن كافياً، بل لقد تقدمت الحكومة بمشاركة قوانين تفرض قيوداً جديدة على هذه الحقوق، فإذا استطعت أن تجتاز عوائق التواصل

احتجزت الحكومة أكثر من 1000 محام، واعتقلت 114 آخرين عقب الانقلاب الفاشل في يوليو 2016 بتهم لا أساس لها، من أبرزها: ارتباطهم بحركات اجتماعية معينة، ومن أطرفها: أنهم دافعوا بحرارة عن موكلتهم.

الذي وُجّه إليه، وما كان بإمكانه وقف ما يتعرض له من تعذيب، وفي النهاية استلبوا منه الاعتراف الذي أرادوه". لقد أخبرت المحامية مفوضية حقوق الإنسان أنه في الأحوال العادية لا يعول على أي أقوال تنتزع تحت التعذيب، أو يُدون ذلك كملحوظة في التقرير الذي يُقدّم إلى المحكمة، ولكنها ما استطاعت أن تفعل هذا ولا ذاك لخوفها الشديد من العقاب الوخيمة التي قد تتعرض لها.

تقول المحامية: "كان العنف والتعذيب في كل مكان، ولم يكن ضباط الشرطة سعيدين لرؤيتي على الإطلاق، وكانوا يقولون: "لِمَ يحتاج هؤلاء إلى محام؟". وقالت المحامية: "في أثناء جلسة الاستماع، لم يذكر ضابط الشرطة ما مارسوه من تعذيب للمتهم في أثناء احتجازه، ومن بعد هذه الحادثة لم أعد أقبل قضايا جديدة كهذه".

3/1 قضايا تم التعدي فيها على المحامين

حالات الاعتداء الجسدي التي يتعرض لها المحامون، هي جزء من حملات التخويف والإرهاب التي تقوم بها الحكومة ضد المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان. "توجاي بك" هو واحد من هؤلاء المحامين الذين تعرضوا للاعتداء في سبتمبر 2016، وهو أحد المدافعين عن حقوق الإنسان ورئيس لجنة

هذا التقرير يسعى إلى تقديم نماذج واقعية يتبين -من خلالها- أن القانون في تركيا لم يعد يطبق، وأن القضاء التركي المحلي أصبح غير فاعل، وأن عمل المحكمة بات مقيدًا بأجندة الحكومة السياسية.

nesemat.com

في منعه من رؤية محاميه لمدة ستة أشهر، بل للسلطة الحق في منعه من اختيار محامٍ لا ترغب فيه، وبهذا بطلت حرية المتهمين في اختيار من يمثلهم في الدفاع. كما بطل اشتراط ذكر الادعاء الموجّه للمدعى عليه في أثناء جلسات المحاكمة، وتم منع المتهم من حقه في معرفة الاتهامات الموجهة إليه حتى في قاعة المحكمة. فعلى سبيل المثال، خلال محاكمة 270 محتجزًا في 31 يناير 2017 أمام محكمة أزمير، طلب المحتجزون من القاضي الذي يمثلون أمامه، معرفة الاتهامات الموجهة إليهم، لأنه لم يتم إخبارهم بطبيعتها، فتلا عليهم القاضي 14 صفحة هي ملخص الاتهامات، أما عريضة الدعوى فكانت مسجلة في 1300 صفحة⁽¹⁵⁾.

كما صدر مؤخرًا مرسوم طوارئ بإغلاق مؤسسات حقوقية عريقة دون حاجة لانتظار حكم من المحكمة، وفور صدور هذا القانون تمت مداومة هذه المؤسسات وكُسرت أبوابها، وتم الاعتداء بالضرب في بعض الحالات على المحامين العاملين في هذه المؤسسات.

5/1 تقارير المنظمات الحقوقية ونقابات

المحامين الدولية

لقد احتشدت المنظمات الدولية المتخصصة

مع محامي دفاع، فهذا أيضا مع الأسف لن يسهم في حل هذه المعضلة؛ فالتعديلات التي تم إجراؤها على التشريعات القانونية، من شأنها تقليص صلاحيات وحقوق المحامين في الدفاع عن موكلهم، ومنعهم من القيام بعملهم بصورة فعّالة. ونشير هنا إلى نموذج من هذه التغييرات وهو مرسوم طوارئ رقم 676⁽¹³⁾، فطبقًا لهذه التعديلات انتفت خصوصية اللقاء الذي يعقده المحامون مع موكلهم، وأصبح من حق السلطة تسجيل كل هذه اللقاءات والتأكد من وجود ضابط مسؤول لحضور اجتماع محامي الدفاع بموكله، وللسلطة أيضًا أن تصادر ما تراه من مستندات وتقوم بمحوها إن أرادت، ولها كذلك الحق في منع المحبوس على ذمة التحقيقات احتياطيًا من مقابلة من لا ترغب فيه من محامي الدفاع، وأي محامي خضع من قبل للتحقيق أو المحاكمة، ليس له الحق في الدفاع عن موكله⁽¹⁴⁾.

وكذلك لم يعد إجراء تحقيق مع أي محام أمرًا سهلًا فحسب، بل لقد رُفعت الحصانة التي كان يمنحها القانون للمحامين، ومن ثم أمكن منع المحامين من تقديم المشورة القانونية من خلال إجراء تحقيق تعسفي معهم، وصارت مداومة مكاتب المحاماة والقبض على المحامين أمرًا سهلًا، بعدما كانت الحصانة القانونية تمنع ذلك.

ولم يعد أيضًا من حق هيئة الدفاع التديق في أوراق القضية، وليس لهم أدنى حق في استخراج نسخة منها، وأصبح منع المحبوس احتياطيًا من رؤية محامي الدفاع لخمسة أيام على التوالي أمرًا قانونيًا.

وعند اعتقال مشتبه به، فللسلطة الحق الكامل

139 فرعاً في إيطاليا- بخطاب رسمي إلى وزير العدل التركي، انتقد فيه الأعمال غير القانونية التي تمارسها الحكومة ضد المحامين⁽¹⁹⁾.

وأدان الخطاب بشدة الطريقة التي تعاملت بها السلطات التركية مع المحامية "باربرة سيبينالي"، حيث احتُجزت في "مطار صبيحة جوكشن" لأكثر من 17 ساعة قبل أن يتم ترحيلها من تركيا، بعد أن قَدِّمَت من أجل المشاركة في مؤتمر دولي بعنوان "النظام القضائي التركي في ظل حالة الطوارئ"، والذي عقد في 15/14 من يناير 2017⁽²⁰⁾. كما انتقد الخطاب بشدة إغلاق الحكومة للمؤسسات الحقوقية، وزج الحقوقيين والمحامين في السجن.

وفي خطاب مشترك أرسله كلٌّ من مجمع حقوقيّ إنجلترا وويلز ونقابة محامي إنجلترا وويلز، ومجمع حقوقيّ إسكتلندا واللجنة العامة لنقابة المحامين الإسكتلندية، ومجمع حقوقيّ شمال إيرلندا وكذلك نقابة محامي إيرلندا، وكذلك مجمع حقوقيّ إيرلندا ونقابة المحامين الخاصة بها، تضمّن خطابهم القلق الشديد إزاء تردّي الأوضاع في تركيا، لا سيما الفصل التعسفي لأزيد من 4000 قاضٍ ووكيل نيابة⁽²¹⁾. كما أكد المحامون البريطانيون على المبدأ الذي قرره الأمم المتحدة المتعلق بـ"استقلالية القضاء"، وعلى مبدأ الأمم المتحدة الذي ينص على "أهمية دور المحامين"، وطالبت بإعادة القضاة الذين تم فصلهم تعسفياً إلى عملهم، وكذلك وكلاء النيابة، وإخلاء سبيل المحامين المحتجزين.

2. الضغط على الهيئة القضائية

لقد تعددت أشكال الضغوط على الجهاز القضائي

وأصدرت مذكرات قلق، وشجبت ما يحدث في تركيا، وطالبت الحكومة التركية بوقف الحملات المنظمة ضد المحامين، وطالبت أيضا بإخلاء سبيل المسجونين منهم، وأصدر "نيلس موزينيكس" مفوض المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان (COECFHR) مذكرةً أدان فيها القيود المفروضة على المحامين وتواصلهم مع موكلهم، كما أدان القيود التي تعوق خصوصية العلاقة بين محامي الدفاع وموكله⁽¹⁶⁾.

كما أرسل رئيس مجلس نقابات المحامين والجمعيات القانونية الأوروبية (CCBE) "ميتشل بينتسو" خطاباً للرئيس رجب طيب أردوغان بخصوص إطلاق سراح نائب رئيس جمعية الحقوقيين "منيب أرميش" و 22 محامياً آخرين⁽¹⁷⁾. وطالب "بينتسو" الحكومة التركية باتخاذ الخطوات اللازمة لإخلاء سبيل المحامين المحتجزين، وتمكينهم من ممارسة عملهم وتمثيلهم لموكلهم أمام القضاء. وجاء في الخطاب: "على الحكومة التركية تحت كل الظروف، أن تمكن المحامين من ممارسة عملهم، ودون الخوف من احتجازهم أو القبض عليهم، ودون معوقات ومضايقات".

وفي السياق ذاته وجهت النقابة الفيدرالية الألمانية للمحامين (GFBA) انتقادات لاذعة لاحتجاز العاملين في مجال القانون، وأرسل رئيس النقابة "أكهارت سكافر" خطاباً لوزير العدل التركي "بكير بوزداغ" أعلن فيه عن قلقه الشديد تجاه إغلاق مؤسسات المجتمع المدني واعتقال المحامين⁽¹⁸⁾. وكذلك توجه "أندريه ماتشرين" رئيس النقابة الوطنية الإيطالية (NCOBA) -وهي نقابة تضم في عضويتها 250.000 محام ولها أكثر من

تعرض عدد كبير من المحامين المعتقلين في أثناء التحقيقات لضغوطات وتهديدات، وتم إجبارهم على الاعتراف بالتهمة الموجهة ضد موكلتهم.

nesemat.com

وبعد ساعات قليلة من محاولة الانقلاب الفاشل، أصدر المجلس الأعلى للقضاء (HSYK) قائمة تضم 2745 قاضيا ووكيلا للنيابة العامة، حيث تم إيقافهم عن عملهم وأجري التحقيق معهم في إطار ما وصفته الحكومة بـ "منظمة كولن الإرهابية/الدولة الموازية". ثم ألقت الشرطة القبض على هؤلاء القضاة ووكلاء النيابة المذكورين في القائمة، وبعد ذلك تصاعد العدد حتى بلغ 4463 من القضاة ووكلاء النيابة. وبهذا فصل من القضاة ووكلاء النيابة ما يقارب الـ 30% من إجمالي العاملين في السلطة القضائية، وهم آنذاك 14.661. أما الذين تم اعتقالهم فهم يمثلون 17.6% من إجمالي القضاة ووكلاء النيابة العاملين في تركيا. لقد أدت هذه الممارسات القمعية إلى احتجاج دولي كبير، فخبيرة الأمم المتحدة "مونيكا بيتنو" ومفوض الأمم المتحدة لاستقلال القضاء "كريستوف هاينس" ومفوض الأمم المتحدة عن التعذيب وسوء معاملة المسجونين "دافيد كاي" ومفوض الأمم المتحدة عن حرية التعبير "ستوندي رونالد، و"جين بابتيست ادجوفي"، طالبوا جميعًا تركيا باحترام حرية القضاء ومبادئ القانون لا سيما وقت الأزمات، وطالبوا السلطات التركية بالحفاظ على حرية المحتجزين في اختيار محامي دفاع يمثلهم أمام العدالة⁽²²⁾.

بأكمله ما أفقده استقلاله ونزاهته، وحولته إلى جهاز خاضع للسلطة التنفيذية عبر وسائل وآليات متعددة وممنهجة، بدءًا من عام ٢٠١٣ بعد الكشف عن فضائح الفساد المالي الضخم الذي طال عددا من الوزراء وأبنائهم في النظام الحاكم، حتى بلغ ذروته بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في عام ٢٠١٦ التي مكنت النظام التركي الحاكم من تنفيذ كل أجندته، وقد تم له كل ما أراد من خلال ما يلي:

1/2 الفصل التعسفي الجماعي

إن ممارسات الفصل التعسفي للقضاة ووكلاء النيابة واعتقالهم، أنشأ جوًّا من الضغط أدى إلى تطورات خطيرة تحدُّ من حصول الأفراد على محاكمات عادلة في تركيا، وأدى إلى عدم حصول الأفراد على حقوقهم أمام القضاء المحلي. فأكثر من 4.400 قاض ووكيل نيابة تم فصلهم تعسفيًا من وظائفهم، وما يقارب الثلثين منهم سُطبت عضويته من النقابة يوم 16 يوليو 2016 وهو اليوم التالي لمحاولة الانقلاب، كما جمّدت الدولة حساباتهم البنكية قبل أن توجه إليهم أي اتهامات، وأذاعت الدولة أسماءهم في وسائل الإعلام فأصبحوا مدانين قبل أن يعرفوا ماهية التهمة الموجهة إليهم.

ولمزيد من الاضطهاد الجماعي، فصلت الحكومة أزواجهم أو زوجاتهم من العاملين والعاملات في القطاع الحكومي، واستولت على مدخراتهم وممتلكاتهم، ورُفعت عن القضاة الحصانة التي يقرها لهم القانون. وصار أي وكيل نيابة يرفض أن يُعامل المحتجزين معاملة سيئة، أو أي قاض يرفض إعطاء إذن اعتقال من تطالبت الحكومة اعتقاله، يعامل على أنه خائن.

صدر مؤخراً مرسوم طوارئ بإغلاق مؤسسات حقوقية عريقة دون حاجة للانتظار حكم من المحكمة، وتمت مدهمة هذه المؤسسات وكُسرت أبوابها، واعتدي بالضرب في بعض الحالات على المدامين العاملين فيها.

nesemat.com

لحساسية عملهم، فإن ذلك لم يحل دون إلقاء القبض عليهم بصورة تعسفية بلا سبب ولا دليل، ومع أنه من المفترض وجود ضمانات قانونية أخرى تحميهم من الفصل التعسفي منعا من تغول السلطة التنفيذية في أعمال السلطة القضائية، إلا أن كل هذه المبادئ القانونية الأساسية سُحقت ولم يعد لها وجود في تركيا. فالإجراءات القانونية والإدارية لم تعد تُحترم، ولم يعد هناك تأييد لحق الدفاع أمام المحكمة، وكثير من القضاة يشعرون بأنهم ملزمون بإصدار قرارات اعتقال بحق زملائهم القضاة، أو عدم إطلاق سراحهم لئلا يلاقوا المصير ذاته.

وفي أثناء الاستجواب لا يُسأل الشخص عن التهم الموجهة ضده، فورود اسم القضية في القائمة التي أصدرها المجلس الأعلى للقضاة ووكلاء النيابة في حد ذاته كاف للاشتباه في القاضي أو وكيل النيابة والقبض عليه، هذا فضلا عما يعانيه هؤلاء المعتقلون من القضاة ووكلاء النيابة من صعوبة في إيجاد محام يمثلهم أمام القضاء⁽²⁵⁾.

وفي البيان الذي أصدره نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاة ووكلاء النيابة "محمد يلماز"، أكبر دليل على أن فصل القضاة من عملهم كان تعسفياً، حيث يقول فيه: "لقد أصدرت بياناً مفاده أن القضاة ووكلاء النيابة الذين سيرشدون عن آخرين بأنهم ينتمون للكيان الموازي سيخفف عنهم العقوبة، ولقد نجحنا في ذلك بصورة كبيرة؛ فلقد أُرشد 200 من القضاة على أكثر من 2400 قاض ووكيل نيابة"⁽²⁷⁾.

إن هذا البيان يؤكد أن هؤلاء القضاة المقبوض عليهم قد تم تصنيفهم مسبقاً. كما يدل على أن كل

وفي 12 ديسمبر/كانون الأول 2016 أعلن وزير العدل التركي "بكير بوزداغ" أن الذين رُفعت ضدهم دعاوى قضائية من القضاة ووكلاء النيابة، وصل عددهم إلى 3820⁽²³⁾ وأن 2430 منهم لا زالوا في السجون، ولأجل ذلك تم فتح باب التعيين لـ3940 قاضياً ووكيل نيابة جدد، وقد أعدت الحكومة معايير اختيارهم بنفسها⁽²⁴⁾. بالإضافة لهذا، فإن كثيراً من القضاة الذين تم اختيارهم للنظر في قضايا بعينها، كانوا ينتمون لحزب العدالة والتنمية الحاكم، وهو مما يؤثر بالطبع على استقلالية القضاء، ويجعل هذه المحاكمات ميسسة.

وجدير بالذكر أنه في الوقت الحالي، يقبع الآلاف من الناس في الحبس الاحتياطي خلف القضبان، دون أن يعرفوا ماهية التهم الموجهة ضدهم. ومن جانب آخر، فإن الحكومة التركية تستخدم الحبس الاحتياطي كنوع من العقاب لغير المدانين. وطبقاً للقانون، لا يجب إيداع المشتبه به في الحبس الاحتياطي لفترة طويلة متى أصبح ملف اتهامه جاهزاً، ولذلك نجد السلطات تعتمد التأخير في الانتهاء من إعداد ملفات الاتهام، ليظل المتهم في الحبس الاحتياطي أطول فترة ممكنة.

2/2 القبض بمجرد الاشتباه

مع تمتع القضاة ووكلاء النيابة بحصانة قضائية

احتشدت المنظمات الدولية المتخصصة وأصدرت مذكرات قلق، وشجبت ما يحدث في تركيا، وطالبت الحكومة التركية بوقف الحملات المنظمة ضد المحامين، وطالبت أيضا بإخلاء سبيل المسجونين منهم.

www.nesemat.com

3/2 القضاة ما بين العصا والجزرة

هناك شبه إجماع من المتابعين لما يحدث في تركيا، بأن القضاة يقبعون تحت ضغط عام وضغط خاص من الرئيس رجب طيب أردوغان، ولقد ذكرت كثير من التقارير التي أعدتها المجموعات الحقوقية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية، أن القاضي الذي يعارض القرار الموجه إليه من أردوغان يصبح مستهدفاً وعرضة للاعتقال والحبس، وأن من يخضع لما تمليه عليه الحكومة من أوامر - وإن كانت مخالفة للإجراءات القانونية المتبعة - يتم مكافأته وترقيته.

ومما يؤكد ذلك أنه وبعد عودته من زيارته لأوكرانيا 20 مارس 2015 ذكر الرئيس أردوغان في تصريحات أدلى بها: "إننا نراقب بدقة كل القضاة الذين ينظرون في القضايا المتعلقة بمنظمة الكيان الموازي"، وفي يوم 26 يوليو/تموز 2015 نشرت جريدة "صباح" -وهي جريدة موالية للحكومة وسيطر عليها أفراد من عائلة أردوغان- مقالا بعنوان: "الحد من قوة وسلطة القضاة الذين يرفضون اتخاذ موقف عدائي تجاه الدولة الموازية"⁽²⁸⁾.

أما القضاة الذين ترأسوا دعاوى ضد الرئيس أردوغان في المحكمة الجنائية العليا، فقد خفضت

القضاة الذين تم فصلهم بشبهة الانتماء لما يسمونه "الكيان الموازي"، لن يعودوا لوظائفهم بأي حال من الأحوال. وقد أقرّ "يلماز" في هذا البيان -أيضا- بعدم وجود أدلة تثبت أن أيّاً من هؤلاء القضاة شارك في محاولة الانقلاب الفاشلة، وهو بهذا يعترف بأن القضاة الذين تم فصلهم واعتقالهم ليس لهم أي علاقة بالانقلاب، وكذلك لم يثبت انتمائهم لأي تنظيم إرهابي.

إن القانون التركي رقم 2802 ينصّ على أنه "لا يجوز القبض على القضاة ووكلاء النيابة إلا في حالة تلبسهم بجناية ذات عقوبة مشددة"، لكن ما حدث، هو أن قضاة تركيا قد تم اعتقالهم في اليوم التالي من محاولة الانقلاب الفاشلة، دون وجود دليل على أنهم شاركوا فيه بأي شكل من الأشكال، فضلا عن أنه في الوقت الذي قبض فيه عليهم، لم يثبت انضمامهم لأي تنظيم إرهابي، أما ما يُزعم ظهوره من أدلة ملفقة بعد خمسة أشهر من حبسهم، فهي ليست أكثر من اعترافات انتزعت من معتقلين تحت التعذيب.

وخلاصة ما سبق؛ إن هناك قضاة ووكلاء نيابة تم اعتقالهم من غير وجه حق، ودون أدلة قاطعة أو حالة تلبس، وذلك بالمخالفة للقانون. فطبقاً للائحة رقم 95 من القانون رقم 2802 أنه في حالة القبض على العامل في الهيئات القضائية، فإن من حقّه أن يعرف الاتهامات الموجهة ضده خلال خمسة أيام، وأن تعقد له جلسات محاكمة خلال 3 أشهر من يوم القبض عليه. وقد مر حتى الآن ما يقارب العامين على اعتقال القضاة ووكلاء النيابة، ولم يتم الانتهاء من إعداد مذكرة الادعاء الموجهة ضدهم.

مناجم التعدين المقربين من أردوغان⁽³¹⁾، فقد كانت ملابسات القضية تدور حول حق الحكومة في منح ترخيص للتنقيب عن الذهب والنحاس في أكثر المناطق جمالا وخضرة في شمال تركيا. ورغم الوقفات الاحتجاجية التي نظمها مهتمون بالبيئة لإلغاء هذا الترخيص الذي منحتة الحكومة لمقربين من الرئيس أردوغان ووقف أعمال التنقيب حفاظا على البيئة، فإن الحكومة لم تلق بالا لتلك الاحتجاجات. ثم تم رفع الأمر إلى القضاء الذي قضى بإلغاء هذا الترخيص ووقف أعمال التنقيب، لكن بسبب تدخل الرئيس أردوغان، لم ينفذ هذا الحكم وتم التعامل معه كأن لم يكن، ووقب القضاة الذين أصدروا هذا الحكم بالعقاب السابق ذكره.

ومن الأمثلة -أيضا- على التدخل الصارخ في عمل السلطة القضائية، القبض على القاضيين "متين أوزجليك" و"مصطفى بشر" في 30 أبريل و 1 مايو 2015 لقرارهما بالإفراج عن 63 شخصا محبوسين احتياطياً، ومن ضمنهم الصحفي "هدايت كاراجا" رئيس "مجموعة سمان يولو" الإعلامية، وكذلك الإفراج عن زوجاتهم، وعن باحثين أكاديميين.

لقد فقد هذان القاضيان وظيفتهما أولا، وتم اعتقالهما مع حملة إعلامية شعواء أطلقتها السلطات الحكومية على القضاة، علّق فيها المتحدث الرسمي باسم الحكومة على ما حدث لهما بالقول: "كيف يَجْرَأَن على الإفراج عن المشتبه بهم؟"⁽³²⁾. ونتيجة لهذا الضغط فإن قرار الإفراج عن المتهمين لم ينفذ، وتم القبض على القاضيين اللذين أصدرنا القرار بعد خمسة أيام. هذه أمثلة واضحة على الضغط الذي

درجاتهم الوظيفية، فضلا عن ورود أسمائهم في القائمة المعدة سلفا من قبل المجلس الأعلى للقضاء لفصل 2.664 قاضيا ووكيل نيابة⁽²⁹⁾.

وفي 12 مايو 2015 شطب المجلس الأعلى للقضاء، قاضيا وأربعة وكلاء نيابة من النقابة، كانوا قد شاركوا في تحقيقات الفساد الكبرى في الفترة من 25/17 من ديسمبر 2013، التي أسفرت عن تورط عدد من وزراء الحكومة وأبنائهم، كما طالت الاتهامات أردوغان وأفرادًا من أسرته.

وفي 29 مايو/أيار 2015 نشر رئيس تحرير جريدة جمهوريت "جان دوندار"، تحقيقا صحفيا يتحدث عن شاحنات كانت في طريقها للعبور إلى الأراضي السورية، محملة بأسلحة ثقيلة لتسليح الدولة الإسلامية (داعش)، وورد في التحقيق أن جهاز الاستخبارات التركي (MIT) هو المسؤول عن حمولة هذه الشاحنات. وبعد نشر هذا التحقيق، خرج الرئيس أردوغان في أحد البرامج التلفزيونية متوعداً هذا الصحفي بالقول: "لن أترك الشخص الذي أعد هذا التقرير دون عقاب، وسيدفع ثمن ما فعل"⁽³⁰⁾، وأصدر على إثر ذلك نائب المدعي العام "عرفان فيدان" -وهو صديق لأردوغان- قراراً بالقبض على كل من "جان دوندار" وزميله "أردم جول"، وتم القبض عليهما من قبل محكمة الصلح الجزائية يوم 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

وفي سياق تدخل السلطة التنفيذية في عمل القضاء، تم نقل كل من القاضي "التار جوكتشيمن" والقاضي "أرسين أوغوتالان" من مقر عملهما إلى محافظة أخرى، بعدما أصدرنا حكماً ضد أحد أصحاب

عجز كثير من المتهمين والمحامين في المعتقلات عن إيجاد محامين للدفاع بسبب حالة الكراهية والاستقطاب المجتمعي التي تعززها السلطات، ورفض النقابات التي يرأسها موالون للنظام تعيين محام لهم.

www.nesemat.com

"عبدالله حباني" الذي كان يعمل مع الإيراني الأصل "رضا ضراب" أحد المتهمين الرئيسيين في قضايا الفساد المالي 2013، والخاضع حاليًا لقانون حماية الشهود في الولايات المتحدة الأمريكية لاعترافه بقيامه ومسئولين بارزين في النظام التركي الحاكم بعمليات غسيل أموال عالمية والمساعدة على خرق العقوبات الدولية المفروضة على إيران.

ومن ذلك أيضًا، ترقية وكيل نيابات إسطنبول "محمد دمير" إلى منصب نائب رئيس النائب العام في منطقة "بكير كوي" بإسطنبول، وذلك إثر افتتاحه تحقيقًا ضد رئيس حزب الشعب الجمهوري "كمال كليجدار أوغلو" بعدما قرأ علنًا تسجيلات صوتية مسربة لمكالمة بين أردوغان ونجله "بلال" تتعلق بقضايا الفساد المالي السالف ذكرها، حيث رفع "بلال" دعوى ضد "كمال كليجدار أوغلو"، ورغم الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها الأخير، فإن ذلك لم يمنع "محمد دمير" وكيل نيابة إسطنبول من استدعائه ليُدلي بإفادته كمشتبته به⁽³⁵⁾.

وفي المقابل فإن "مراد أيدن" القاضي في "كارشي ياك" بأزمير ونائب رئيس جمعية القضاة ووكلاء النيابة (YARSAV)، قد أعيد انتدابه ونفيه إلى مدينة "طرابزون" أقصى شمال البلاد، بعدما طالب المحكمة

بتعرض له القضاة من قبل السلطة التنفيذية. لقد أعلنت اللجنة الأوروبية المنعقدة في فينسيا (COEVC) على قرار القبض على القاضيين وقالت: "لم يقتصر الأمر على عدم تنفيذ حكم صحيح ونافذ صدر عن هيئة المحكمة، بل تعدى ذلك إلى تعليق عضوية القاضيين اللذين أصدرنا هذا الحكم وبعد يومين فقط من قبل المجلس الأعلى للقضاء، مما سهل من عملية إلقاء القبض عليهما". كما أدانت اللجنة رئيس الغرفة الثانية للمجلس الأعلى للقضاء لتصريحه: "إننا نعتذر للشعب على تأخرنا في اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد هؤلاء القضاة"⁽³³⁾.

وخلال الجلسة التي أعدت للنظر في المقبوض عليهم من القضاة يوم 24 يوليو 2015 أمام المحكمة الجزائية الثانية، اقترحت القاضية "نيلجون جولدالي" حكما بالإفراج عن القاضيين، وبعد يوم واحد قام المجلس الأعلى للقضاء بنقلها وإبعادها عن المحكمة⁽³⁴⁾.

وفي الوقت الذي يتم فيه التنكيل بالقضاة الذين يصدرن أحكامًا وقرارات لا تتطابق مع ما تراه السلطة التنفيذية الحاكمة، يتم ترقية وتكريم قضاة آخرين أصدرت أحكامًا تلائم أهواء السلطة؛ فمن ذلك، ترقية "خولوصي بور" قاضي محكمة الصلح الجزائية رقم 2 رئيسًا لمحكمة إسطنبول الجنائية العليا رقم 17 بعدما كان قاضيًا من الدرجة العادية، وذلك عقب إصداره قرارًا بإخلاء سبيل 6 أشخاص، منهم الرئيس التنفيذي لبنك الشعب التركي الذي أُلقي القبض عليه عقب تحقيقات الفساد المالي الضخمة في 17 ديسمبر 2013، وكذلك إطلاق سراح

هذه الفضائيات، ثم توجه أصحاب هذه القنوات إلى القضاء الذي أصدر حكماً بعدم قانونية إلغاء البث، فقامت السلطات مباشرة يوم 7 نوفمبر 2015 بنفي القاضي "مصطفى جولاك" الذي نطق بهذا الحكم، إلى مدينة "تشوروم" في أقاصي البلاد⁽³⁸⁾.

كما تم اعتقال القاضي "سليمان كراجول" الذي شارك في تحقيقات الفساد المالي الشهيرة في 17-25 ديسمبر 2013 بذريعة عضويته في جماعة إرهابية وسعيه إلى قلب نظام الحكم⁽³⁹⁾.

وقد وجهت مفوضية فينسيا انتقاداتها لتزكيا لاعتقالها قضاة شاركوا في واحدة من أهم قضايا الفساد المالي، وقالت المفوضية: "إن الحكومة لم تفشل فقط في تطبيق القرارات القضائية النافذة والصحيحة قانوناً التي صدرت من قضاة ووكلاء نيابة، بل تمادت في فشلها كذلك عندما اعتقلتهم مما يعد إجراء غير طبيعي وغير مفهوم"⁽⁴⁰⁾.

كما ظهرت أيضاً إجراءات غير طبيعية في دولة يفترض أنها دولة قانون، ففي حالات مسجلة داهمت قوات الشرطة جلسة المحكمة وقبضت على القاضي أثناء أداء عمله، ولا تفسير لذلك إلا بأنه حملة منظمة لتخويف وإرهاب القضاة المستقلين، بينما في الحالة الطبيعية لا يمكن حدوث ذلك⁽⁴¹⁾.

وفي نموذج آخر اعتقلت السلطات التركية الصحفية الألمانية "فريدريكا جيردينك" التي كانت تغطي الأحداث في مدينة "ديار بكر"، بتهمة "القيام بدعاية إرهابية"، إلا أن السلطات أطلقت سراحها عقب انتقادات لاذعة وجهها وزير خارجية ألمانيا لها أثناء زيارته لأنقرة، واتضح فيما بعد أن اعتقالها كان

أكثر من 4.400 قاض ووكيل نيابة تم فصلهم تعسفيًا من وظائفهم، وما يقارب الثلاثين منهم سُطبت عضويته من النقابة يوم 16 يوليو 2016 وهو اليوم التالي لمحاولة الانقلاب.

nesemat.com

الدستورية بإلغاء نص القانون المتعلق بـ"الإساءة إلى رئيس الجمهورية"⁽³⁶⁾.

والجدير بالذكر أن هذه الجمعية (YARSAV) قد تم إغلاقها واعتقال رئيسها "مراد أصلان" بقرار من السلطات الحاكمة، بعدما كانت الوحيدة في تركيا التي لها اعتماد دولي، كما كانت بمثابة الند الحقيقي للمجموعة الموالية للرئيس أردوغان في جمعية الوحدة القضائية (YBD) داخل منظومة السلطة القضائية. وهكذا تم إخضاع النظام القضائي تمامًا -على كافة الأصعدة- لسيطرة السلطة التنفيذية الممثلة في حكومة أردوغان⁽³⁷⁾.

أما القاضية بالعاصمة أنقرة "عائشة نشا جول" التي ترشحت كعضو مستقل في انتخابات المجلس الأعلى للقضاء (HSYK)، وحصلت على دعم 4816 قاضيًا ووكيل نيابة، فقد تم نقلها مباشرة بعد انتهاء الانتخابات بـ45 يومًا إلى مدينة "أدرنة" الحدودية من غير أن تطلب مثل هذا النقل.

وبعد فترة قصيرة من الانتخابات التشريعية العامة بالبلاد التي أجريت في الأول من نوفمبر 2015، قامت منصة البث الفضائي (DIGITURK) بضغط من السلطة الحاكمة، بإزالة ترددات بعض القنوات الفضائية إثر انتقادات وجهت للحكومة عبر

اعتقال قضاة تركيا تم في اليوم التالي من محاولة الانقلاب، دون دليل على أنهم شاركوا فيه بأي شكل من الأشكال، فضلاً عن أنه في الوقت الذي قبض فيه عليهم، لم يثبت انضمامهم لأي تنظيم إرهابي.

nesemat.com

على البلاد في إصدار حزمة من القرارات والمراسيم التي حدّت من صلاحيات السلطة القضائية وزادت من خضوعها للسلطة التنفيذية، فمن ذلك ما يلي:

1/3 محكمة الصلح الجزائية

في 22 يونيو 2014 ذكر رئيس الوزراء التركي آنذاك ورئيس الجمهورية الحالي رجب طيب أردوغان في تصريحات له: "إن السلطة القضائية "الموازية" تعرقل الخطوات الإصلاحية التي تقوم بها السلطة التنفيذية، لكن هناك الآن بعض الاقتراحات التي سيتم إقرارها عن طريق الرئيس (عبد الله جول آنذاك)، وبعدها يمكننا أن نشهد تقدماً واسعاً في هذا المجال، إننا نعمل على تطوير مشروع ونقوم الآن بوضع أساساته"، وقد كان هذا الكلام مؤشراً على النية باستحداث محاكم خاصة من أجل تحقيق أغراض سلطوية معينة.

ومما يعزز هذا، ما ورد على لسان نائب رئيس حزب الوحدة الكبرى (BBP) "رمزي جاير" في لقاء تليفزيوني، أن أردوغان صرح له قائلاً: "لقد قدمنا اقتراحاً بإنشاء نوع خاص من المحاكم سنسميه "محكمة الصلح الجزائية"، وقدّمنا طلباً لإقرارها وهو على مكتب الرئيس "عبد الله جول"، وعقب (أي أردوغان) بقوله: سأقوم بمحوهم -يقصد حركة كولن- خلال أسبوع أو عشرة أيام من إقرار هذه المحكمة"⁽⁴⁴⁾.

بدعوى الإساءة لزوجته الرئيس التركي، ورغم إخلاء سبيلها لم تسقط الدعوى الموجهة ضدها، وحكمت المحكمة عليها بالسجن خمس سنوات، والشاهد في هذا النموذج أن القضاة الذين أصدرت حكمًا بحبس هذه الصحفية تمت ترقيتهم للموقع الذي يطلبونه، بينما تم فصل قضاة آخرين طالبوا بالإفراج عنها. ولا شك أن هذا النموذج يعطينا فكرة عن الضغط الذي يمارس على المنظومة القضائية، لا سيما ضد من تخالف قراراتهم رغبات السلطة التنفيذية⁽⁴²⁾.

ومن أغرب ما يمكن عرضه في هذا الإطار، أن ثلاثة قضاة ممن تمت ترقيتهم سابقاً لإصدارهم أحكاماً قضائية توافق رغبات الحكومة، قد عزلوا من مناصبهم لاحقاً في 3 أبريل 2017، عندما أصدرت قراراً بإخلاء سبيل 21 صحفياً أمضوا 8 أشهر في الحبس الاحتياطي أدينوا بسبب تغريداتهم على "تويتر" أو لمقالاتهم المنشورة. والأمر عينه حدث مع "جوكسل توران" وكيل النائب العام بعدما أصدر قراراً بإخلاء سبيل بعض الصحفيين.

ثم تبيّن لاحقاً أن المجلس الأعلى للقضاء، قد خصص لجنة لمراقبة قرارات إخلاء السبيل التي تصدر في حق من تريد الحكومة حبسهم من المعارضين⁽⁴³⁾.

3 أدوات الضغط

لم تسلم المحاكم التركية وقوانينها التي تنظمها، من انتهاكات السلطة الحاكمة سواء قبل محاولة الانقلاب الفاشلة أو بعدها؛ فقد تم استحداث محاكم خاصة عينت السلطة الحاكمة أعضائها من موالين لها، كما وظفت حالة الطوارئ التي فرضت

المحكمة، إلى نظام الطعن الرأسي، وأن يُقدّم الطعن لمحكمة جنائية أخرى، كما طالبت المفوضية وكلاء النيابة، بالإفراج عن المحتجزين لأسباب غير قانونية لا سيما في حالة عدم وجود أدلة كافية.

وبالنظر لقضاة هذه المحكمة، يتبين أن أغلب قضاتها من أعضاء الحزب الحاكم، أو من المعروفين بمواليتهم لأردوغان ذاته، وبالنظر كذلك إلى 112 شخصية ممن تقدموا للترشح لشغل مناصب القضاة في هذه المحكمة، يتبين أنهم من أعضاء جمعية "الوحدة القضائية" (YBD) التي تأسست عام 2015 بدعم من النظام الحاكم.

ورغم ذلك كله لم يسلم هؤلاء الذين تثق الحكومة في ولائهم لها، من بطش السلطات؛ فقد أُبعد "عثمان دوغان" أحد قضاة محكمة الصلح الجزائية بمدينة أنقرة عن وظيفته، لأنه قضى بإطلاق سراح 18 من رجال البوليس الذين كانوا يعملون في جهاز الاستخبارات المركزية، ممن اتهموا بالخيانة رغم انتفاء أي دليل على هذا الاتهام، وكذلك نُقل "رمضان كانماز" قاضي محكمة الصلح الجزائية الرابعة من عمله، إلى دائرة أخرى قبل أن يستكمل عامه الأول في هذه المحكمة، لأنه قضى بإطلاق سراح 25 محتجزاً احتياطياً.

ويرجع نقل هؤلاء القضاة أو عزلهم لأحد سببين: إما إصدارهم قرارات إفراج، أو رفضهم إصدار قرارات اعتقال لأشخاص بعينهم في فبراير ومارس ويوليو من عام 2015⁽⁴⁷⁾.

2/3 الهيئة القضائية العليا

إن منظومة القضاء التركي تتكون من مستويين

وبالفعل تم تأسيس هذه المحاكم بالقانون رقم 6545 بتاريخ 18 يونيو 2014، وبدأت عملها في 28 يونيو 2014. ثم صرّح أردوغان بعدها يوم 20 يوليو 2014 قائلاً: "والآن تبدأ الإجراءات القضائية، هذه الإجراءات ستقوم بها محكمة الصلح الجزائية"⁽⁴⁵⁾، وبالفعل أصبحت تلك المحكمة أداة لقنص كل من يراه أردوغان خطراً على سياسته، أو من تسول له نفسه بانتقاده ولو على موقع "تويتر". وتخضع قرارات هذه المحكمة لهيمنة السلطة التنفيذية مباشرة، وفي حال صدور قرار لا يتوافق مع السلطة التنفيذية يتم إقصاء القاضي الذي أصدر القرار مباشرة عبر نقله منها.

وبعد تعامل مفوضية فينسيا مع هذه المحكمة الخاصة، قدم رئيس لجنة الرصد التابعة للمجلس البرلماني للاتحاد الأوروبي (PACE) "سيزار فيلورين" طلب إحاطة حول هذه المحكمة والإجراءات القضائية التي تتبعها، وقد أجابت مفوضية فينسيا في 13 مارس 2017 بأن ممارسات هذه الهيئة القضائية تثير القلق بشدة⁽⁴⁶⁾، وصرّحت قائلة: "إن نظام الطعون الأفقي الموجود في هذه المحكمة يتم بين عدد قليل من قضاة المحكمة نفسها الموجودين في كل محافظة، مما يهدّد مشكلة في حد ذاته، لأن هذا يمنع توحيد السوابق القضائية، ويخلق دائرة مغلقة لا يمكنها أن تلبّي الاحتياج في الحفاظ على حقوق المتقاضين أمامها". وقد أوصت المفوضية الحكومة التركية بوضع معايير تحفظ الحيادية القضائية لمحكمة الصلح الجزائية، واستبدال نظام الطعن الأفقي الذي يدور بين نفس القضاة داخل

جمدت الحكومة الحسابات المصرفية للقضاة المعتقلين قبل أن توجه إليهم أي اتهامات، كما أذاعت أسماءهم في وسائل الإعلام وأذانتهم إعلامياً قبل مواجهتهم بالادعاءات التي اتهموا بها.

www.nesemat.com

ولعل ما ورد في الفقرة الثالثة من مرسوم الطوارئ رقم 667 لسنة 2016 بخصوص السلطة القضائية العليا، ما يبرز ذلك فقد ورد فيها: "إن القضاة الذين يشنّب في انتمائهم، أو لديهم علاقات مع أي منظمة إرهابية، أو أي تجمع أو هيئة يصنفها مجلس الأمن القومي على أنها تعمل ضد مصلحة الدولة، سيتم عزلهم مباشرة من مناصبهم القضائية"⁽⁴⁸⁾.

ويمكن استعراض بعض نماذج الانتهاكات التي تعرضت لها عناصر هذه الهيئة القضائية العليا فيما يلي:

أولاً: المحكمة الدستورية

المحكمة الدستورية العليا مهمتها مراجعة دستورية القوانين، وكذلك تختص بالنظر في قضايا الأفراد الذين يتعرضون لانتهاك حقوقهم الدستورية، وهي أعلى قضاء محلي يلجأ إليه المواطن قبل توجهه إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وقد نجح أردوغان في تحويلها إلى محكمة لا تحكم، وذلك من خلال حملات من التهديد والتشويه المنظمة ضد قضاتها، ما أدى إلى خلل في طريقة عملها. وسنذكر فيما يلي طرفاً من تلك الحملات والإجراءات التي استهدف أردوغان من خلالها المحكمة الدستورية وقضااتها. فمن ذلك تعقيب أردوغان على الإفراج الذي

رئيسيين: المحاكم الابتدائية، والمحاكم العليا. وإذا أراد المواطن التركي التقدم بدعواه إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECTHR) فعليه -طبقاً لشروط هذه المحكمة- أن يستوفي كل مستويات التقاضي المحلية. وبالتالي فإن أي مواطن يريد التظلم من قرارات المحاكم الابتدائية -مثلاً- أن يتقدم بطلباته تلك، إلى هيئة قضائية أعلى مثل محكمة النقض أو محكمة هيئة قضايا الدولة. وطبقاً للتعديلات الدستورية التي أقرت في 2010، فللشخص أن يتوجه للمحكمة الدستورية العليا في حال تعرضه لانتهاكات تطل حقوقه التي يكفلها له الدستور.

لكن الأوضاع الحالية جعلت من الصعوبة بمكان أن يتقدم الشخص بطعن أمام المحاكم العليا، وذلك لما تم في اختصاصاتها وتكوينها من تلاعب، ووقوع أعضائها تحت ضغط وتهديد السلطة التنفيذية؛ فقد بلغ عدد قضاة محكمة النقض الذين تم القبض عليهم واحتجازهم وتوجيه تهم جنائية ضدهم حتى الآن 170 قاضياً، مما يجعل نظراءهم من باقي قضاة المحاكم العليا، في قلق من مواجهة نفس المصير.

كما أطاحت -كذلك- الهيئة القضائية المشكّلة بعد الانقلاب الفاشل، بالشكل المتعارف عليه في المنظومة القضائية، وهذا التغيير الذي طرأ على المنظومة القضائية، تم بتخطيط الرئيس أردوغان نفسه بمعاونة مجلس الأمن القومي (MGK)، ونستطيع القول: إن الرئيس أردوغان تمكن من إزاحة السلطة القضائية وإعادة تشكيلها وهيكلتها طبقاً لرغباته متدرجاً بمحاولة انقلاب فاشلة أثبتت كثير من الأدلة أنه مفبرك، وقد يكون من إنتاج أردوغان ذاته.

خارجية". هذا بالإضافة إلى الهجوم الإعلامي الشنيع على كل قرار تصدره المحكمة لا يتفق وسياسات الحكومة، هذه بعض التهديدات البسيطة التي يتعرض لها القضاة.

كما تدخل أردوغان في التنظيم الداخلي للمحكمة الدستورية، ورفض وضع أي شروط موضوعية لاختيار قضاة المحكمة الدستورية، وعيّن مستشاره الخاص قاضيًا في المحكمة الدستورية، وهو واحد من اثنين رشحهما في 25 أغسطس 2016، مما زاد من نفوذ أردوغان داخل المحكمة الدستورية العليا⁽⁵³⁾. وبتأهام واعتقال اثنين من أعضاء المحكمة الدستورية العليا وهما "ألب أرسلان ألتان" و"أردال ترجان"، تم القضاء نهائيًا على ما تبقى من استقلالية المحكمة الدستورية، وانتهك القانون الذي يقر باختصاص المحكمة الدستورية وحدها بحق اتهام ومحاكمة أحد أعضائها⁽⁵⁴⁾.

بل إن المحكمة الدستورية ذاتها هي من ساعدت على انتهاك القوانين الخاصة بها أيضًا عندما أقرت القبض على أعضائها، ففي قرار العزل الذي اتخذته المحكمة بأغلبية بسيطة ضد أحد أعضائها قالت: "لم يكن من الضروري ربط قرار عزل الأعضاء بأن لهم علاقة بمنظمة إرهابية أو أنهم ارتكبوا أعمالاً إرهابية وشاركوا في الانقلاب، بل كان مجرد وجود علاقة بينهم وبين منظمات أو مؤسسات يعتبرها مجلس الأمن القومي تضر بالمصلحة الوطنية كافيًا في اتخاذ هذا القرار"⁽⁵⁵⁾ "وأضافت: "ولا يقصد من العلاقة بين العضو وهذه المؤسسات وجود عضوية، أو المشاركة بفاعلية في التنظيم، بل يكفي -عزله- وجود علاقة

اعتقلت الحكومة أي وكيل نيابة كان يرفض أن يُعامل المحتجزين معاملة سيئة. كما عزلت واعتقلت أي قاض يرفض إعطاء إذن اعتقال، وكانت تعامله على أنه خائن.

قضت به المحكمة الدستورية في 28 فبراير 2016 عن كل من الصحفيين "جان دوندار" و"أردم جول" قائلاً: "إن هذه الحالة ليس لها أي علاقة بحق حرية التعبير، هذه قضية خيانة عظمى، ولا يتوجب عليّ أن أقبل قرار المحكمة الدستورية، ولا أطيع قراراتها ولا أحترم تلك القرارات، ولمحاكم الدرجة الأولى الحرية في عدم الامتثال لقرار المحكمة الدستورية"⁽⁴⁹⁾، ونتيجة لذلك صدر الحكم على الصحفيين بالسجن لمدة خمس سنوات من قبل محكمة درجة أولى دون أدنى اعتبار لقرار المحكمة الدستورية⁽⁵⁰⁾.

وعندما أصدرت المحكمة الدستورية قرارها بعدم دستورية قرار حجب موقع "تويتر" قال أردوغان: "أنا لا أحترم قرار المحكمة هذا، كما أن هذا ليس من اختصاصها؛ لأنه قرار يتعلق بالأمن الوطني"⁽⁵¹⁾. وعندما قبلت المحكمة دعوى متعلقة بالانتخابات في أغسطس/آب 2014، قال أردوغان: "هذا القرار من قبيل القرارات السيادية التي ليس من حق المحكمة النظر فيها"⁽⁵²⁾.

كما شنت وسائل الإعلام الموالية للحكومة حملات دعائية استهدفت المحكمة الدستورية والنيل من نزاهتها، وذلك مثل اتهامها بالارتباط بما يسمونه "الكيان الموازي" أو ارتباطها "بتوجهات

فصلت الحكومة أزواج القضاة أو زوجاتهم من العاملين والعاملات في القطاع الحكومي، واستولت على مدخراتهم وممتلكاتهم. ورفعت الحصانة عنهم وقبضت على بعضهم في أثناء تأدية أعمالهم على مناصبتهم.

nesemat.com

أصبحت بلا جدوى - لمراجعة مراسيم القوانين على أن تضم هذه الهيئة في عضويتها معارضين ومستقلين. وقد أشارت مفوضية فينسيا إلى أنها تتفق مع وجهة النظر هذه⁽⁵⁸⁾.

فإذا كانت المحكمة الدستورية العليا لا تستطيع مراجعة القوانين، فمن سيقوم بهذا العمل؟ وإلى أين يتوجه من يريد التظلم من هذه القوانين؟ وإذا كانت المحكمة الدستورية تطبق قانوناً مخالفاً للدستور على أعضائها، فإلى أي جهة سيتوجه هؤلاء الأعضاء؟ بل لقد بلغ الأمر حدًا أن تتحدى محكمة محلية - لأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية - قراراً لمحكمة أعلى وترفض تنفيذ هذا القرار، وتعود وقائع هذه القصة إلى يوم 8 سبتمبر/أيلول 2016، حيث قدم "فيسل أوك" محامي الصحفي التركي "شاهين ألباي" طلباً للمحكمة الدستورية بإطلاق سراح موكله، فأعرضت المحكمة عن تقييم طلب "ألباي" لفترة طويلة، ونتيجة لذلك قدم المحامي طلبه هذه المرة إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يوم 28 فبراير/ شباط 2017، مستنداً على أن موكله قد تعرضت حقوقه للانتهاك وفقاً للمادة الخامسة من المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان التي تخص "حرية وسلامة الفرد"، وأيضاً المادة العاشرة من نفس المعاهدة التي

ما بينه وبين مؤسسات هذا التنظيم... كما لا يشترط التأكد بالأدلة من هذه العلاقة، ولكن الاشتباه وحده يعد كافياً لعزل العضو".

أما تصريحات رئيس المحكمة الدستورية "زهدي أرسلان" فقد قضت على كل آمال الضحايا الذين يبحثون عن الإنصاف لدى هذه المحكمة، حيث قال: "ليس شرطاً في تحقيق العدالة أن تعامل كل الناس على قدم المساواة، لأن هذا قد يؤدي إلى عدم المساواة. فسقي الشجر بالماء يعد عدالة، ولكن سقي الشوك بالماء يعد ظلماً"⁽⁵⁶⁾. وهذا الذي ذكره رئيس المحكمة الدستورية هو في الحقيقة مخالفة واضحة لما ينص عليه الدستور التركي في المادة 10 منه ونصها: "إن جميع المواطنين أمام القانون متساوون ولا يجوز التمييز بينهم، وذلك بغض النظر عن لغتهم أو عرقهم أو لونهم أو جنسهم أو رأيهم السياسي أو اعتقادهم الفلسفي أو دينهم أو أي اعتبار آخر. وعلى كل مؤسسات الدولة والسلطة التنفيذية أن تتعامل مع كل المواطنين وفي كل الإجراءات، وفق مبدأ المساواة".

كما رفضت المحكمة أيضاً في 2 نوفمبر 2016 طلباً مقدماً من حزب الشعب الجمهوري المعارض يطعن على مرسوم طوارئ، وقالت: "إنه ليس من اختصاصاتها النظر في دستورية القوانين أثناء حالة الطوارئ"⁽⁵⁷⁾. وأوضح حزب الشعب الجمهوري المعارض، أن عدم وجود مراجعة قضائية لإجراءات السلطة التنفيذية، يعد انتهاكاً واضحاً للقانون، وهذا يدل على أن تركيا تعاني من مأزق قانوني خطير، وأضاف: إنه يلزم إنشاء هيئة أو جهاز ما -فالمحاكم

في المنظومة القضائية في جميع مستوياتها في ظل القيادة الحاكمة الآن للبلاد.

ثانياً: مجلس الدولة

إن انتهاك حقوق الإنسان في تركيا وخاصة بعد أحداث الانقلاب الفاشل، تتركز في أمرين: الإجراءات الجزائية، والإجراءات الإدارية. ولقد وصل عدد المفصولين من وظائفهم الحكومية -من غير أي حكم قضائي أو تحقيق إداري- إلى 151.967 موظفاً، منهم 7.317 أكاديمياً و4.463 قاضياً ووكيل نيابة⁽⁶⁰⁾.

وقد نُفذت كل قرارات الفصل التعسفي هذه في أثناء حالة الطوارئ، وطبقاً للدستور التركي فكل الإجراءات التنفيذية يمكن مراجعتها من خلال مجلس الدولة، وهي أعلى جهة قضاء إداري في تركيا، ولكن مجلس الدولة أعلن أيضاً -على غرار المحكمة الدستورية- عدم اختصاصه النظر في القرارات الإدارية التي تصدر في أثناء حالة الطوارئ.

ومن جهة أخرى فقد بذل الحزب الحاكم في تركيا ما بوسعه لتقويض صلاحيات القضاء الإداري، وقام بكل ما يلزم للحيلولة دون مراجعة القضاء الإداري لما تصدره الحكومة من قرارات، فأغلب القضاة المفصولين تعسفاً من مناصبهم، والمقبوض عليهم كانوا من قضاة القضاء الإداري، ونتيجة للتعديلات القانونية التي أجرتها الحكومة على القانون المنظم لمجلس الدولة والقضاء الإداري، بموجب قانون رقم 6723⁽⁶¹⁾ في 23 يوليو/تموز 2016، تم عزل العاملين في هيئة قضاة الدولة من وظائفهم، وتم تعيين موظفين جدد في أماكنهم بالتنسيق بين الحكومة والمجلس الأعلى للقضاء، وقام الرئيس أردوغان ذاته بالإشراف

تخص "حرية التعبير". وبعد تقديم الطلب، سألت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الحكومة التركية: هل جرى استنفاد كل التدابير المحلية في القضية؟ وفي ردها قالت أنقرة: إن طلب "ألبي" إلى المحكمة الدستورية لا يزال يخضع للتقييم، وإنه لا ينبغي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان اتخاذ قرار في القضية قبل صدور حكم المحكمة الدستورية.

وفي 11 يناير/كانون الثاني 2018، أصدرت المحكمة الدستورية قراراً يطالب بالإفراج عن الصحفيين "شاهين ألبي" و"محمد ألتان"، وخلصت المحكمة في قرارها الذي صدر بموافقة 11 عضواً واعتراض ستة إلى أنه قد تم انتهاك حق ألبي في التعبير والسلامة الشخصية، وحقه وفقاً لحرية الصحافة مؤكدة أنه "لا توجد أدلة كافية تبرر استمرار احتجازه"، ورغم ذلك رفضت المحكمة المحلية في سابقة تعد الأولى من نوعها في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة، تنفيذ قرار إطلاق السراح هذا الصادر من جهة قضائية علياً في مستوى المحكمة الدستورية⁽⁵⁹⁾.

ومع تصريح المحكمة الدستورية بعدم اختصاصها النظر في القضايا التي ترفع إليها في ظل حالة الطوارئ فإنها تحتفظ بالآلاف القضايا التي قُدمت إليها دون ردها لعدم الاختصاص أو البت فيها. ومن الواضح أن المحكمة الدستورية تقوم بذلك عمداً حتى لا يتمكن أصحاب هذه الدعاوى من التوجه إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي تشترط نفاذ كل طرق التقاضي المحلية. وهذا في حد ذاته عامل آخر من العوامل التي تشير إلى مدى التراجع الحاد في مستوى النزاهة والعدالة

استحدث أردوغان "محكمة الصلح الجزائية" وعين فيها قضاة من أعضاء جمعية "الوحدة القضائية" (YBD)، الموالية للحكومة ليستخدمها أداة لمعاقبة معارضيه من كافة الأطياف والزج بهم في المعتقلات.

www.nesemat.com

وهذا القرار لم يؤخر سير العدالة خمسة أشهر فقط، بل أتاح للحكومة الاعتراض على القرارات التي تصدرها المحكمة الإدارية، وذلك طبقاً لمرسوم الطوارئ الذي قدم للمحكمة الإدارية برقم 658. وبهذا الشكل بات حصول المتظلمين على حقهم في محاكمات عادلة أمراً شبه مستحيل.

وفي تقرير أعدته مفوضية فينسيا، وردت فيه الملاحظة التالية: "لقد قامت الحكومة التركية بتوسيع سلطاتها التنفيذية وبسط سلطتها على المنظومة القضائية بما يتعارض مع الدستور التركي والقانون الدولي"، وأشارت إلى أنه حتى في أثناء حالة الطوارئ هناك حقوق لا يمكن انتهاكها، وذكرت أن "كل الإجراءات التي تتخذ في أثناء حالة الطوارئ، يجب أن تكون مقيدة بضرورتها وفي ضوء الحاجة الملحة لها"⁽⁶⁵⁾.

وأفادت المفوضية: "إن الحكومة التركية تتخذ تدابير دائمة تتجاوز حدود حالة الطوارئ"، فبدلاً من وقف الموظف عن عمله بصورة مؤقتة لحين البت في أمره، تم فصله نهائياً وبصورة تعسفية من هذا العمل، ولم يقتصر الأمر على أفراد منسوب إليهم اتهامات بعينها، بل لقد تم فصل المئات من

على عملية الاختيار هذه.

وقد تمت هذه التعيينات الجديدة خلال العشرة أيام الأولى التي أعقبت محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو/تموز 2016⁽⁶²⁾. وبالطبع فقد كان المعيار الأساسي للتعين هو العمل مع الحكومة بتناغم، وأصبح القضاء الإداري المشكّل على هذا النحو يخول إليه النظر ومراجعة القرارات التي تتخذها حكومة أردوغان.

ليس هذا فحسب، بل لقد خُفضت صلاحيات القضاء الإداري بقانون، ففي مرسوم طوارئ رقم 667⁽⁶³⁾ الذي نشرته الجريدة الرسمية الصادرة في يوم 23 يوليو/تموز 2016 في العدد رقم 29779، تم إبطال صلاحية محاكم مجلس الدولة في إصدار الحكم بإيقاف تنفيذ قرارات السلطة التنفيذية التي ترى المحكمة أنها تعود بالضرر على الموظف. وبهذا الشكل جردت الحكومة الموظفين من كافة حقوقهم حتى حق الضمان الاجتماعي، وأبطلت أي حكم يصدره القضاء الإداري لصالح الموظفين يمنحهم حق استعادة وظائفهم إذا ما ثبت بطلان الاتهامات الموجهة ضدهم. وصار فصل الموظف من عمله وتجريده من كافة حقوقه، أمراً قانونياً حتى وإن تم بدون إجراء أية تحقيقات⁽⁶⁴⁾.

وعلى صعيد آخر استغرقت الحكومة خمسة أشهر كاملة لتحديد الجهة التي يتوجب على الموظف التوجه إليها في حال تظلمه من أي قرار حكومي يصدر بحقه. ففي 5 نوفمبر 2016 أقر مجلس الدولة بعدم اختصاصه بالنظر في هذه الدعاوى، ووجّه المتظلمين إلى رفع تظلماتهم أمام المحاكم الإدارية.

الأساسية للمواطنين. فالعلاقة الموجودة بين الموظف العام والدولة، قائمة على الثقة والولاء، وهناك تدابير وإجراءات لضمان ذلك، وأي زعم يوجه للموظف بأنه أخل بواجبه، يجب أن يتم من خلال الإجراءات المعدة لذلك وينظر في كل حالة على حدة، وأي مسؤولية جنائية توجه ضد الفرد، لا يمكن أن تكون صحيحة إلا في ظل مبدأ الفصل بين السلطات، وأن يكون القضاء مستقلاً مع الحفاظ على حق المواطن في المحاكمة العادلة وبما يتضمن سهولة التواصل بين محامي الدفاع والمتهم. فيجب على تركيا أن تراعي الضرورة الملحة في الإجراءات والتدابير التي تتخذها في أثناء حالة الطوارئ"⁽⁶⁶⁾.

ثالثاً: محكمة النقض

محكمة النقض في تركيا هي أعلى محكمة تختص بالنظر في استئناف القضايا المدنية والجنائية، ويشترط في اختيار أعضائها أن يكونوا من قضاة ووكلاء نيابة أكفاء، ولديهم خبرة عمل في المحاكم لـ 15 عاماً. إلا أن هذه الشروط لم يعد لها وجود، لا سيما بعدما سيطرت الحكومة على مؤسسة القضاء في الدولة.

وهذا الواقع هو ما أكده الاتحاد الأوروبي في تقريره الذي جاء فيه ما يلي: "إن تغيير النظام الداخلي لمحكمة النقض ولمجلس الدولة بالصورة التي حدثت في يوليو 2016، يثير مخاوف شتى وقلقاً على استقلالية القضاء لا سيما محكمة النقض، ما يؤدي إلى حالة من عدم اليقين القانوني"⁽⁶⁷⁾.

كما وجه الاتحاد الأوروبي انتقاداً شديداً للهجة لمحكمة النقض على البيان الذي أعدته وما زال

شنت وسائل الإعلام الموالية للحكومة حملات مستمرة مستهدفة قضاة المحكمة الدستورية وقراراتها. كما تدخل أردوغان في التنظيم الداخلي فيها، وعين مستشاره الخاص قاضياً فيها.

الموظفين العموميين بصورة جماعية دون النظر في كل حالة على حدة، وقد ذكر التقرير أنه: "لم يتم اتباع الإجراءات القانونية الإدارية المنظمة لفصل الموظفين العموميين عن عملهم، ولم يتم احترام الحقوق الأساسية للموظفين العموميين".

وأفاد التقرير أيضاً بأن "فصل الموظفين بصورة جماعية عن طريق القوائم المعدة مسبقاً بمرسوم طوارئ، قد حرم وبصورة تعسفية الآلاف من حق اللجوء إلى القضاء الإداري للتظلم من فصلهم التعسفي"، وجاء في التقرير أيضاً: "بسبب علاقة مزعومة بين الموظف العام ومؤسسات حركة كولن أو أي حركة أخرى تعتبرها الدولة (إرهابية)، يتم فصل الموظف، مع أن القانون لم يحدد ماهية العلاقة التي قد تؤدي للفصل، وكذلك لم تحدد الأوصاف اللازمة لجعل حركة أو منظمة أو مؤسسة إرهابية".

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2016 وجّه الاتحاد الأوروبي انتقاداً لاذعاً لفصل الموظفين واعتقالهم، من خلال التقرير الذي أعده عن تطور الأحداث في تركيا، حيث جاء في التقرير ما يلي: "بالنسبة للتدابير التي اتخذت بعد أحداث الانقلاب، طالب الاتحاد الأوروبي السلطات التركية، بأن تكون التدابير التي تتبعها موافقة للقانون ولا تتعارض مع الحقوق

تعرضت المحكمة الدستورية لانتهاكات واسعة النطاق ونجح أردوغان في تحويلها إلى محكمة لا تحكم، وعبر في غير مناسبة عن عدم احترامه لقراراتها.

www.nesemat.com

العدالة والحصانة القضائية للقضاة. وعُيّن بدلاً منهم قضاة من أعضاء جمعية الوحدة القضائية (YBD) الموالية للحكومة. وقد تم هذا خلال العشرة أيام الأولى من الانقلاب الفاشل. كما تم تعيين 267 عضو محكمة نقض و75 عضو مجلس الدولة، بالتنسيق بين الحكومة والمجلس الأعلى للقضاء.

أما عن جمعية الوحدة القضائية (YBD) فهي اتحاد قضائي موالي للحكومة، وأغلب أعضائها من الحزب الحاكم، وهي بهذا المعنى اتحاد شبه حكومي وليس مستقلاً، ولذلك رفضت منظمات دولية عديدة طلبات قدمت لها من قبل هذا الاتحاد للشك في حياديته، فقد رفضت منظمة القضاة الدولية (IEJ) طلب العضوية المقدم من قبلها لعدم استقلاليتها، وللسبب نفسه لم تقبل منظمة القضاة الأوروبية (EAJ) طلب عضويتهم أيضاً، كما جدد المجلس الأوروبي للقضاء (MEDEL) رفضه مرتين دعوة توجهت له من طرفه للمشاركة في اجتماع مشترك⁽⁷⁰⁾.

وقد وجّه الاتحاد الأوروبي انتقاداً لادعاء الحكومة التركية جاء فيه: "لقد شهدنا في السنوات الأخيرة تراجعاً حاداً في تركيا، لا سيما فيما يتعلق باستقلالية القضاء. كما أن التغييرات الهيكلية للنظام الداخلي للمحاكم العليا في تركيا، لا يتوافق مع المعايير التي

منشوراً على صفحتها جاء فيه: "الانقلاب الفاشل الذي شهدته البلاد، انقلاب على الديمقراطية قام به أعضاء من حركة كولن، ولذلك فإننا كمحكمة نعتبر هذا التنظيم إرهابياً"⁽⁶⁸⁾، وجاء في تقرير الاتحاد الأوروبي "إننا نشعر بالأسف الشديد على هذا البيان الصادر من محكمة النقض الذي تتهم فيه جماعة بأنها قامت بالانقلاب وتحكم عليها بالإرهاب دون وجود أي أدلة صريحة تثبت هذا الاتهام"⁽⁶⁹⁾.

إن بيان محكمة النقض هذا ينتهك عدداً كبيراً من المبادئ القانونية الدولية، ويدل أيضاً على أن القضاء المحلي التركي أصبح موجهاً من الحكومة وبلا تأثير. وفي الحقيقة هذا البيان ينتهك المبدأ القانوني المقرر عالمياً بأن "المتهم بريء حتى تثبت إدانته"، فقد قضت المحكمة بإدانة المتهمين حتى قبل أن يتم توجيه الاتهام للأفراد، مما يجعلنا نتساءل عن حيادية المحكمة، وهل سيكون حكمها عادلاً، أم ستفتقد العدالة لحكمها المسبق على المتهمين بإدانتهم قبل النظر في القضية وسماع الدفاع؟

فضلاً عن أن صدور هذا البيان من محكمة النقض، يمثل في حد ذاته ضغطاً على المحاكم الأدنى، ويؤثر بصورة مباشرة على قرارات هذه المحاكم. أما عن قاعدة "المتهم بريء حتى تثبت إدانته"، فقد انتهكتها المحكمة عندما وسمت المتهمين وكل حركة كولن بأنهم إرهابيون من غير دليل معتبر أو حكم قانوني نافذ.

ولقد استثمرت الحكومة الانقلاب الفاشل وقامت بتعديل هيكلية لمحكمة النقض، أزاحت من خلاله كل القضاة المستقلين والمعارضين، منتهكة بذلك مبادئ

يصلون إلى عشرة أعضاء. وبهذه التعديلات خُطت تركيا خطوات واسعة ديمقراطياً في القضاء، حيث زاد عدد أعضاء هذا المجلس إلى 22 عضواً، بعدما كان عددهم سابقاً مقصوراً على سبعة أعضاء يعينهم جميعاً رئيس الجمهورية وحده.

ومع تكشف فضائح الفساد المالي في 17-25 ديسمبر 2013 التي أظهرتها تحقيقات القضاء، صار هدف أردوغان الأول هو السيطرة على المنظومة القضائية، بما فيها المجلس الأعلى للقضاء، لأنه الرأس المنظم للسلطة القضائية.

وفي فبراير/شباط 2014، أي بعد أربعة أشهر فقط من تحقيقات الفساد المالي، وافق رئيس الجمهورية آنذاك (عبد الله جول) على حزمة من التعديلات القانونية التي تتعلق بإعادة هيكلة المجلس الأعلى للقضاء، وتوسع من سيطرة الجهاز التنفيذي ممثلاً في وزير العدل على صلاحيات المجلس. ورغم إقراره صرح عبد الله جول بمناقضة بعض هذه المواد للدستور، وأحال النظر فيها إلى المحكمة الدستورية، وبالفعل حكمت المحكمة الدستورية لاحقاً بعدم دستورية هذه التعديلات، إلا أن الحكومة بمسارعتها بتفعيل هذه التعديلات وتشكيل مجلس القضاء الأعلى على أساسها قفزت على حكم المحكمة الدستورية قبل صدوره، بدعوى أن ما قضت به المحكمة الدستورية لا يتم تطبيقه بأثر رجعي⁽⁷²⁾.

ومن أبرز المواد التي تنص عليها هذه التعديلات، إعطاء وزير العدل صلاحية فتح تحقيق مع من أراد، وإغلاق أي تحقيقات جارية، وبناء على هذا

أقرها الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى أن فصل القضاة من عملهم يحدث يومياً، ليس هذا فحسب بل يتم القبض عليهم أيضاً بادعاء أن لهم علاقة بحركة كولن". وذكر التقرير أيضاً: "إن الأوضاع ازدادت سوءاً بعد أحداث الانقلاب الفاشل، وفُصل خُمس القضاة ووكلاء النيابة، مع الأخذ في الاعتبار أن القضاء يجب أن تتوفر له ظروف تمكنه من أداء مهامه باستقلالية دون إملاءات حكومية، كما يجب أن يكون مبدأ الفصل بين السلطات سارياً وفعالاً. ولكن الأحداث في تركيا تنحو منحى خطيراً، حيث يودع المتهمون قيد الحبس الاحتياطي دون العرض على القضاء لأكثر من 30 يوماً، هذا فضلاً عن الوضع المتردي الذي آل إليه مجلس القضاء الأعلى"⁽⁷¹⁾.

رابعاً: مجلس القضاء الأعلى (HSYK)

مجلس القضاء الأعلى هو هيئة قضائية عليا تقوم بتنظيم كل ما يتعلق بالقضاة ووكلاء النيابة، من تعيينهم ونقلهم ووقفهم مؤقتاً وعزلهم. ومن اختصاصاته إنشاء محاكم جديدة وتوسيع صلاحيات القضاة. وقد تم إعادة هيكلة النظام الداخلي للمجلس من خلال التعديلات الدستورية التي تم إقرارها في استفتاء 2010، وكانت تنص على أن يتكون المجلس الأعلى للقضاء من 22 عضواً، يتم اختيارهم على النحو التالي:

عشرة أعضاء منهم ينتخبهم القضاة ووكلاء النيابة، وأربعة أعضاء يختارهم رئيس الجمهورية، وستة أعضاء تختارهم الهيئات القضائية المختلفة. أما العضوان الباقيان فأحدهما وزير العدل والآخر مستشاره، هذا بخلاف الأعضاء الاحتياطين الذين

أثارت تصريحات نشرتها محكمة النفض على صفحتها الرسمية تدين فيها أطرافاً بتهم قبل إجراء أية تحقيقات معهم استهجان الاتحاد الأوروبي ووصفتها بالمنافية للعدالة والمنحازة تماماً للسلطة الحاكمة.

nesemat.com

القضاة وعزلهم⁽⁷⁵⁾.

وقد لاحظت المراكز الدولية ما طرأ على مجلس القضاء الأعلى من تغييرات أفقدته استقلاليتها، لذا علّق مجلس القضاء الأعلى الأوروبي (ENCJ) عضوية مجلس القضاء الأعلى التركي بعدما كان عضواً مراقباً. وقال مجلس القضاء الأوروبي في البيان الذي أصدره بهذا الشأن: "بالنسبة للأعضاء والعضو المراقب، فإننا نؤكد على مسؤولية الأعضاء عن استقلالية القضاة ووكلاء النيابة، وندعم بقوة استقلالية القضاء لأهميتها القصوى"، وعلّق على وضع مجلس القضاء الأعلى التركي بقوله: "إننا نعبر عن عدم رضانا عن الوضع الحالي لمجلس القضاء الأعلى التركي"⁽⁷⁶⁾.

وفيما يتعلق بالتعديلات الدستورية الأخيرة التي تم إقرارها بعد استفتاء أبريل/نيسان 2017، صار يحق لرئيس الجمهورية تعيين 6 أعضاء من أصل 13 عضواً، والباقي من الأعضاء ينتخبهم البرلمان. وإذا وضعنا في الاعتبار أن الأغلبية البرلمانية يمتلكها الحزب الحاكم، تبين أن أي أمل في استقلالية القضاء التركي قد تم القضاء عليه نهائياً.

وبالعودة إلى ما صرّح به "متين يندرماز" نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى وأحد أعضاء جمعية الوحدة القضائية (YBD) الموالية للحكومة لجريدة

التعديل، تم إتلاف عدد كبير من أدلة الإثبات في قضايا الفساد المالي في 2013 وأفرج عن المتهمين فيها، وأغلق ملف القضية.

وظهر مدى رغبة الحكومة السيطرة على المجلس تماماً من خلال انتخابات مجلس القضاء الأعلى التي انعقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2014، حيث مارست الحكومة ضغطاً على الهيئات القضائية لإنجاح القائمة الموالية لها. فقد وعد وزير العدل "بكير بوزداغ" القضاة برفع المرتبات في حال فوز القائمة التي أعدها⁽⁷³⁾، كما هدد السكرتير العام لهيئة القضاء الأعلى "بيلجين بشاران" الناخبين بقوله: "إذا أدليتكم بأصواتكم للقوائم الأخرى فسيكون هذا بمثابة صب الزيت على النار وإشعال الحرائق"⁽⁷⁴⁾. وتم الكشف عن أسماء القضاة الذين لم يصوتوا للقائمة الحكومية، وبهذا يتضح المعيار الذي على أساسه يتم القبض على القضاة ووكلاء النيابة.

أما الدعاية التي تم الترويج لها فكانت "سلطة قضائية متناغمة مع السلطة التنفيذية"، هذه الدعاية في حد ذاتها كانت منذرة بحقبة من سيطرة الجهاز التنفيذي على السلطة القضائية.

وبعد أن صار الجهاز القضائي مُسَيَّساً تماماً، قام المستشار القضائي لرئيس الوزراء "محمد يلماز" بفصل القضاة المستقلين فصلاً جماعياً، وأقر بذلك عندما ذكر أنه قام بخداع القضاة المحتجزين، وطلب منهم الاعتراف على قضاة آخرين من زملائهم بارتكابهم أعمالاً إرهابية، ووعدهم إن فعلوا ذلك باستعادة وظائفهم، وقال: "أنا أقدم اعتذاري عن التأخر في اتخاذ هذه الخطوات (يقصد اعتقال هؤلاء

من حق الدفاع. والحق لقد كان واضحاً أن هؤلاء القضاة تم تحديد أسمائهم في قوائم قبل الانقلاب بفترة طويلة، وهم الآن محتجزون في وضع سيء، ولقد وصلتنا أخبار تفيد بممارسة التعذيب داخل السجون". وأضاف أيضاً: "الحقيقة أن كل الحدود القانونية قد تم تجاوزها بصورة صارخة، وصمّتُ الاتحاد الأوروبي على هذه التجاوزات أسبابه جيوسياسية وهو ما يمثل صدمة بالنسبة لي"⁽⁷⁸⁾.

كما أرسل " ريجنارد" خطاباً إلى "بيرول كيرماز" رئيس جمعية الوحدة القضائية (YBD) المالية للحكومة، التي لعبت دوراً في الانتهاكات القضائية في تركيا، وقال في خطابه منتقداً: "لا يمكن مناقشة تعسفية هذا الفصل الجماعي لوضوحها الشديد، فقد كان مجرد ورود اسم القاضي في القائمة التي أعدت من قِبَل الحكومة كافيًا لفصله"⁽⁷⁹⁾، ثم أصدر "ريجنارد" بياناً باسم المؤسسة العالمية للقضاء في 24 مارس 2017 قرر فيه: "انتهاء دور القانون في تركيا"⁽⁸⁰⁾.

4. ديوان المظالم

هي هيئة عامة تختص بتلقي المظالم والشكاوى المتعلقة بالخدمات العامة للبحث في مسبباتها وتصحيح أخطائها. وقد تم تأسيس هذه الهيئة مع التعديلات الدستورية في 2010، للحفاظ على حقوق المواطنين من أي تعدد تقوم به مؤسسات الدولة، إلا أن الحكومة -وفي هدوء تام- فرضت سيطرتها على هذه الهيئة، حتى صارت تمارس دوراً ضاغطاً على المحققين الذين كانوا يحققون في قضايا الفساد المالي في ديسمبر/كانون الأول 2013.

وجّه الاتحاد الأوروبي انتقاداً لادعاء للحكومة التركية جاء فيه: "لقد شهدنا في السنوات الأخيرة تراجعاً حاداً في تركيا، لا سيما فيما يتعلق باستقلالية القضاء...".

nesemat.com

"حرية"⁽⁷⁷⁾ قبل محاولة الانقلاب الفاشلة بأربعة أشهر التي قال فيها: "إن الهيئة العليا للقضاء قد أعدت قوائم بأسماء 5.000 قاض ووكيل نيابة، تمهيداً لعزلهم بسبب شكاوى قدمت ضدّهم من قبل جهاز الرئاسة ورئاسة الوزراء"، يتضح أن المحاولة الانقلابية الفاشلة كانت ذريعة للقيام بعملية فصل جماعي للقضاة ووكلاء النيابة الذين لم يحظوا برضا الحكومة. لقد كتب "كريستوف ريجنارد" القاضي بمحكمة النقض بباريس ورئيس المؤسسة العالمية للقضاء (IAJ) مقالاً شرح فيه ما حدث من تغييرات لمجلس القضاء الأعلى في تركيا، وكيف استطاعت الحكومة أن تفرض سلطتها على القضاء وتعتدي على استقلاليتها تماماً، كما شرح أن محاولات الحكومة السيطرة على مجلس القضاء الأعلى وتحويله إلى هيئة تابعة للحكومة تنقاد تماماً لما تقرره، قد بدأت منذ عام 2013 من خلال الأغلبية البرلمانية ولكنها فشلت وقتذاك، فقامت بإنشاء جمعية الوحدة القضائية (YBD) لتحل محل مجلس القضاء الأعلى، كما افتعلت نظام الانتخاب لحصر القضاة المعارضين ثم عزلهم. أما عما حدث بعد الانقلاب فقال: "لقد تم عزل القضاة ووكلاء النيابة والقبض عليهم، دون إجراء تحقيقات فردية، ودون شكاوى ضدّهم، كما حرموا

هناك ما يشبه الإجماع لدى الحقوقيين والمحللين على تراجع الديمقراطية بشكل متسارع في تركيا -العضو في المجلس الأوروبي (COE)- خلال السنوات الأخيرة.

www.nesemat.com

وبانتخاب " شرف مالكوتش" في ديسمبر/كانون الأول 2016 رئيسًا لهذه الهيئة، فقدت كل اختصاص لها وصارت هيئة شكلية فقط؛ ف"مالكوتش" كان كبير مستشاري أردوغان وصديقه المقرب، كما كان ممثلًا للحزب الحاكم في الهيئة العليا للانتخابات (YSK) لسنوات عديدة، وحامت حوله شبهات فساد متعددة⁽⁸¹⁾. كما صرح بأن مراسيم الطوارئ هي جزء لا يتجزأ من المنظومة القضائية، ولذلك فإن ديوان المظالم الذي يتولى رئاسته، لن يصغي إلى أي شكاوى من انتهاكات حقوقية تتعلق بمراسيم الطوارئ⁽⁸²⁾، بل أثنى على مراسيم الطوارئ المتعلقة باعتقال القضاة، واعتبرها تغييرًا إصلاحيًا كبيرًا، وأعلن أنه لن يستمع لانتقادات الاتحاد الأوروبي بخصوص هذه المراسيم⁽⁸³⁾.

5 لجنة تظلمات حالة الطوارئ

بعد ضغط من الاتحاد الأوروبي، أنشأت الحكومة التركية بموجب مرسوم طوارئ رقم 685 نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 23 يناير/كانون الثاني 2017، لجنة متخصصة لتلقي التظلمات من مراسيم الطوارئ، وكان من المفترض أن تمارس مهامها خلال شهر، لكنها لم تبدأ عملها إلا بعد أربعة أشهر من تاريخ تأسيسها، ثم بدأت في تلقي الطلبات في يوليو 2017، حيث تقدم 17 ألف مواطن إلى اللجنة بطلبات خلال الأسبوع الأول، و108 ألف و174 ألف في الفترة التي تليها حتى 14 سبتمبر/أيلول⁽⁸⁴⁾.

وقد شهد عمل هذه اللجنة بطئًا كبيرًا في كل مراحل عملها، وتأخرًا في كافة توقيتات صدور

قراراتها. ورغم انتظار عشرات الآلاف من الناس القرار الذي ستصدره اللجنة بشغف شديد، فإن اللجنة لم تُراجع حتى الآن إلا 12 ألف تظلم، ورفضت قبول تظلمات 9 آلاف منهم، وقررت إعادة 310 فحسب إلى وظائفهم مجددًا، وما زال 96 ألف متظلم في انتظار مراجعة طلباتهم والبت فيها⁽⁸⁵⁾. ونتيجة لكون معايير تقييم اللجنة للطلبات، وسرعة البت بها، ما زالوا موضوع تساؤل، فإن مدى استقلالية اللجنة يشكل علامة استفهام كبيرة في الأذهان.

والحقيقة أن كثيرًا من الباحثين يعتقد أن هذه اللجنة لن تتمكن من القيام بمهامها على كل حال، وأن الحكومة تستخدمها لتعطيل المتضررين عن التوجه إلى محكمة حقوق الإنسان الأوروبية. فقد أفاد كل من "عزت أوزجنش"⁽⁸⁶⁾ المتخصص في القانون الجنائي و"كريم التيبارماك"⁽⁸⁷⁾ مدير شؤون مركز حقوق الإنسان، أن هذه اللجنة لن تكون إلا بمثابة تضييع وقت المتظلمين وتعطيلهم عن الوصول إلى حقوقهم القانونية.

وهذا ما أكد عليه أيضا "متين جونداي" العضو بكلية الحقوق بجامعة أتيليم والمتخصص في القانون الإداري، حيث قال: "إن هذه اللجنة مفبركة وغير

الأوروبي لحقوق الإنسان في تقريره المعد عن الوضع التركي، أن الأوضاع القانونية في تركيا ومنذ تحقيقات الفساد في ديسمبر 2013 وهي في تراجع مستمر، فالحكومة تمارس ضغطاً ممنهجاً لتقويض صلاحيات القضاة ووكلاء النيابة عبر تهديدهم وفصلهم تعسفاً من مناصبهم واعتقالهم، ومن ثم تخلت الحكومة التركية عن دورها في حماية حقوق الأفراد، ولم تعد تركيا دولة ديمقراطية، لانتهاكها مبادئ قانونية أساسية عديدة أهمها مبدأ الفصل بين السلطات⁽⁹⁰⁾. ولعل الأزمة الدبلوماسية بين الحكومة التركية والأمم المتحدة التي أحدثتها عملية القبض على "صفا أكاي" القاضي المنتدب للأمم المتحدة⁽⁹¹⁾، تجعلنا نتساءل: إذا كان القاضي الدولي الذي لديه حصانة دبلوماسية من الأمم المتحدة يقبض عليه بهذه الطريقة حتى بات لا يشعر بالأمان في تركيا، فماذا عن سائر أعضاء الهيئات القضائية المحلية، بل ماذا عن سائر الأفراد العاديين؟

لقد بات الحديث عن دور القانون في تركيا بمثابة اللغو الذي لا يفيد شيئاً، وباتت الهيئة العليا للقضاء بما تمثله من قيمة قانونية، ليست بمنأى عن حملات الإرهاب والتخويف والاعتقال، لكل عضو فيها تحدثه نفسه أن يصدر قراراً لا يتوافق مع الاتجاه الذي رسمته الحكومة. وهذا ما أكدت عليه الأمم المتحدة في تقريرها الصادر عن حقوق الإنسان بتركيا مارس 2018 تحت عنوان: "التأثير السلبي لحالة الطوارئ في تركيا على حقوق الإنسان في الفترة من يناير إلى ديسمبر 2017"⁽⁹²⁾.

إن النتيجة الطبيعية لكل المعطيات السابقة،

قادرة على أداء الوظيفة المنوطة بها كاللجان التي تم إنشاؤها في سبتمبر/أيلول 1980 قبل 30 عاماً⁽⁸⁸⁾.

الخاتمة

لقد أصبح واضحاً -من خلال ما سبق- مدى تغول السلطة التنفيذية على صلاحيات السلطة القضائية، وسيطرة الأولى على الأخيرة تماماً، لذلك على المؤسسات الدولية لا سيما المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أن تقوم بدورها في إنقاذ المواطنين الأتراك بشكل عاجل، وترشد الدولة التركية في الوقت نفسه إلى ضرورة التراجع عن الانتهاكات التي تمارسها ضد مواطنيها.

لقد وجه "سالجوك كوزاجلي" رئيس مؤسسة الحقوقيين المعاصرين (CHD) خطاباً إلى الجمعية العامة لنقابة أنقرة ذكر فيه: "هناك تعذيب ممنهج يمارس في السجون التركية، وخاصة ضد القضاة ووكلاء النيابة، فضلا عن المواطنين العاديين الذين صنّفوا على أن لديهم ارتباطاً بتنظيم "الدولة الموازية"، وذلك دون دليل على وجود هذه العلاقة. فهل أنتم على وعي بحدوث هذا التعذيب الممنهج أم لا؟"⁽⁸⁹⁾. إن المحكمة الإدارية خاضعة كما تبين للسلطة التنفيذية تماماً، فإذا توجه المواطن إلى المحكمة الدستورية للطعن على ما صدر ضده من أحكام بلا بينة أو دليل، قضت بعدم اختصاصها في قضايا انتهاك الحقوق بموجب قانون صدر بمرسوم طوارئ، وأحالته مرة أخرى إلى القضاء الإداري، وهكذا أصبح المواطن يدور في دائرة مفرغة لا تنتهي، فإلى من يلتجئ؟

لقد ذكر " نيل ميوزينكس" مفوض المجلس

check/turkeys-post-coup-suspension-safeguards-against-torture

- (11) Avukat Tugay Bek, ters kelepçe takılarak darp edildi (2016, December 15) <http://t24.com.tr/haber/avukat-tu-gay-bek-ters-kelepce-takilarak-darp-edildi,377163>
- (12) Çağlayan'da ÇHD üyelerine polis saldırısı: Bir avukatın beli kırıldı (2016, March 30) <http://www.diken.com.tr/caglayan-da-chd-uyelerine-polis-saldirisi-bir-avukatin-beli-kirildi/>
- (13) 676 sayılı Kanun Hükümünde Kararname, (2016, October 29) <http://www.resmigazete.gov.tr/main.aspx?ho-me=http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/201620161029/10.htm>
- (14) Müvekkilleri ile görüşmek isteyen avukatlara KHK engeli, (2016, December 16) <http://demokrasi2.com/201616/12/muvekkilleri-ile-gorusmek-isteyen-avukatlara-khk-engeli/>
- (15) <https://15julyfacts.com/wp-content/uploads/201707/human-right-violations-against-turkish-military-personnel.pdf>
- (16) The Commissioner publishes a memorandum on the human rights implications of the emergency measures in Turkey (2016, October 7) <http://www.coe.int/cs/web/commissioner/-/the-commissioner-publishes-a-memorandum-on-the-human-rights-implications-of-the-emergency-measures-in-turkey>
- (17) <https://defendlawyers.wordpress.com/201612/09/turkey-concerns-regarding-the-situation-of-turkish-lawyers-including-munip-ermis-vice-president-of-the-progressive-lawyers-association-ccbe/> http://www.ccbe.eu/fileadmin/speciality_distribution/public/documents/HUMAN_RIGHTS_LETTERS/Turkey_-_Turquie/2016/EN_HRL_20160912_Turkey_Concerns_regarding_the_situati-on_of_Turkish_lawyers_including_Muenip_Ermis_Vice_president_of_the_Progressive_Lawyers_Association.pdf
- (18) Letter of the German Federal Bar Association to Turkish Ministry of Justice, (2017, January 18) http://www.brak.de/w/files/newsletter_archiv/berlin/2017170118-/letter-to-minister-bozdaeg-from-president-schaefer.pdf
- (19) Letter of the Italian Bar Association to Turkish Ministry of Justice, (2017, January 31) http://www.consiglionazionale-forense.it/documents/20182315/2017.01.31+/569Oper_Letter_Minister_Turchia.pdf/e436d7d4-b3fc-4b26-a693-b75bd-d559a4f

هي الإقرار بأن دولة القانون في تركيا قد انهارت، وأن العدالة لا تجري في مجراها الصحيح. ■

الهوامش

- (1) <https://hudoc.echr.coe.int/eng#%7B%22documentcollectionid%22%3A%22GRANDCHAMBER%22%2C%22CHAMBER%22%7D>
- (2) Dalia v. France, (1998, February 19) <http://hudoc.echr.coe.int/eng#%7B%22fulltext%3A%22Dalia%20v.%20France%201920%20February%201998%22%2C%22documentcollectionid%22%3A%22GRANDCHAMBER%22%2C%22CHAMBER%22%7D>; ksoy v. Turkey (1996, December 18) <http://hudoc.echr.coe.int/eng#%7B%22fulltext%3A%22Aksoy%20v.%20Turkey%201820%20December%201996%22%2C%22documentcollectionid%22%3A%22GRANDCHAMBER%22%2C%22CHAMBER%22%7D>
- (3) <http://www.refworld.org/cases,ECHR,3ae6b67518.html>
- (4) <http://www.haberler.com/feto-nun-izmir-deki-avukat-yapilanmasi-cokertildi-8702295-haberi/> <http://www.hurhaber.com/siirt-baro-baskani-fetoden-tutuklandi-haberi-199838.html> <http://t24.com.tr/haber/trabzon-baro-baskani-fetoden-tutuklandi,361878>
- (5) Securing access of detainees to lawyers, (2017, February 15) <http://assembly.coe.int/nw/xml/XRef/Xref-XML2H-TML-en.asp?fileid=23244&lang=en>
- (6) 50 bin sanıklı davalar geliyor, (2016, December 27), <http://www.sozcu.com.tr/2016/yazarlar/saygi-oz-turk/50-bin-sanikli-davalar-geliyor-1587652/>
- (7) Avukatlar darbecileri savunmak istemiyor, (2016, August 2), <http://m.karar.com/gundem-haberleri/avukatlar-dar-becileri-savunmak-istemiyor-206052>
- (8) Sözcü Newspaper (2016, 22 October)
- (9) izmir'de FETÖ davası: 30 avukat çekildi, (2017, January 31) <http://www.hurriyet.com.tr/izmir-feto-davasi-30-avukat-cekildi-40352133> & Avukatlar FETÖ'cülere müdafî olmak istemiyor, (2016, August 3) <http://ajansurf.com/tr-tr/haberler/4730/avukatlar-fetoculere-mudafi-olmak-istemiyor>
- (10) A Blank Check: Turkey's Post-Coup Suspension of Safeguards Against Torture (October 24, 2016), <https://www.hrw.org/report/201624/10/blank>

- April 27), <http://m.gazetevatan.com/amp/hukümet-sozcusu-a-rinc-gozu-karaligin-bu-kadarina-pes-denir-784671-gundem/>
- (33) Davutoğlu: Yargıda darbe yapmaya kalktılar, (2015, April 26), <http://www.gazetevatan.com/davutoglu-yargi-da-bir-darbe-yapmaya-kalkistilar-784177-gundem/>
- (34) HSYK'dan paralele nokta atışı, (2015, July 26), http://www.kontrgerilla.com/m/mansetgoster-mob.asp?haber_no=7060
- (35) Bakırköy Başsavcivekili Mehmet Demir oldu, (2016, June 6), <http://www.sozcu.com.tr/2016/gundem/bakir-koy-bassavci-vekili-mehmet-demir-oldu-1263393/>
- (36) Cumhurbaşkanı'na hakareti AYM'ye götüren hakim sürüldü. (2016, June 6) <http://www.sozcu.com.tr/2016/gundem/cumhurbaşkanına-hakareti-aymye-goturen-hakim-suruldu-1263330/>
- (37) YARSAV Eski Başkanı Murat Arslan FETÖ'den tutuklandı (2016, October 26) <http://www.haberturk.com/gundem/haber/1315712-yarsav-eski-baskanina-fetoden-tutuklandi>
- (38) Hsyk'dan o hakim için sürgün kararı, (2015, December 9) http://www.politikakulvari.com/haber/guncel_1/hsyk-dan-o-hakim-icin-surgun-karari/7926.html
- (39) <http://www.cnnturk.com/turkiye/suleyman-karacol-tutuklandi> (<http://www.hurriyet.com.tr/1725--sanikla-ri-28355122>)
- (40) Venice Commission Declaration on Interference with Judicial Independence in Turkey (2015, June 20) <http://ve-nice.coe.int/files/turkish%20declaration%20June%202015.pdf>
- (41) Hakim FETÖ'cülerini yargılarken açığa alındı (2017, February 2) <http://www.haberturk.com/gundem/haber/1376040-hakim-fetoculeri-yargilarken-acigalindi>
- (42) FETÖ'nün darbe girişimi (2016, July 21) <http://www.haberler.com/feto-nun-darbe-girisimi-28634290--haberi/>
- (43) Gov't suspends judges who released journalists (2017, April 3), <https://www.turkishminute.com/201703/04//govt-suspends-judges-released-journalists/>
- (44) "Erdoğan Cemaatle ilgili gerekeni yapacağız dedi" (2015, March 2016), https://www.youtube.com/watch?v=ok1R_ne811M
- (20) Yabancı konukların OHAL konferansına katılımı engellendi, (2017, January 14) <https://www.evrensel.net/ha-ber/304048/yabanci-konuklarin-ohal-konferansina-katilimi-engellendi> (21) (2017, March 13) <http://communities.lawsociety.org.uk/download?ac=24273>
- (22) <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20285> <http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20285&LangID=E>
- (23) Adalet Bakanı: FETÖ'cü hakimlerin geçmiş kararlarıyla ilgili düzenleme kaosa yıl açar (2016, December 10) <http://t24.com.tr/haber/adalet-bakanifetocu-hakimlerin-gecmis-kararlarıyla-ilgili-bir-duzenleme-hukuk-kaosuna-yol-acar,376025>
- (24) Atanan hakim ve savcılar listesi (2016, November 29) <http://www.resmigazete.gov.tr/main.aspx?ho-me=http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/201620161129/11/.htm&main=http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/201620161129/11/.htm>
- (25) FETÖ'ye avukat arıyor! (2017, March 25) Retrieved from <http://www.halkinsesi.com.tr/m/zonguldak/fetoye-a-vukat-araniyor-h29261.html>
- (26) HSYK Başkanvekili Mehmet Yılmaz: itirafçı hâkim-savcılar mesleğe dönemeyecek, (2016, December 29), <http://www.haberturk.com/gundem/haber/1342282-hsyk-baskanvekili-mehmet-yilmaz-itirafci-hkim-savcilar-meslege-donemeyecek>
- (27) HSYK Başkanvekili Mehmet Yılmaz: Niyetim itirafçılığı teşvik etmekte. (2016, December 28) <http://www.haber-turk.com/yazarlar/sevilay-yilman-23831341844-hsyk-baskanvekili-niyetim-itirafciligi-tesvik-etmekti>
- (28) HSYK'dan yargıya "yetki" ayarı, (2016, July 26), <http://www.sabah.com.tr/gundem/201526/07//hsykdan-yargi-ya-yetki-ayari>
- (29) Hakim ve Savcılar tayin şoku yaşadılar !, (2016, June 13), <http://www.balikesirhaberajansi.com/haber-3770--ha-kim-ve--savcilar-tayin-soku--yasadilar-.html>
- (30) Erdoğan Can Dündar'a sert çıktı: Bedelini ağır ödeyecek (2015, January 6) <https://tr.sputniknews.com/turki-ye/201506011015746756/>
- (31) Cerattepe'de madene "DUR" diyen hakimlere tenzili rütbe, (2016, February 27) <http://www.radikal.com.tr/cevre/ cerattepede-madene-dur-diyen-hakimlere-tenzili-rutbe-1518808/>
- (32) Arınç: Gözükaralığın bu kadarına pes denir, (2015,

- dismissal of two members of the Constitutional Court, Alparslan Altan and Erdal Tercan from profession (2016 August 9) <http://constitutionalcourt.gov.tr/inlinepages/press/PressReleases/detail/31.html>
- (56) Adalet herkese eşit davranılmasını gerektirmez, (2016, December 19) <http://www.hurriyet.com.tr/adalet-herke-se-esit-davranilmasini-gerektirmez-4031180369> Anayasa Mahkemesi KHK red gerekçesi (2016, November 2) <http://www.resmigazete.gov.tr/eski-ler/201626-20161108/11.pdf>
- (57) Anayasa Mahkemesi KHK red gerekçesi (2016, November 2) <http://www.resmigazete.gov.tr/eski-ler/201626-20161108/11.pdf>
- (58) Opinion on Emergency Decree Laws Nos.667676-adopted following the failed coup of 15 July 2016 (2016, December 12) [http://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-AD\(2016\)037-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-AD(2016)037-e)
- (59) <https://ahvalnews.com/turkey/echr-turkish-government-explicitly-violated-journalists-rights>
- (60) Turkey widens post-coup purge, (As of April 8, 2017), <https://turkeypurge.com>
- (61) Danıştay Kanunu ile bazı kanunlarda değişiklik yapılmasına dair kanun (2016, July 23) <http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/201620160723/07/M2.pdf>
- (62) HSYK gizli oylamayla 4 saatte 342 üye atadı... işte Yargıtay ve Danıştay'ın yeni üyeleri (2016, July 25) http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/573873/HSYK_gizli_oylamayla_4_saatte_342_uye_atadi..._isite_Yargitay_ve_Danis_tay_in_yeni_uyeleri.html
- (63) Karar Sayısı: KHK/667, (2016, July 23) <http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/20168-20160723/07.htm>
- (64) Karar Sayısı: KHK/675, (October 29, 2016) <http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/20164-20161029/10.htm>
- (65) Opinion on Emergency Decree Laws Nos.667676-adopted following the failed coup of 15 July 2016 (2016, December 12) [http://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-AD\(2016\)037-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-AD(2016)037-e)
- (66) Turkey 2016 Report (2016, November 9) https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/pdf/key_documents/201620161109_report_turkey.pdf
- (67) Ibid. page 18.
- (68) Yargıtay'ın Basın Açıklaması, (2016, November 21)
- (45) Yargının Yeni Hakimlerinden ilk icraat Cemaate, (2014, July 22) <http://www.internethaber.com/yarginin-ye-ni-hakimlerinden-ilk-icraat-cemaate-1227131y.htm>
- (46) CDL-AD(2017)004-e Turkey - Opinion on the duties, competences and functioning of the criminal peace
- (47) Ankara'da 3, İstanbul'da bir hâkim görevden alındı (2015, March 10) <http://www.haberturk.com/gundem/ha-ber/1051674-ankarada-3-istanbulda-bir-hkim-gorevden-alindi>
- HSYK'dan Nokta Atışı Kararname! (2015, July 27) <http://www.baroturk.com/hsykdan-nokta-atisi-kararna-me-10842h.htm>
- HSYK'da 8 eski üyenin görev yeri değiştirildi, (2015, February 7) <http://t24.com.tr/haber/hsykda-8-eski-uyenin-go-rev-yeri-degiştirildi,286354>
- (48) Olağanüstü Hal kapsamında alınan tedbirlerle ilişkin Kanun Hükmünde Kararname, (2016, July 23) <http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/20168-20160723/07.htm>
- (49) Erdoğan: Anayasa Mahkemesinin kararına uymuyorum, saygı da duymuyorum (2016, February 28) <http://www.milliyet.com.tr/cumhurbaskani-Erdoğ-an-a-n-a-y-a-s-a-m-a-h-k-e-m-e-s-i-i-ı-s-t-a-n-b-u-l-y-e-r-e-l-h-a-b-e-r-1237210/60> Can Dündar'a 5 yıl 10 ay, Erdem Gül'e 5 yıl hapis cezası, (2016, May 6) <http://aa.com.tr/tr/turkiye/can-dundara-5-yil-10-ay-erdem-gule-5-yil-hapis-cezası/567900>
- (50) Erdoğan'dan Can Dündar ve Erdem Gül için mahkemeye direktif, (2016, March 11) http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/496255/Erdoğan_dan_Can_Dundar_ve_Erdem_Gul_icin_mahkemeye_direktif.html
- (51) Başbakan Erdoğan: "Anayasa Mahkemesi kararına saygı duymuyorum", (2014, April 4) <http://www.cnnturk.com/haber/turkiye/basbakan-Erdoğan-anayasa-mahkemesi-kararına-saygı-duymuyorum>
- (52) Egemenlik milletindir, AYM'nin değil, (2014, December 3), <http://www.sabah.com.tr/gundem/201403/12/kim-se-siyasete-yon-veremez>
- (53) Erdoğan AYM üyeliğine bakan kimleri seçti, (2016, August 25), <http://odatv.com/Erdoğan-aym-uyeligine-ba-kin-kimleri-secti-2508161200.html>
- (54) AYM'den Yargıtay ve HSYK'ya yüksek yargıda tutuklamalar, (2016, July 20) <http://t24.com.tr/haber/aym-uyele-ri-alparslan-altan-ve-erdal-tercan-tutuklandı,351034>
- (55) Press release regarding the reasoned decision on the

- com/haber/cumhurbaskani-basdanismani-seref-malkoc-darbeye-karsi-milletin-silahlanmasi-saglanacak--721612)
- (82) şeref Malkoç, KHK'ları yorumladı, (2016, July 31), <http://www.borsagundem.com/haber/seref-malkoc/1106978>
- (83) Cumhurbaşkanı Başdanışmanı şeref Malkoç: AB'ye değil milletin sesine kulak verilecek, (2016, July 20), <http://www.abhaber.com/cumhurbaskani-basdanismani-seref-malkocabye-degil-milletin-sesine-kulak-verilecek/>
- (84) <https://ahvalnews.com/tr/node/1948>
- (85) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/ohal-komisyonu-12-bin-basvurunun-sonuclarini-acikladi-40804247>
- (86) Profesör Özgenç Uyardı: KHK Komisyonu ile mağduriyetler ötelenecek, (2017, January (25), <http://www.tr724.com/profesor-ozgenc-uyardi-khk-komisyonu-ile-magduriyetler-otelenecek/>
- (87) OHAL komisyonu nasıl karar verecek? (2017, January 23), <http://www.gazeteduvar.com.tr/gundem/201723/01//ohal-komisyonu-nasil-karar-verecek/>
- (88) Prof. Metin Günday: Biz bu filmi 30 yıl önce de gördük, OHAL Komisyonu aldatmacadan ibaret! (2017, February 16), <http://t24.com.tr/haber/prof-metin-gunday-biz-bu-filmi-30-yil-once-de-gorduk-ohal-komisyonu-aldatmacadan-ibaret,389313> (85)
- (89) ÇHD Başkanı: Emniyet ve hapisanede tecavüzler yaşıyor, (2016, October 16) <https://www.evrensel.net/haber/293062/chd-baskani-emniyet-ve-hapisanede-tecavuzler-yasaniyor>
- (90) Memorandum on freedom of expression and media freedom in Turkey, by Nils Muižnieks, Council of Europe Commissioner for Human Rights (2017, February 15) <https://wcd.coe.int/com.instranet.InstraServlet?command=com.instranet.CmdBlobGet&InstranetImage=2961658&SecMode=1&DocId=2397056&Usage=2>
- (91) The mechanism orders turkey to release judge Aydin Sefa Akay, (2017, January 31) <http://www.unmict.org/en/news/mechanism-orders-turkey-release-judge-aydin-sefa-akay>
- (92) http://www.ohchr.org/Documents/Countries/TR/2018-19-03_Second_OHCHR_Turkey_Report.pdf
- <http://www.yargitay.gov.tr/sayfa/basin-aciklamasi/document-s/21112016BasinAciklamasi.pdf>)
- (69) Ibid. page 18.
- (70) Avrupalı yargıçlar Yargıda Birlik Platformunu iki kez reddetti, (2015, September 13), <http://m.baroturk.com/avrupali-yargiclar-yargida-birlik-platformunun-davetini-iki-kez-reddetti-12309h.htm>
- (71) Turkey 2016 Report (2016, November 9) https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/pdf/key_documents/201620161109_report_turkey.pdf
- (72) Abdullah Gül topu Anayasa Mahkemesi'ne attı, (2014, February 26) http://www.bbc.com/turkce/haberler/2014140226/02_hsyk_gul_onay
- (73) Hakim ve savcılara seçim zammı, (2014, September 9) http://m.radikal.com.tr/turkiye/hakim_ve_savcilara_1155_lira_secim_zammi-1211728
- (74) Başaran: YARSAV ve paralele oy vermek ateş benzin dökmeştir, (2014, September 28) <http://www.star.com.tr/politika/basaran-yarsav-ve-paralele-verilen-oy-atese-benzin-dokmeistir-haber-945332>
- (75) Erdoğan 'HSYK'nın toplantısı gecikti' dedi, HSYK 2.Daire Başkanı özür diledi, (2015, April 27) <http://t24.com.tr/haber/Erdoğan-hsyknin-toplantisi-gecikti-dedi-hsyk-2-daire-baskani-ozur-diledi,294817>)
- (76) ENCJ votes to suspend the Turkish High Council for Judges and Prosecutors, (2016, December 8) https://www.encj.eu/index.php?option=com_content&view=article&id=2273%Ahsyk-suspended&catid=223%Anews&lang=en, www.hurriyet.com.tr/avrupa-hsyknin-satusunu-askiya-aldi-40302364
- (77) 5bin halim ve savcı tespit ettik, (2016, March 6) <http://www.hurriyet.com.tr/5-bin-hakim-savci-tespit-et-tik-40064585>
- (78) Türkiye: Hukuk Devletinin Sonu, (2016, November 7), <http://researchturkey.org/tr/turkey-the-end-of-the-rule-of-law/>)
- (79) international Association Of Judges, (2016, November 24), <http://dommerforeningen.dk/media/74663/answer-to-ypd-president-nov-2016.pdf>
- (80) Appeal: The End of the Rule of Law in Turkey (2017, March 24), <http://www.iaj-uim.org/iuw/wp-content/uploads/201703/IAJ-Appeal-for-Turkey-March-2017.pdf>
- (81) Cumhurbaşkanı Başdanışmanı şeref Malkoç: "Darbeye Karşı Milletin Silahlanması Sağlanacak, (2016, July 17), <https://onedio.com/haber/cumhurbaskani-basdanismani-seref-malkoc-darbeye-karsi-milletin-silahlanmasi-saglanacak>

تركيا أكبر سجن للصحفيين

تعيش تركيا "أردوغان" حالياً أسوأ عصور الحريات منذ عقود مضت، وخاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 2016 الذي وصفته تقارير دولية بـ"المدبر". وتزامناً مع حلول الذكرى الثانية لهذه المحاولة وخاصة بعد تحول تركيا إلى النظام الرئاسي الذي يمنح الرئيس صلاحيات تنفيذية وتشريعية شبه مطلقة، يقدم التقرير صورة حقيقية عن طبيعة الوضع المزري الذي آلت إليه حرية التعبير في تركيا، ويسلط الأضواء على الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون من اعتقالات ومحاكمات وتهديد ونفي وتشريد إجباري من البلاد ومصادرة ممتلكات وأوضاع معيشية صعبة؛ وذلك من خلال المعلومات والبيانات الواقعية التي تتناولها وسائل الإعلام المحلية والعالمية، والواردة في تقارير منظمات حقوق الإنسان. ترجع أهمية التقرير إلى ما يحتويه من معلومات حديثة ودقيقة عن عدد الصحفيين المسجونين والمقبوض عليهم، وذلك من خلال محادثات هاتفية ولقاءات خاصة أجريت مع عدد من المصادر الموثوقة، وكذلك عن طريق تحليل ومراجعة القوائم التي أعدتها المؤسسات الإعلامية المعتمدة ومنظمات حقوق الإنسان.

مقدمة

ت

تتعرض حرية التعبير في تركيا إلى هجوم مستمر ومتزايد، وخاصة منذ قرار الحكومة الاستيلاء على مجموعتي "إيباك" و"فضاء" الإعلاميتين اللتين كانتا تضمّان عشرات القنوات التلفزيونية والصحف اليومية والمجلات الأسبوعية في الأول من مارس/آذار 2016⁽¹⁾؛ ومنذ محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو/تموز 2016، يواجه أكاديميون، وصحفيون، وكتاب ينتقدون الحكومة، إحالات إلى التحقيق الجنائي، وملاحقات قضائية، وألواناً شتى من التهيب والمضايقة والرقابة المستمرة.

وقد تزامن ذلك مع إغلاق السلطات 189 وسيلة إعلامية على الأقل، بموجب مرسوم تنفيذي أصدرته في إطار حالة الطوارئ المفروضة على البلاد. فالرسالة التي أرادت السلطات إيصالها وما ترتب عليها من تأثير على وسائل الإعلام واضحة ومقلقة؛ إذ إن شدة القمع الذي تمارسه الحكومة في حق وسائل الإعلام، جعلت البعض يصفون ما يحدث بأنه "موت الصحافة"⁽²⁾.

لقد غدت تركيا من أسوأ دول العالم من حيث التعامل مع الصحفيين، حيث صنفتها الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ) بأنها أكبر سجن للصحفيين في العالم للعام الثاني على التوالي، إذ يمثل الصحفيون المعتقلون في تركيا، نصف عدد الصحفيين المعتقلين على مستوى العالم. ويقبع وراء جدران سجونها

بعض أشهر الصحفيين الذين يحظون بالاحترام في تركيا. كما جاءت طبقاً لمؤشر حرية الصحافة الصادر عن منظمة "مراسلون بلا حدود" (RSF) أبريل/ نيسان 2018 في الترتيب 157 (تراجعت نقطتين عن العام الماضي) من بين 180 دولة⁽³⁾.

إن التقرير الذي بين أيدينا، يعطي صورة عن طبيعة الوضع المزري الذي آلت إليه حرية التعبير في تركيا، لا سيما بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو/تموز 2016، ويسلط الأضواء على الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون الأتراك من اعتقالات ومحاكمات وتهديد ونفي وتشريد إجباري من البلاد ومصادرة ممتلكات وأوضاع معيشية صعبة، وما يواجهونه من مضايقات عديدة، لا سيما من قبل الهيئة القضائية التي تسيطر عليها السلطة الحاكمة في تركيا.

وسيتم تناول هذا الموضوع من خلال المعلومات والبيانات الواقعية التي تتناولها وسائل الإعلام المحلية والعالمية، والواردة في تقارير منظمات حقوق الإنسان، والتي تؤكد جميعها أن تركيا أصبحت دولة لا تحترم حرية مواطنيها، لا سيما ما يخص حرية الإعلام⁽⁴⁾.

حقائق وأرقام

هناك تضارب في الإحصائيات المتعلقة بأعداد وأسماء المسجونين من الصحفيين بين ما تنشره المؤسسات الصحافية، ومنظمات حقوق الإنسان. وهذا يرجع لاختلاف طرق البحث التي يتم استخدامها، كما أن الوصول إلى بيانات دقيقة، أصبح

يأتي الصحفيون المحتجزون في السجون من خلفيات ثقافية مختلفة، ولكن الصفة المشتركة بينهم جميعاً أنهم معارضون للحكومة، وقد تم اتهامهم بانتماهم لمنظمة إرهابية أو أكثر.

www.nesemat.com

يأتي الصحفيون المحتجزون في السجون من خلفيات ثقافية مختلفة، ولكن الصفة المشتركة بينهم جميعاً أنهم معارضون للحكومة، وقد تم اتهامهم بانتماهم لمنظمة إرهابية أو أكثر، فهناك 124 صحفياً معتقلاً ممن كانوا يعملون في المؤسسات الإعلامية لحركة الخدمة بتهم "العضوية في منظمة إرهابية" و"الترويج للإرهاب" و"محاولة الإطاحة بالحكومة التركية".

كما يوجد 44 صحفياً متهمين بانتماهم لحزب العمال الكردستاني أو لاتحاد كردستان، و11 صحفياً يسارياً من جريدة "جمهورية" اعتقلوا واتهموا بالعمل لصالح كل من الخدمة وحزب العمال الكردستاني، كما تم اعتقال الصحفي "أحمد شيك" بدعوى قيامه بالترويج للإرهاب من خلال حزب الثوريين الليبرالي، كما حكم بالسجن المؤبد على الصحفية "ناظلي إلباك" والصحفي "أحمد ألتان" وأخيه الصحفي "محمد ألتان" وثلاثة صحفيين آخرين في 16 فبراير/شباط 2018⁽⁸⁾، كما قضت المحكمة في 8 يونيو/حزيران 2018 بالسجن المؤبد على الصحفي "هدايت كاراجا" رئيس مجموعة

من الصعوبة بمكان لما تتبعه الحكومة من إجراءات معرقة؛ فالحكومة تمارس إجراءات ضغط شديدة على المراسلين والخبراء العاملين في هذا المجال، كما تمتنع السلطات عن الإدلاء بأي معلومات عن حملات المداهمة التي قامت بها ضد المؤسسات الإعلامية والإعلاميين في الشهور الأخيرة.

يشتمل هذا التقرير على معلومات حديثة ودقيقة عن عدد الصحفيين المسجونين والمقبوض عليهم، وذلك من خلال محادثات هاتفية ولقاءات خاصة أجريت مع عدد من المصادر الموثوقة، وكذلك عن طريق تحليل ومراجعة القوائم التي أعدتها المؤسسات الإعلامية المعتمدة ومنظمات حقوق الإنسان.

فمنذ صبيحة محاولة الانقلاب الفاشلة حتى الآن، يقبع في السجون 319 صحفياً معتقلاً⁽⁵⁾، كما صدرت مذكرات اعتقال بحق 142 صحفياً آخرين مشردين في خارج البلاد⁽⁶⁾، وخلال العام 2017 المنصرم حوكم قضائياً 839 صحفياً على خلفية تقارير صحفية أصدرها أو شاركوا في إعدادها، طبقاً لما أوردته مؤسسة الصحفيين الأتراك⁽⁷⁾. وهذا الرقم يؤكد على خطورة وضع حرية الإعلام في تركيا، وعلى تدهور الحريات بوتيرة متسارعة وأسوأ مما يعتقد كثير من المحللين. هذه البيانات مرشحة للزيادة بسبب الحملات الأمنية المستمرة للقبض على الصحفيين، لذلك فالبيانات التي يحتويها هذا التقرير تقريبية وعرضة للزيادة أو النقصان.

الإطاحة بالحكومة الحالية" أو "الخيانة العظمى"، وهكذا تم تقييد الصحفيين من خلال الاستخدام التعسفي للنظام القضائي الجنائي، وتوسيع مفهوم الإرهاب ليدخل تحته المدافعون عن حقوق الإنسان؛ ولقد سجلت تقارير عديدة هذه الحقيقة، لا سيما تقارير منظمة حقوق الإنسان، ووثائق الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والمجلس الأوروبي، والمنظمات الأوروبية المراقبة للوضع في تركيا، ومنظمة العفو الدولية⁽¹³⁾.

ففي ظل حالة الطوارئ المستمرة في تركيا -التي أُعلن أنها "إجراء استثنائي مؤقت" عقب الانقلاب الفاشل في يوليو/تموز 2016 تم إهدار حقوق الإنسان، وأُفرغ الإعلام المستقل من مضمونه تمامًا. ويتم استخدام قوانين مكافحة الإرهاب، والتهم الملفقة، لاستهداف المعارضة السلمية.

يقول حقي بولطن، عضو جمعية "مبادرة الصحفيين الأحرار" التي أُغلقت في نوفمبر/تشرين ثاني 2016: "بالنسبة للصحفيين أصبحت تركيا زنزانة. عندما أُغلقت جمعيتنا كان لدينا 400 عضو: هناك 78 منهم اليوم في السجن"⁽¹⁴⁾.

وفي تعبيره عن مناخ الرعب والخوف الذي يسيطر على البلاد قال تشاغداش كابلان، رئيس تحرير البوابة الإخبارية الإلكترونية "غازيته كارينجه: "العمل تحت التهديد المستمر بالاعتقال والإدانة يجعل الحياة في منتهى الصعوبة، ولكن الصحافة مهنتنا. وعلينا أن نواصل. ثمة حقيقة يمكن رؤيتها

"سمانيولو" الإعلامية والعضو للمجلس الأعلى للصحافة التركية⁽⁹⁾.

كما يأتي الصحفيون العاملون في الصحف الوطنية في مقدمة المعتقلين، حيث يبلغ عددهم 77 صحفيًا، يعقبهم العاملون في الراديو والتلفزيون الوطني أو ما يسمى بقنوات "تي آر تي" وعددهم 45 صحفيًا، ويبلغ عدد العاملين في وكالات الأنباء الإخبارية 30 صحفيًا، وكذلك يوجد 12 صحفيًا من الصحفيين العاملين في المجلات الدورية. ويوجد 15 صحيفةً معتقلة في السجون التركية، ومن بين 319 صحفيًا معتقلًا يوجد 20 من مديري الصحف أو وكالات الأنباء.

أما عن وسائل الإعلام التي أُغلقت، فمجموعها حتى الآن 189 وسيلة إعلامية مختلفة، منها: 5 وكالات أنباء، 62 جريدة، 19 مجلة، 14 راديو، 29 قناة تلفزيونية، 29 دارًا للنشر تابعة لحركة الخدمة⁽¹⁰⁾، هذا فضلًا عن كثير من القنوات والإذاعات الكردية واليسارية والعلوية المستقلة⁽¹¹⁾، هذا بخلاف حجب 127.000 موقعًا إلكترونيًا، 94.000 مدونة على شبكة الإنترنت منها موقع "ويكيبيديا" الموسوعي⁽¹²⁾.

سيطرة الخوف على المشهد الإعلامي

إن 85% من الصحفيين والإعلاميين القابعين الآن في السجون التركية، قد تم اعتقالهم بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو/تموز 2016، بتهم لا أساس لها من قبيل "جرائم الإرهاب" و"الانضمام لمنظمة إرهابية" و"الترويج للإرهاب" و"محاولة

لقد غدت تركيا من أسوأ دول العالم من حيث التعامل مع الصحفيين، حيث صنفتها الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ) بأنها أكبر سجن للصحفيين في العالم للعام الثاني على التوالي.

www.nesemat.com

ما سبق يصور مناخ الخوف الدائم الذي يعيشه الإعلاميون والمدافعون عن حقوق الإنسان داخل تركيا، فخلال ما يقارب السنتين على إعلان حالة الطوارئ تعرض هؤلاء للاعتقال أو الاضطهاد أو التهديد، أو عرفوا أشخاصاً عديدين غيرهم ممن تعرضوا لذلك. وهم حذرون فيما يقولون أو يكتبون أو يغردون. وحقائبهم جاهزة طوال الوقت حتى لا يفاجأوا عندما يُقرع على بابهم في ساعات الفجر، وتأتي الشرطة لاقتيادهم.

أما منظماتهم فتتعرض للضغوط هي الأخرى، وبعضها قد تم إغلاقها على عجل، ما ترك أعداداً كبيرة من الأشخاص المحتاجين إلى دعمها بلا صوت. ولم يحدث شيء من هذا بالمصادفة، وإنما هو محاولة متعمدة لتفكيك المجتمع المدني المستقل. والهدف هو إدامة مناخ الخوف كما عبر عن ذلك عثمان إيشيتشي أحد المدافعين عن حقوق الإنسان إذ يقول: "...عندما تكون في حجز الشرطة، تشعر بالخوف الشديد على أسرته. نحن جميعاً خائفون"⁽¹⁸⁾.

لقد واجه -منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو/تموز 2016 ما يزيد عن 203.518 شخصاً

بسهولة في تركيا، ولكن هناك محاولة كذلك لإخفائها عن المجتمع. وعلى أحدهم أن يتحدث عنها، وهذا ما نحاول فعله".

وفي هذا السياق، قالت غاوري فان غوليك، نائبة مدير برنامج أوروبا في منظمة العفو الدولية: "... تحتاج تركيا إلى وسائل الإعلام الحرة اليوم أكثر من أي وقت مضى. فما برح صحفيون شجعان يواصلون عملهم في مناخ من الخوف، ويتعين على العالم أن يبين للسلطات التركية أننا لن ننسى هؤلاء، أو ننسى العشرات من الصحفيين الذين يقعون وراء القضبان. فما نشهده اليوم في تركيا، ليس سوى محاولة لاستئصال شأفة الصحافة الحرة. وقد أصبحت تركيا أكبر سجن العالم للصحفيين، حيث وصلت الأحكام الصادرة بحق بعضهم إلى السجن المؤبد، لا لشيء إلا لأنهم يقومون بعملهم"⁽¹⁵⁾.

وصرحت محامية حقوق الإنسان، إرين كسكين، لمنظمة العفو الدولية قائلة: "لقد خيم جو من الخوف على المشهد الإعلامي، وأحاول التعبير عن آرائي بحرية، لكنني أدرك تماماً أن عليّ التفكير مرتين قبل التحدث أو الكتابة"⁽¹⁶⁾.

كما تواجه حالياً ما يزيد عن 140 دعوى قضائية بسبب مقالات نشرتها عندما كانت رئيس التحرير الرمزي لصحيفة "أوزغور غوندوم"⁽¹⁷⁾، ونتيجة لذلك يضطر عدد كبير من الصحفيين في الداخل التركي أو خارجه، إلى كتابة مقالاتهم أو تقاريرهم بأسماء مستعارة خوفاً على أنفسهم أو أقاربهم.

ما يحدث اليوم في تركيا، ليس سوى محاولة لاستئصال شأفة الصحافة الحرة، فقد أصبحت أكبر سبّاني العالم للصحفيين، فقد وصلت الأحكام الصادرة ضد بعضهم إلى المؤبد، لا لشيء إلا لأنهم يقومون بعملهم.

تحت المراقبة.. كما ترفع ضدهم قضايا جنائية.

معاونة الصحفيين داخل السجون التركية

يعاني المعتقلون بصورة عامة، أوضاعاً مزرية داخل السجون التركية، فبموجب حالة الطوارئ في تركيا:

- تفرض السلطات قيوداً صارمة على اتصال السجناء مع محاميهم؛ وفي أحسن الأحوال، يُسمح للسجناء بقاء محاميهم تحت المراقبة.

- لا يسمح لبعض السجناء باستلام الرسائل أو الكتب الآتية من الخارج.

- يُسمح فقط لأقرب الأقارب مرة في الأسبوع بزيارة السجناء، من خلال نوافذ زجاجية وعن طريق الهاتف.

- لا يسمح بتواصل السجناء مع سجناء آخرين ما عدا السجناء المحتجزين في الزنزانة ذاتها.

- هذا بالإضافة إلى الشكاوى من طول فترة الحبس الاحتياطي، والحبس الانفرادي، والتعذيب النفسي والجسدي، وعدم المراعاة الطبية لذوي الاحتياج من المرضى، وتكديس المحتجزين في عنابر لا تسعهم.

ويتعرض المعتقلون من الصحفيين في هذه السجون، إلى أنواع متعددة من التنكيل والإساءة والتعذيب والانتهاك البدني والنفسي كُشف عن بعض حالاته، وهناك حالات كثيرة لم يكشف عنها بعد، فمن هذه الحالات التي تم الكشف عنها "عائشة نور باريلداك"، وهي صحفية شابة قبض عليها في 11 أغسطس/آب 2016 بتهمة انتمائها لجماعة

تحقيقات جنائية، وربما إجراءات للمقاضاة، بينما سجن ما يزيد على 75.000 شخص في انتظار محاكمتهم. وتضم تركيا الآن أكبر عدد من الصحفيين المسجونين، حيث يقبع أكثر من 190 صحفياً وراء القضبان، لا لشيء إلا لقيامهم بعملهم.

أما من يصرون على مواصلة الجهر بأرائهم، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في تركيا، فيدفعون أثماناً باهظة، وغالباً ما تكون البداية بالتعرض لحملة تشويه على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الموالية للحكومة.

ويمكن لهؤلاء أن يتعرضوا للاعتقال في أية لحظة، ليجدوا أنفسهم في السجن طيلة شهور بتهم لا أساس لها. ويفضي مناخ الخوف هذا إلى الرقابة الذاتية، فيبدأ الناشطون بالتفكير والتردد قبل أن يجهروا بأصواتهم، لمعرفة ما يمكن أن يسوا وراء القضبان بجريرة ما يقولون⁽¹⁹⁾. ومن لا زال يعمل من الصحفيين فيما تبقى من مؤسسات صحفية مستقلة أو معارضة للحكومة، يواجهون تهديداً مستمراً بالقتل، أو بالاعتقال، أو بالعنف الموجه، أو بخطابات الكراهية ضدهم، أو بالحبس الاحتياطي، أو بالوضع

في ظل حالة الطوارئ المستمرة في تركيا التي أُعلن أنها "إجراء استثنائي مؤقت" عقب الانقلاب الفاشل في يوليو/تموز ٢٠١٦ تم إهدار حقوق الإنسان، وأُفرغ الإعلام المستقل من مضمونه تمامًا.

www.nesemat.com

بوکالة "أزاديا والت الإخبارية" الذي اعتقل في 27 سبتمبر 2016، للتعذيب من قبل الشرطة في مكان مهجور لمدة يومين، وصرح أن ضباط الشرطة الذين اعتقلوه أشعلوا النار في بطاقته الصحفية، وصبوا البلاستيك المذاب منها على رجله.

كما ظل "إبراهيم كارايغين" المحرر السابق لجريدة "زمان" وجريدة "يني حياة" الذي اعتقل في 16 يوليو 2016، محتجزاً في مكان مجهول لفترة طويلة، حتى اضطر زملاؤه إلى نشر رسالة في منصات التواصل الاجتماعي تتضمن قلقهم الشديد على سلامته، مما اضطر السلطات في 25 أغسطس/آب 2016 إلى التصريح بأن "إبراهيم كارايغين" معتقل حالياً في سجن "سيليبوري" بإسطنبول⁽²²⁾.

وفي 11 أكتوبر/تشرين أول 2016 قدم محامو قناة "فوكس" شكوى للمحكمة بأن موكلهم (مدير التحرير) متغيب منذ فترة ولم يعثروا عليه، وهم يطالبون السلطات بالبحث عنه، ثم تبين لاحقاً أنه كان مقبوضاً عليه بتهمة الخيانة العظمى، كما أعلنت السلطات أنه كان معاقباً "بعدم استقبال زوار"، وبسبب تعرضه للتحرش الجنسي في أثناء

إرهابية، ونسب إليها تهمة العمل في جريدة "زمان" -الجريدة التي كانت أكثر توزيعاً في تركيا قبل أن يتم إغلاقها من قبل الحكومة في يوليو/تموز 2016، كما اتهمت أيضاً بأنها تمتلك حساباً في بنك "آسيا"، ويتابع حسابها على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" شخصية صحفية مجهولة تُدعى "فؤاد عوني". لقد تداولت وسائل الإعلام التركية حالة "عائشة نور باريلداك" لأنها أرسلت رسالة من السجن لجريدة "الجمهورية" تُشتمكي فيها من معاناتها داخل السجن؛ فقد تعرضت للضرب والتعذيب، بالإضافة لتعرضها للتحرش الجنسي، حيث قالت: "لقد تم التحقيق معي لمدة ثمانية أيام، وكان التحقيق مستمراً على مدار الساعة، المحققون كانوا سُكاري، أخاف أن أنسى داخل الحبس"⁽²⁰⁾.

أما "نيلس ميلزر" المتخصص في إعداد تقارير للأمم المتحدة بشأن التعذيب، فقد أعد تقريراً برلمانياً متعلقاً بالتحقيق فيما حدث في تركيا في الفترة ما بين 7 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2016، وجاء في تقريره ملاحظته لانتشار استخدام العنف والتعذيب في تركيا. كما ذكر أن المحبوسين من حركة الخدمة خاصة، تم حرمانهم من تقديم الشكاوى، كما أنهم قلقون من تعرض عائلاتهم وأقاربهم للضرر إذا قاموا بتقديم شكاوى بشأن تعرضهم للعنف داخل السجون، فضلاً عن قلقهم من عدم قبول شكاوهم⁽²¹⁾.

كما تعرض "عدنان كوماك" المحقق الصحفي

من مرة كل شهر إلى مرة كل شهرين، بالإضافة إلى منع الصحفيين من حقهم في استقبال 3 زائرين أصدقاء من غير الأقارب المقربين.

كما فُرضت قيود أيضاً فيما يتعلق باجتماع الصحفيين بمحامي الدفاع الخاص بهم، فطبقاً لقانون الإجراءات الجنائية، هذه اللقاءات تكون غير محدودة، إلا أنه في ظل حالة الطوارئ تم تقليصها لتصبح ساعة واحدة فقط خلال الأسبوع.

كما أن العلاقة السرية بين محامي الدفاع وموكله التي يكفلها له القانون، تم إلغاؤها باشتراط حضور شُرطي هذا اللقاء، ويتم تسجيله بالصوت والصورة. كما يشتكي المحتجزون من قلة الكتب الموجودة، وحرمانهم من استخدام الحاسب الآلي الذي يمكن من خلاله ممارسة عملهم الكتابي من داخل السجن، أو إعداد الدفاع الخاص بهم، ويضاف إلى ذلك عدم

السماح لهم بإحضار كتب داخل السجن، وليس لهم حق اختيار الكتب التي تقدمها مكتبة السجن لهم. والأدهى من ذلك، أنهم وفي ظل حالة الطوارئ ممنوعون من تلقي أو إرسال رسائل لأقاربهم.

ولقد صرح نائب رئيس حزب "الشعب الجمهوري" المعارض، بأن ما يتعرض له الصحفيون المسجونون لا يعد فقط انتهاكاً لحقوقهم الأساسية، بل هو تعذيب نفسي ممنهج يمارس عليهم، أضف إلى ذلك ما يعانيه الصحفيون ذوو الأمراض المزمنة من قلة الإمكانيات الصحية والتجهيزات الطبية داخل السجن⁽²³⁾.

فعلى سبيل المثال " أحمد جوك" ممثل أنقرة

عملية التحقيقات تقدم محاموه بشكوى، كما قدموا اعتراضاً على معاقبته بـ"عدم استقبال زوار".

كما تعرضت حالات كثيرة للاحتجاز لـ 30 يوماً في ظل حالة الطوارئ، وقد تعرضت حقوق هؤلاء المحتجزين للإهدار؛ فكان يتم احتجاز الصحفيين في عنابر مكتظة في قسم الشرطة بلا رعاية صحية وبلا نظافة وتغذية كافية، وكانت تتم معاملتهم على نحو غير آدمي.

ورغم أن بعض الصحفيين قد سلموا أنفسهم للشرطة عندما علموا بإعلان القبض عليهم، فقد قامت الشرطة بتكبيهم، مما يعد انتهاكاً لقانون الإجراءات الجنائية الذي ينص على أن تقييد الأيدي يتم في حالة القبض على المجرمين الجنائيين فقط، ومن ثم فإن تقييد الأيدي يعد تعذيباً جسدياً ونفسياً للصحفيين.

أما عن شروط الحياة داخل السجن، فقد ساءت بعدما وصل عدد المحتجزين لأرقام قياسية، وأصبحت العنابر مكتظة بعدد أكثر مما تحتمله؛ فالعنابر التي تحتل اثنين يوضع فيها أربعة وهكذا.. وما يحكيه أقارب الصحفيين المحتجزين، والنواب الذين زاروا تلك السجن، يظهر بوضوح أن المحتجزين تُفرض عليهم قيود تعد من قبيل التعذيب النفسي داخل السجن. هذه القيود تختلف في شدتها ودرجتها من سجن لآخر، إلا أنها اكتسبت القانونية بموجب مراسيم حالة الطوارئ المعلنة في تركيا. من هذه القيود تقليص فترات الزيارة المسموحة للمحبوسين

يتم احتجاز الصحفيين في عابرة مكتظة في أقسام الشرطة بلا رعاية صحية وبلا نظافة وتغذية كافية، وتتم معاملتهم على نحو غير آدمي.

nesemat.com

لمستشفى "جراح باشا"، ثم أطلق سراحه بتاريخ 20 يناير/كانون ثاني 2017.

وفي حالات عديدة أخرى يشتكي الصحفيون المحتجزون مما يعانونه عندما يطلبون النقل للعيادة الطبية، حيث ينقلون ثم يعودون للسجن دون أن يفحصهم طبيب مختص، ويتوجب عليهم أن يقدموا طلباً جديداً، وينتظرون دورهم للانتقال إلى المستشفى مرة أخرى، ويُعتمد تكبيلهم بالقيود أثناء نقلهم إلى المستشفى إمعاناً في إذلالهم، حتى إن بعض الصحفيين المرضى أصبحوا لا يطلبون نقلهم للمستشفى رغم مرضهم لئلا يتعرضوا لهذا التعذيب النفسي؛ فقد صرح الصحفي "شاهين أباي" لوفد زاره من "حزب الشعب الجمهوري" قائلاً لهم: "لقد قاموا بتقييد يديّ واقتادني شرطيان في أثناء الذهاب إلى المستشفى وقاموا بذلك لإذلالني"⁽²⁴⁾، وبالحدث مع عائلات بعض الصحفيين المسجونين من الشباب، تبين أن كثيراً منهم بدأ يتناول حبوباً مضادة للاكتئاب.

لقد دأبت السلطات التركية على إنكار ما تورده التقارير من انتهاكات في حق الصحفيين المعتقلين، بل حتى في حقيقة أعدادهم، فضلاً عن نفي

لمجلة "الخبز والعدل" اعتقل بتهمة عضويته في حزب "الشعب الثوري الليبرالي"، ولم يتم إطلاق سراحه رغم أنه قدم شهادة طبية معتمدة تفيد بإصابته بـ"متلازمة كورساكوف"، إلا أن ما يثير الدهشة أن وزير العدل صرح بأن السيد "أحمد جوك" لم يتم القبض عليه بتهمة متعلقة بالصحافة، بل بمشاركته في أعمال إرهابية. والحقيقة أن القانون المنظم لإجراءات السجون التركية، ينص على الإخلاء الفوري لمن يقدم شهادة طبية متعلقة بهذا المرض المزمن. كذلك "إمره سونجان" اعتقل لأنه كان يعمل محققاً صحفياً في جريدة "زمان" وهو يعاني من مرض خطير في كليته، وأقاربه قلقون على وضعه الصحي. كما صرح نجل الصحفي "مصطفى أونال" بأن والده تقدم بطلب للسجن لنقله إلى العيادة الطبية، لكن هذا لم يحدث إلا بعد ستة أيام من إصابته بـ"الحزام الناري"، ولم يقدم له العلاج الطبي الذي وصفه الطبيب. وكذلك "شاهين أباي" صاحب عمود صحفي في جريدة "زمان" الذي يعاني من 11 مرضاً مزمنًا، والصحفي "علي بولاج" المصاب بالقلب والسكر، كما صرح بعض من زار الكاتب "أحمد توران ألكان" بأنه مصاب بحالة شديدة جداً من النحافة.

أما الصحفي "حسني محلي" الذي يعاني من "تصلب الشرايين المتعدد" والذي تم اعتقاله في 15 ديسمبر 2016 بتهمة إهانة الرئيس، وحكم عليه بالحبس لسبع سنوات، فقد ساءت حالته بشدة ونقل

صحفياً، وطبقاً لما تم استحداثه من إجراءات، فقد أصبح من حق الحكومة وحدها إصدار البطاقات الإعلامية، ولم يعد لأي من المنظمات المتخصصة الحق في ذلك⁽²⁶⁾.

لقد قدم النائب البرلماني عن مدينة "أضنه" في مايو/أيار 2016 طلب إحاطة برلمانية لوزير العدل التركي "بكير بوزداغ" حول عدد الصحفيين في السجون التركية، وبعد سبعة أشهر كاملة أجاب الوزير بأنه لا يوجد إلا ثلاثة صحفيين محتجزين في السجون التركية، ولكنه عاد ليجادل في أنه من الصعب إحصاء عدد الصحفيين المحتجزين في السجون التركية، وذكر أن السجناء هم من يملؤون الاستثمارات المتعلقة ببياناتهم الشخصية ومن المستحيل التأكد من صدق ما يدلون به من بيانات⁽²⁷⁾.

وهكذا يتبين مدى تخبط الحكومة في هذا الملف وحيلها في الدفاع عن نفسها أمام المجتمع الدولي والمنظمات العالمية، ومحاولاتها تبييض وجهها بإنكار اعتقال الصحفيين والقضاء على حرية التعبير المكفولة بمواد الدستور وبالمواثيق والأعراف الدولية. لقد أعلنت "عائشة نور أرسلان" وهي كاتبة تركية مخضرمة عرفت بتوجهها العلماني، عن توقف برنامجها التلفزيوني لثُلُفِ الانتباه إلى اعتراضها على اعتقال الصحفيين والزج بهم في السجون، خاصة بعد حبس الصحفي المشهور "حسني محلي" بتهمة إهانة الرئيس. وقد علقت على ذلك بقولها: "بخصوص الوضع الراهن في تركيا، لن أتظاهر بأن كل شيء يسير

سَمَس "دافيد كاي" المتخصص في إعداد التقارير المتعلقة بحرية النشر والتعبير، ما تقوم به الحكومة التركية بأنه: "انتهاك لكل معايير القانون الدولية لحقوق الإنسان".

وزير العدل التركي في بيان رسمي لرواية "عائشة نور باريلداك" السالف ذكرها، تصر الحكومة على إنكار اعتقالها لأي صحفي، فقد صرح الرئيس التركي في عدة مناسبات قائلاً: "إن كل المقبوض عليهم من الصحفيين إرهابيون، ولم يقبض عليهم لأمر يتعلق بالصحافة والإعلام"، بل يذهب بعيداً حين يقول: "لا يوجد دولة أكثر تقدماً من تركيا في مجال الحريات"⁽²⁵⁾، متجاهلاً بذلك كافة تقارير وبيانات المنظمات الدولية المعنية بهذا الشأن. ودفاعاً عن الانتهاكات الواردة في التقارير الدولية يصرح الدبلوماسي التركي "أموت دنيز" للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2016 بأنه لم يقبض على أحد بسبب يتعلق بالصحافة والإعلام.

وقد تبين بعد البحث أن الحكومة تقوم بنزع صفة "الصحفي" عن الصحفيين المعتقلين، وذلك بإبطال تراخيص عملهم في الإعلام، ثم تأمر بالقبض عليهم باعتبار أنهم غير صحفيين، فوزير العدل يعتبر الصحفي: هو من لديه بطاقة إعلامية وتصريح عمل نافذ. وطبقاً لمنظمة الصحفيين الأتراك، فقد قام رئيس الوزراء بإلغاء البطاقات الإعلامية لـ 870

بعض الصحفيين المرضى أصبحوا لا يطلبون نقلهم للمستشفى رغم مرضهم لئلا يتعرضوا للإذلال والتعذيب النفسي.

nesemat.com

بصورة طبيعية"، مضيفة: "في بعض الأحيان يكون الصمت هو أقوى رد فعل، وأنا سأصرخ بصمتي في مواجهة ما يحدث من انتهاكات"⁽²⁸⁾.

لقد سمى "دافيد كاي" الصحفي المتخصص في إعداد التقارير المتعلقة بحقوق الحريات وحرية النشر والتعبير، ما تقوم به الحكومة التركية من عمليات تطهير شامل بأنه: "انتهاك لكل معايير القانون الدولية لحقوق الإنسان"⁽²⁹⁾.

ولقد أعلنت الأحزاب المعارضة، أن محكمة الصلح الجزائية التي تم إنشاؤها بمشروع قانون ما هي إلا أداة تؤكد على عدم استقلالية القضاء، وتستخدمها الحكومة لتكميم أفواه المعارضين والتضييق عليهم. والحق أن كل القرارات المتعلقة بمعاقبة الصحفيين والتضييق عليهم، قد صدرت من تلك المحكمة⁽³⁰⁾.

ولم تقتصر الحكومة على ملاحقة الصحفيين فحسب، بل سعت خلف دور النشر والعمالين فيها، لحجب أي انتقاد قد يوجه للحكومة، فأغلب هذه المؤسسات الإعلامية ودور النشر صادرتها الحكومة واستولت عليها، واعتقلت أفراداً من العاملين فيها ممن يمتنون مهناً غير إعلامية، فمن ذلك اعتقال "تحسين كوركلو" السائق ذي 60 عاماً أحد العاملين بوكالة "جيهان" الإخبارية بتهمة العمل في مؤسسة إرهابية، واتهامه بأنه السائق الخاص لـ"أكرم دومانلي" رئيس تحرير جريدة "زمان"، وفي إفادته ذكر "تحسين كوركلو" بأنه لم يعمل في حياته سائقاً

لـ"أكرم دومانلي"، وكتب ذلك في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر". كما تم اعتقال كل من "عرب توران" و"فريد توبراك" الموزعين للصحيفة، في أثناء مدهمة السلطات لـ"مؤسسة أزايا والت" الإخبارية التي قامت السلطات بإغلاقها لاحقاً.

وكذلك تم اعتقال "شنول بوران" العامل في إدارة المقصف في جريدة "جمهورية" في 24 ديسمبر/ كانون أول 2016 بتهمة إهانة الرئيس، حيث وجهت له المحكمة عدة أسباب تدل على أنه قام بجريمة إهانة الرئيس، ولكن تم الإفراج عنه بعد أسبوع من تدخل محامي الجريدة اليومية.

وكذلك تم اعتقال "يعقوب شيمشاك" المشرف الفرعي على توزيع جريدة "زمان" في 6 أغسطس/ آب 2016 بتهمة "إيصال رسائل لا شعورية تشجع على القيام بالانقلاب" -والحقيقة أنه لا يوجد في القانون الجنائي التركي مادة تدل على وجود جريمة بهذا المسمى- وذلك لمشاركته في إعلان عن الجريدة أذيع في التلفاز قبل الانقلاب الفاشل بتسعة شهور، كما تم اتهام "شيمشاك" بـ"محاولته تغيير الدستور" و"إرسال رسائل للجناح العسكري لمنظمة مزعومة".

القرار قبل أن تُصدر المحكمة حكمًا نهائيًا بحق التهم الموجهة إليهم بدعمهم الإرهاب ماليًا، كما صدرت هذه القرارات أيضًا في حق صحفيين ما زالوا رهن التحقيقات، ولم توجه إليهم اتهامات بعد، بل إن بعضهم تمت مصادرة ممتلكاته رغم وفاته قبل صدور القرار بثلاثة أشهر ونصف؛ مثل الصحفي "زكي أونال" الكاتب صاحب العمود في جريدة زمان، وبعضهم لم تصدر بحقه أي اتهامات ومع ذلك طبقت عليه قرارات المصادرة، مثل الصحفي "إحسان داغ" الذي أطلق سراحه بعد مدة من الحبس الاحتياطي، ولم تثبت عليه أية اتهامات. ومن المعلوم أن قرارات المصادرة هذه أثرت تأثيرًا ماديًا ومعنويًا كارثيًا على حياة هؤلاء الصحفيين وحياة عائلاتهم.

الصحفيون المشردون في المنافي

خلال عام 2017 وصل عدد الصحفيين الذين يواجهون خطر القبض عليهم واحتجازهم إلى 142 صحفيًا وإعلاميًا، وبعضهم كان خارج البلاد بصورة طبيعية قبل 15 يوليو/تموز 2016، بينما اختبأ آخرون عند ذويهم، وقام البعض الآخر بالهرب من تركيا بطرق غير شرعية معرضين حياتهم للخطر في سبيل حريتهم. كما يوجد عدد غير قليل من هؤلاء الصحفيين ما زالوا مفقودين.

وبالحديث مع بعض هؤلاء الصحفيين، وجد أنهم يواجهون معاناة من نوع آخر، ويعانون كثيرًا من الصعاب، فهم يخاطرون بسلامتهم الشخصية، كما أن الإعلام الموالي للدولة يستهدفهم، ويوجه لهم

أوضاع الصحفيين المعيشية خارج السجون

لا تقل حالة الصحفيين الذين ما زالوا خارج السجون سوءًا عن حالة نظرائهم داخلها، فقد وصل عدد المؤسسات الصحفية والإعلامية التي أغلقتها الحكومة إلى 189 مؤسسة، ومن ثم فقد لحقت البطالة كثيرًا من الصحفيين العاملين في هذه المؤسسات، حيث فقد أكثر من 30% من العاملين في مجال الصحافة والإعلام وظائفهم⁽³¹⁾. بالإضافة إلى أن وضع أسمائهم في القوائم السوداء التي أعدتها الحكومة، يحرمهم من فرص العمل خارج مجال الصحافة والإعلام. والذين يتمكنون من الحصول على فرص عمل خارج مجالهم الإعلامي، فإنهم يعملون في مجالات بعيدة جدًا عن مجال تخصصهم، ويحرمون بذلك من ممارسة عملهم الذي تمرسوا فيه لسنوات عديدة، كما تضطربهم الظروف إلى القبول بأعمال لا تحتاج إلى شهادات وخبرات، ومن ثم تصير شهاداتهم التي حصلوا عليها وخبراتهم التي يمتلكونها بلا أية قيمة.

ولم يقتصر الأمر على فقدهم وظائفهم وعملهم في مجالات بعيدة عن تخصصهم إن وجدوا عملاً، بل تعرضت ممتلكاتهم أيضًا للمصادرة، ففي الأول من ديسمبر/كانون أول 2016 أصدرت محكمة الصلح الجزائية قرارًا بمصادرة ممتلكات 54 شخصًا والاستيلاء على أموالهم من ضمنهم صحفيون معتقلون، وتم إعلان هذا القرار بعد أسبوع؛ أي بعد فوات فترة الطعن على القرار، وقد خرج هذا

فَقَدَ أكثر من ٣٠٪ من العاملين في مجال الصحافة والإعلام وظائفهم. بالإضافة إلى أن وضع أسمائهم في القوائم السوداء التي أعدتها الحكومة، يحرمهم من فرص العمل خارج مجال الصحافة والإعلام.

www.nesemat.com

إجباره على مغادرة البلاد، كان "دوندار" قد تعرض لمحاولة اغتيال أمام "محكمة تشاغلايان" وذلك في 6 مايو/أيار 2016⁽³⁵⁾.

والشيء ذاته حدث مع "عبد الله بوزكورت" الذي كان يعمل صحفياً بجريدة "تودايز زمان"، فقد تم استهدافه من قبل الإعلام الموالي لأردوغان صبيحة اغتيال السفير الروسي في أنقرة 19 ديسمبر/كانون أول 2016، حيث ادعى الإعلام الموالي للحكومة أن من قام باغتيال السفير الروسي كان متواجداً مع "بوزكورت" في شقته، وهو ما نفاه بشدة مؤكداً أنه لا تربطه أية علاقة لا بالشخص ولا بالمكان الذي يدعى الإعلام الموالي لأردوغان أنه التقى فيه بالقاتل، ولكن دون جدوى، فقد ظل الإعلام الموالي لأردوغان يؤكد على ربط قاتل السفير بـ"بوزكورت"، ثم داهمت الشرطة في 23 ديسمبر بيت والدته في مدينة "بانديرما" واعتقلوا والدته السيدة ذات 79 عاماً ليتم التحقيق معها⁽³⁶⁾.

ولقد أكد "بوزكورت" في حوار صحفي له، بأن سبب استهداف الحكومة له بالذات، هو اشتغاله على تقارير وتحقيقات صحفية تثبت أن

التهامات المختلفة فيتعرضون للتهديد، لا سيما من قبل المؤسسات الموالية للحكومة وللحزب الحاكم. أما الذين استطاعوا الهروب خارج تركيا من الصحفيين فيؤكدون أن الدولة التركية تجمع عنهم معلومات وتجهز بحقهم ملفات، وتعرض عليهم مجموعات من الموالين لها في الخارج؛ فمن ذلك ما تعرض له الصحفي "جان دوندار" الذي صدر بحقه مذكرة اعتقال إجباري، خلال مشاركته في ندوة عقدت في زيورخ بسويسرا، حيث هاجم "مراد شاهين" رئيس منظمة "الاتحاد الأوروبي التركي الديمقراطي" وهي منظمة موالية لأردوغان، "جان دوندار" في هذه الندوة قائلاً: "الأترك يعرفون من أنت، أنت خائن حقير"، وتلا ذلك اضطراب وشغب مما دعا الحراس إلى تأمين خروج "دوندار" سالمًا. وكان "دوندار" قد تعرض لتهديدات كثيرة حتى من الرئيس أردوغان شخصياً، حين صرح الأخير موجهاً خطابه لـ"دوندار" قائلاً: "سوف يدفع ثمن التحقيقات الصحفية التي كتبها غالباً، ولن أتركه يفلت دون عقاب"⁽³²⁾. والتحقيق الصحفي الذي يتحدث عنه هنا أردوغان، هو تحقيق أثبت فيه "دوندار" أن الحكومة التركية تُسلِّح الجماعات الإرهابية في سوريا. وفي السياق ذاته صرَّح في برنامج تلفزيوني "جام كوجوك" أحد أبرز الصحفيين الموالين لأردوغان قائلاً: "على المخابرات العامة أن تقوم بقتل وتصفية دوندار"⁽³³⁾، ثم عقب لاحقاً على استقبال الرئيس الألماني لـ"دوندار" بالقول: "هو كلب ألمانيا"⁽³⁴⁾، وقبل

"كل شخص له كامل الحرية في التعبير عن آرائه واعتقاداته، ولا يجب على أي أحد أن يخفي آراءه لأي سبب كان، كما لا يصح أن يُلام الشخص أو يوجه له اتهام بسبب رأيه".
المادة ٢٥ من الدستور التركي.

nesemat.com

الشرطة على اعتقالها⁽⁴⁰⁾.
ويروي شهود الحادث ما قالته الشرطة لنجل "كوروجو"، حيث قالوا له: "في المرة القادمة سنعتقلك أنت"، كما تم تحديد إقامتها لعشرة أيام قبل عملية القبض عليها في 9 أغسطس/آب 2016.

أما "بولنت كنش" الذي كان يعمل رئيسًا لتحرير جريدة "تودايز زمان"، فقد صدرت بحقه مذكرات اعتقال عديدة، وعندما لم تعثر عليه الشرطة في منزله قبضت على أخيه "لونت كنش" مدرس الفيزياء الذي كان متواجدًا في المنزل أثناء عملية المداهمة. وقد صرحت الصحافة الموالية للحكومة-وكالة الأناضول المملوكة للدولة- بأن السلطات وجدت "لونت كنش" في بيت أخيه فقبضت عليه، وقد كان هذا في شهر أغسطس/آب، إلا أن مذكرة الاتهام بحقه لم تصدر إلا في شهر ديسمبر/كانون أول 2016، ولا زال ينتظر أن تحال قضيته إلى المحكمة⁽⁴¹⁾.

وفي مشهد آخر من المعاناة يتم حرمان هؤلاء من حقوقهم كمواطنين أتراك، حيث تقوم القنصليات والسفارات التركية العاملة في تلك البلاد التي فروا إليها بالغاء جوازاتهم أو مصادرتها، كما تحرمهم من حق تجديد جوازات سفرهم المنتهية، ولا تسجل مواليدهم الجديدة، ولا تجري معهم أية معاملة. ومن ناحية أخرى فإنهم يعانون من عدم استقرار وضعهم القانوني في البلاد المضيفة، وأغلبهم ينتظرون قرارًا بقبول اللجوء وليس لديهم تصريح عمل، وعليهم أن يسكنوا في المخيمات. وبعض هؤلاء

الحكومة تتعامل بتساهل مع الجماعات المتشددة والإرهابية⁽³⁷⁾.

وفي سبتمبر/أيلول 2016 نشرت جريدة "صباح" الموالية لأردوغان، تقريرًا عن أماكن تواجد الصحفيين في الخارج مع التوثيق بالصور لحياتهم الخاصة⁽³⁸⁾، وعقب نشر ذلك التقرير تلقى هؤلاء الصحفيون تهديدات بالقتل، ومنهم الصحفي "آدم ياووز أرسلان"، الذي صرح بأنه لم يصدر بشأنه مذكرة اعتقال، وأن مكان تواجده في أمريكا تعرفه السفارة التركية منذ سنتين ونصف، لكن هجوم جريدة "صباح" لم يتوقف لا سيما ضد الصحفي "آدم ياووز أرسلان"، فقد هاجمته الجريدة في مقال لها صدر في فبراير/شباط 2018⁽³⁹⁾.

كما اعتقلت الشرطة ربة المنزل "هاجر كوروجو" دون أن يصدر بحقها مذكرة اعتقال، بدلًا من زوجها الذي كان يعمل رئيسًا لتحرير جريدة "يارينا باكيش"، وذلك بعدما داهموا المنزل ولم يعثروا عليه فيه، وعندما طالبوها بالاتصال به وأبلغتهم أنها لا تعرف شيئًا عنه، تم تحويل مذكرة الاعتقال باسمها بقرار من وكيل النيابة الذي أجبر

لقد دأبت السلطات التركية على إنكار ما تورده التقارير من انتهاكات في حق الصحفيين المعتقلين، بل حتى في حقيقة أعدادهم.

nesemat.com

حيث تنص على أن: "لكل شخص الحرية الكاملة في التعبير عن فكره ورأيه سواء بالخطاب أو بالكتابة أو بالتصوير أو بأي وسيلة إعلام أخرى. وهذا الحق يشمل أيضاً حرية تلقي ونشر المعلومات دون وصاية من السلطات، ولا يجوز تقييد الأمر بأي نوع من أنواع التصريحات الحكومية سواء للراديو أو للتلفاز أو للسينما أو أي نظام إعلامي آخر، بل يكفي الإعلان عنها لتصبح قانونية". هذا ما أكده وصدق عليه كل من المؤتمر الأوروبي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي لحقوق المدنية والسياسية، وتركيا كدولة تعهدت بتقديم ضمانات بشأن حرية الاعتقاد وحرية التعبير.

لقد عبر المجتمع الدولي في أكثر من مناسبة ومن خلال منظمات دولية عديدة، عن قلقه من تردي وضع الحريات الأساسية في تركيا، لا سيما ما يتعلق بحرية الصحافة والنشر، مثل تقرير الأمم المتحدة الصادر مؤخراً في مارس/آذار 2018 بعنوان: "التأثير السلبي لاستمرار حالة الطوارئ على وضع حقوق الإنسان في تركيا خلال عام 2017"⁽⁴²⁾، وكذلك تقرير الاتحاد الأوروبي عن تركيا الصادر في أبريل/نيسان 2018⁽⁴³⁾، وتقرير منظمة العفو الدولية المتعلق

الصحفيين مضطرون أن يخفوا أنفسهم حتى في البلاد التي لجأوا إليها خوفاً على سلامتهم، وبعضهم تركوا أفراداً من عائلاتهم في تركيا، ويعيشون حالة يرثي لها من التشتت الأسري. أما أحوالهم المعيشية فقد رصد التقرير من خلال حوارات مباشرة أجريت مع بعضهم أنهم يعانون من ضائقة مالية، ويعيشون على المساعدات المادية التي يتلقونها من أقاربهم وأصدقائهم، إذ إنهم يجدون صعوبة في إيجاد عمل في البلاد التي لجأوا إليها، بسبب عدم استطاعتهم الحصول على رخصة للعمل فضلاً عن أن يجدوا أعمالاً تناسب تخصصاتهم.

هذه نماذج من الضغوط والتهديدات التي يتعرض لها الصحفيون الذين اضطرتهم ظروف القمع والاضطهاد إلى السفر للخارج في أنفسهم وعائلاتهم، وهم كذلك في الوقت ذاته محرومون من إيصال صوتهم لمن يهمه الأمر في تركيا، حيث قامت الحكومة بحجب كل حساباتهم الشخصية على "تويتر" و"فيس بوك" و"اليوتيوب"، وهكذا منعوا من حق الرد على الاتهامات الموجهة ضدّهم.

الخاتمة

إن الدستور التركي يكفل حرية التعبير؛ حيث تنص المادة 25 منه على الآتي: "كل شخص له كامل الحرية في التعبير عن آرائه واعتقاداته، ولا يجب على أي أحد أن يخفي آراءه لأي سبب كان، كما لا يصح أن يُلام الشخص أو يوجه له اتهام بسبب رأيه". ونص المادة 26 يأتي في نفس السياق أيضاً،

هؤلاء الصحفيون، بأن يوفروا لهم تصاريح عمل ليستطيعوا من خلالها ممارسة عملهم الصحفي والتعبير عن هذه التجاوزات، وكذلك على هذه الدول حمايتهم من التهديدات التي يتعرضون لها. ■

الهوامش

- (1) <http://www.hurriyet.com.tr/ekonomi/ipek-medya-kapatildi-40061927>
- (2) <https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/201702/free-turkey-media/>
- (3) <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/201805/defending-journalism-in-a-climate-of-fear/>
- (4) https://en.wikipedia.org/wiki/Press_Freedom_Index
- (5) <https://turkeypurge.com/journalism-in-jail>
- (6) <https://stockholmcf.org/updated-list/>
- (7) Gazeteciler için 2016 zorlu geçti. <http://www.tgc.org.tr/32-gundem/4196-ayda-24-ulkede-71-gazeteci-olduruldu.html>
- (8) <https://www.turkishminute.com/20186-/16/02/journalists-including-altan-brothers-given-aggravated-life-sentences/>
- (9) <https://turkeypurge.com/turkey-sentences-another-journalist-media-owner-to-life-in-prison>
- (10) <http://bianet.org/bianet/medya/182458-kapatilan-basin-yayin-radyo-televizyon-ve-haber-ajanslari>
- (11) http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/60768212/_TV_11_radyo_kanali_kapatildi.html#
- (12) <https://www.nytimes.com/201710/06/world/europe/turkey-wikipedia-ban-recep-tayyip-erdogan.html>
- (13) European Commission Turkey 2016 Report http://ec.europa.eu/neighborhood-enlargement/sites/near/files/pdf/key_documents/201620161109/_report_turkey.pdf
- UN The Human Rights Committee-Periodic report on Turkey) Published 31 October 2016 <http://www.ohchr.org> Democratic governments must ensure media freedom and journalists' safety <http://www.osce.org/fom/255546>
- Council of Europe-Resolution 2141 (2017) Attacks against journalists and media freedom in Europe
- (14) <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/201805//>

بحقوق الإنسان وحرية التعبير في تركيا 2017/2018 والموقع عليه من قبل المنظمات الآتية: هيومن رايتس ووتش (HRW)، ومنظمة القلم العالمية (PEN International)، وجمعية الصحفيين الأوروبيين (EJA)، والصحافيون الكنديون من أجل حرية التعبير (CJFE)، ولجنة حماية الصحفيين (CPJ)، ومنظمة القلم الدانماركية (Danish PE)، ومنظمة القلم الإنجليزية (English PEN)، وشبكة الصحافة الأخلاقية (EJN)، والمركز الأوروبي لحرية الصحافة والإعلام (ECPMF)، والفيدرالية الأوروبية للصحافيين والمحاكمات العادلة (IFJ/EFJ)، ومنظمة القلم الألمانية (PEN Centre Germany)، وشبكة المحررين العالمية (GEN)، ومؤشر الرقابة ودعم الإعلام الدولي⁽⁴⁴⁾ (Index on Censorship).

على المجتمع الدولي أن يظل يناشد حكومة أردوغان الالتزام بالمواثيق والعهود الدولية التي وقعت عليها، وأن تحترم الدستور التركي وتتمسك بالقانون وتبتمين الحريات الأساسية للمواطنين مثل حرية التعبير والنشر، وأن تقوم بإطلاق سراح المسجونين من الصحفيين. وعلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والكيانات الدولية الصديقة، أن تتدخل بجهود ملموسة لإطلاق سراح الصحفيين المسجونين. وعلى المنظمات الدولية المحلية والعالمية المهتمة بالحقوق والحريات -وانطلاقاً من مسؤولياتها- أن توحد صفوفها لتمارس نوعاً من الضغط على الحكومة التركية والإعلام الموالي لها.

كما يناشد معدو التقرير الدول التي لجأ إليها

- in Turkey.
<http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20319&LangID=E>
- (30) Proje Mahkeme'lere Tepki Çıg Gibi: "Güçlünün Sopası Oldular"
<http://www.baroturk.com/proje-mahkemelere-tepki-cig-gibi-guclunun-sopasi-oldular-15690h.htm>
- (31) Gazetecilerin üçte biri işsiz kaldı. <http://www.tgc.org.tr/18-slider/1087-gazetecilerin-ucte-biri-issiz-kaldi.html>
- (32) Erdoğan:Can Dündar ağır bedel ödeyecek öyle bırakmam onu. <https://www.youtube.com/watch?v=4482VsR3Vrc>
- (33) Cem Küçük: MİT TIR'ları olayı ABD' de yaşansaydı CIA o muhabirleri öldürürdü
<http://haber.sol.org.tr/medya/cem-kucuk-mit-tirlari-olayi-abdde-yasansaydi-cia-o-muhabirleri-oldururdu-129833>
- (34) <https://tr.sputniknews.com/turkiye/201605061022598696-dundar-silah/>
- (35) Cem Küçük: Can Dündar'ın başına ödül konulacak. <http://beyazgazete.com/video/webtv/guncel-1/cem-kucuk-can-dundar-in-basina-odul-koyulacak-454266.html>
- (36) <https://www.indexonensorship.org/201802//turkey-reporter-stayed-one-step-ahead-of-crackdown/>
- (37) <https://www.indexonensorship.org/201802//turkey-reporter-stayed-one-step-ahead-of-crackdown>
- (38) <https://www.sabah.com.tr/gundem/201629/09//fetonun-sortlu-firarisi>
- (39) <https://www.sabah.com.tr/gundem/201804/01//abdli-savci-yazdi-fetocu-terorist-paylasti>
- (40) <https://www.turkishminute.com/201606/08//journalist-bulent-korucus-wife-taken-custody-hostage/>
- (41) <http://www.hakikatperver.com/fetocu-bulent-kenesin-ogretmen-kardesi-tutuklandi-15912h.htm>
- (42) http://www.ohchr.org/Documents/Countries/TR/201819-03-_Second_OHCHR_Turkey_Report.pdf
- (43) <https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/20180417-turkey-report.pdf>
- (44) [defending-journalism-in-a-climate-of-fear/
<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/201805//turkey-for-journalists-turkey-has-become-a-dungeon/>](https://www.amnesty.org/ar/countries/europe-and-central-asia/turkey/report-turkey/defending-journalism-in-a-climate-of-fear/)
- (15) <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/201805//defending-journalism-in-a-climate-of-fear/>
- (16) <https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/201804//turkey-human-rights-defenders-under-attack/>
- (17) <https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/201804//turkey-human-rights-defenders-under-attack/>
- (18) <https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/201804//turkey-human-rights-defenders-under-attack/>
- (19) <https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/201804//turkey-human-rights-defenders-under-attack/>
- (20) Darp edildim, tacize uğradım'
http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/610115/_Darp_edildim_tacize_ugradim_.html
- (21) BM Raportörü Melzer: 15 Temmuz sonrası yaygın işkence tanıklığı var
<http://www.bbc.com/turkce/haberler-turkiye-38188498>
- (22) <https://stockholmf.org/commentary-the-case-of-turkish-journalist-ibrahim-karayegen-under-torture-and-abuse/>
- (23) CHP'li Çakırözler: Aslı Erdoğan'ın felç riski, Şahin Alpay'ın 11 haştağı var
<http://www.diken.com.tr/chpli-cakirozer-asli-erdoganin-felc-riski-sahin-alpayin-11-hastaligi-var/>
- (24) Ali Bulaç, Ahmet Altan, Sabuncu, Taş, Aksoy, Gürsel, Habip Güler, A.Turan Alkan, CHP heyetine konuştu
<http://www.tr724.com/ali-bulac-ahmet-altan-sabuncu-tas-aksoy-kadri-gursel-habip-gulerahmet-turan-alkan-chp-heyetine-konustu/>
- (25) Erdoğan: "Hak ve özgürlükler bakımından Türkiye'den daha ileri bir ülke yoktur
<https://www.youtube.com/watch?v=2rTxPPP9Oz0>
- (26) Freedom of the Press 2016-Turkey, <https://freedomhouse.org/report/freedom-press/2016/turkey>
- (27) <http://www2.tbmm.gov.tr/d265136-7/7/sgc.pdf>
- (28) Ayşenur Arslan veda etti. https://www.youtube.com/watch?v=_bAkaQ8dg0M
- (29) Freedom of expression: UN and OSCE experts deplore crackdown on journalists and media outlets

نسمات

إصدارة ورقية بحثية متخصصة

نسمات إصدارة ورقية بحثية متخصصة في الدراسات الاجتماعية والحضارية في إطار مجموعة من المحاور المتعلقة بمشروعات الإصلاح وقضايا التجديد وحوار الأديان والثقافات والحضارات وقيم نشر التسامح والعيش المشترك والسلام العالمي، ومشروعات التربية والتعليم والتنمية المستدامة، ونبد العنف والتطرف والإرهاب.

وتسلط الإصدارة الضوء في هذه المرحلة على دراسة مشروع الخدمة والرؤية الإصلاحية للأستاذ فتح الله كولن في أبعادها الفكرية وتجلياتها التطبيقية، باعتباره نموذجاً حضارياً معاصراً في رؤى الإصلاح والبناء والتغيير.

شروط النشر

- أن تكون المشاركة جديدة لم يسبق نشرها.
- أن تكون دراسة متصلة بمشروع الخدمة وفكر الأستاذ فتح الله كولن.
- أن تكون المشاركة إسهاماً إيجابياً مثرياً، تشكل إضافة نوعية في القراءة والنقد والتحليل وتتوافق مع المعايير العلمية المعروفة.
- ألا تقل عن ١٥٠٠ كلمة وألا تزيد على ٧٠٠٠ كلمة.
- أن يرسل الباحث ملخصاً لمشاركته في حدود ٢٥٠ كلمة.
- تخضع المشاركات المعروضة للنشر لموافقة لجنة استشارية علمية، وللجنة العلمية أن تطلب من الباحث إجراء أي تعديل على المشاركة قبل إجازتها للنشر.
- هيئة التحرير تلتزم بإبلاغ أصحاب المشاركات بقبول النشر، ولا تلتزم بإبداء أسباب عدم النشر.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها في نشر المشاركات وفق خطة التحرير وحسب التوقيت الذي تراه مناسباً.
- المشاركات التي تنشر في نسمات تعبر عن آراء كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
- لـ"نسمات" حق إعادة نشر المشاركات منفصلة أو ضمن مجموعة من الأبحاث، بلغتها الأصلية أو مترجمة إلى أي لغة أخرى دون حاجة إلى استئذان صاحبها.
- نسمات لا تمنع في النقل أو الاقتباس عنها شريطة ذكر المصدر.
- يرجى من الباحث أن يرفق مع المشاركة نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية مع صورة واضحة مناسبة للنشر.
- يرجى إرسال جميع المشاركات إلى العنوان الآتي: nesemat@yahoo.com

نسمات

للدراسات الاجتماعية والحضارية

إصدارة ورقية بحثية متخصصة
تصدر عن دار الانبعاث للطباعة والنشر والتوزيع
www.nesemat.com

Copyright©2017 Dar al-Inbiath

جميع الحقوق محفوظة، ولا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي أو التسجيل أو وسائل تخزين المعلومات وأنظمة الاستعادة الأخرى بدون إذن كتابي من الناشر.

إعداد وإشراف
صابر المشرفي

تحرير وتصحيح
هيئة النشر

اللجنة الاستشارية العلمية

د. محمد إقبال عروي
د. محمد جكيب
د. سعيد بوزيزي
د. محمد باباعمي
د. أبو زيد عبد الرحيم
د. هدى درويش
د. سليمان الدقور
د. باسم عيتاني
د. جمال السفرتي
د. فؤاد البنا
د. عبد الله الدعجاني

تصميم فني

نور الدين محمد صواش

غلاف
محمد أشرف

البريد الإلكتروني
nesemat@yahoo.com

التوزيع

دار الانبعاث للطباعة والنشر والتوزيع، مصر

Mobile: 002 01000780841

002 01067251063

العنوان: 22 ج جنوب الأكاديمية، شارع
التسعين الشمالي، القاهرة الجديدة

التقييم الدولي

978-977-85373-8-3

رقم الإيداع

2018/16801

رقم النشر

009

القاهرة - مصر

طوبى وألف طوبى للغرباء..
الذين يتنفسون أملاً وينشرون أمناً وسكينة وسلاماً..
وينسون ملذاتهم الذاتية من أجل سعادة الآخرين..



كتاب جديد
للأستاذ فتح الله كولين

مركز التوزيع: دار الانبعاث | 00201023201002 | daralinbiath@gmail.com

مركز البيع الإلكتروني: www.souq.com

مركز البيع المجلد العربي: 01275470090 | دار أصول الدين: 01115534566

جوامع الكلم: 01150726663 | [@daralinbiath](https://www.facebook.com/daralinbiath) | [@daralinbiath](https://www.twitter.com/daralinbiath)

حملات التصفية التي قام بها النظام التركي منذ 15 يوليو 2016

319 800 15 1.284 170.372
صحفيا معتقلا سكتنا طلابيا أغلقت جامعة خاصة أغلقت مدرسة خاصة أغلقت فصلوا من وظائفهم

19 1.125 950 560
اتحاد رجال أعمال أغلقت نقابات مهنية أغلقت معاهد أهلية للتحضير الجامعي أغلقت جمعية خيرية أغلقت

81.417 142.874 8.573 189
معتقلا محتجزا أكاديميا فقدوا أعمالهم وسيلة إعلامية تم إغلاقها

7.220 33.417 4.463
موظفًا تم فصلهم من وزارة العدل شرطيا تم فصلهم من جهاز الأمن العام قاضيا ومدعي عموم تم عزلهم

5.335 17.844 55.288
محافظا وإداريا تم فصلهم ضابط جيش تم تسريحهم مدرسا ومديرا فصلوا من وزارة التعليم

7.249 16.409
طبيبا وموظفًا فصلوا من وزارة الصحة طالبا عسكريا فصلوا من الأكاديميات الحربية

3.330
إماما وواعظا وموظفًا فصلوا من رئاسة الشؤون الدينية